
د. فرج فودة
حوار حول العلمانية

مقدمة

هذا كتاب اعتز به كثيرا ، لأنه ينقل إلى القارئ ملامح معارك فكرية استمرت عامين ، ربما تفسر للقارئ كثيرا من القضايا ، لكنها تفسر لى شخصيا سر الشعيرات البيضاء التى تسللت إلى الرأس ، والصلابة التى تمثلت فى المواقف ، والوضوح الذى تخلل الفكر ، وهى أيضا ظاهرة ايجابية فى مناخنا الفكرى العام ، لأنها تعيد إلى الأذهان ذكرى المعارك الفكرية فى العشرينات والثلاثينات والأربعينات بعد أن تخيل الكثيرون وأنا منهم أنها بعض ملامح الزمن السعيد الذى لايعود ، ولعل الصلة الواضحة بين هذا الكتاب وكتبى الثلاثة السابقة (الوفد والمستقبل) ، (قبل السقوط) ، (الحقيقة الغائبة) ، تتمثل فى أنها جميعا كتب « مزعجة » ، تثير الكثيرين ، وتقيم الدنيا ولاتقعدها ، وتلجئنى أحيانا إلى لعن اليوم الذى أمسكت فيه القلم ، لولا أنه الواجب ، والصدق مع النفس ، واليقين فى المستقبل ، ولعلى أصارح القارئ بأن هذا الكتاب هو الأثير لدى ، ليس فقط لكونه الأخير ، بل لكونه حصيلة اجتهاد وجهاد وعناد ، أما الاجتهاد فالحكم عليه متروك للقراء ، وأما الجهاد فلأن أغلب ما نشر فيه من مقالات كان استجابة لانذارات قانونية ، يعلم من تلقاها أننى على استعداد لإكمال الشوط مهما كلفنى من جهد ومال ، ومن المناسب أن أصارح القارئ بأننى ترفعت فى بعض الأحوال عن اللجوء

لهذا الأسلوب رغم حقى الواضح فيه ، وذلك حين تبينت أنه لايوجد (تحت القبة شيخ) ، وهو ما سيدركه القارئ في حوارى مع البعض ، ومن أمثلة ذلك حوارى مع الأستاذ فهمى هويدى الذى تطوع الأهرام بإرسال المقالات الثلاث إليه فأودعها درج مكتبه ، وحجبها عن النشر ، ولو كنت مكانه لفعلت ما فعل ، على الأقل تنفيذاً لأمر الله بالستر ..

ولا يبقى بعد الاجتهاد والجهاد إلا العناد ، وأمره واضح فى إصرارى على الكتابة رغم رفض النشر لكثير من المقالات ، وللقارئ أن يتعجب معى من سبب عدم النشر ، وله أن يفسر ذلك بمشاعر (التخوف) ، وحسابات (الأمن) ، ودواعى (الحساسية) فى الصحف القومية ، وبالتقليد السائد فى غيرها والمتمثل فى الحكمة السائدة (دع مخالفك فى الرأى يضرب رأسه - أقصد رأيه - فى الحائط) ، ولو اقتصر الأمر على منع النشر سواء للرأى أو للرد لهان ذلك علينا وما استحق التعليق ، لكنه تجاوز إلى معارك صغيرة لم أشغل بها القارئ فى الكتاب لأنها ليست (معارك فكرية) ، بل (معارك شخصية) استخدمت فيها أحط الأساليب وعلى رأسها أسلوب التشهير ، ولم يتحرج الطرف الآخر فيها من استخدام أقذر الأسلحة وهو الكذب ، ومن أمثلة ذلك ما نشرته جريدة الوفد ثم جريدة الأحرار عن كونى غير حاصل على شهادة الدكتوراه ، (ولا حتى من جامعة بخ بخ على حد قول جريدة الوفد) ، بينما صاغتها جريدة الأحرار فى شكل (فزورة) تحت عنوان (من هو) ، من نوع فزورة (مصنوع من الأخشاب ، وآخر حرف فيه باء ، والحرف الأوسط ألف ، وأول حرف فيه باء ، واسمه باب ، يبقى أيه ؟) ، والتقطت جريدة (الشعب) الكرة ، فذكرت اسمى صريحا ، (حاف كده من غير الدال)

على حد ما جاء فى الخبر ، لأننى فى تقديرها نصاب أدعى لقبا لم أحصل على شهادته ، وتكرر ذلك من الجريدة فى أسابيع متتالية مع نشر صورتى ، ووجدت نفسى فى موضع صعب وعصيب ، فأنا إن رددت على جريدة الشعب بإرسال صورة الشهادة . أكون قد رفعت من شأنها وأعطيتها من الاهتمام ما لا تستحق ، ثم منذ متى كان مطلوبا من حامل اللقب أن يحمل الشهادة على ظهره مثبتا أحقيته باللقب للناس ، ثم ما علاقة مواجهتى للتطرف والإرهاب الدينى السياسى بالحصول على دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد الزراعى ، ولم أجد فى نهاية الأمر مفرا من أن أرد على ذلك فى حديث نشر فى آخر ساعة ، نشرت فيه صورة شهادة الدكتوراه ، مع حمد الله على أنها من جامعة عين شمس (المصرية) حتى لا أتهم بشرائها من الخارج ، ومع ذكر أسماء المشرفين على الرسالة والمناقشين لها وجميعهم على قيد الحياة ، وللقارئ أن يتساءل معى عن وصف مناسب لهذا النوع من المعارك ، أكثر من كونها ضريبة يدفعها الشرفاء وثمنا يؤديه المخلصون لله والوطن عن طيب خاطر ، ودليلا على ما وصل إليه المناخ الفكرى من تخلف وقصور ، وشبيه بهذا ما نشرته الجريدة الأخيرة على مدى أسابيع متتالية من أخبار مختلقة عن تعاون (علمى ومادى وثيق) مع إسرائيل ، دون أن يقدموا بينة أو دليلا على ما يدعون لكونه ببساطة - غير صحيح - لكنها الديماجوجية التى تسود مناخنا الثقافى ، والتى تتسق تماما مع التطرف والتخلف ، وهما مترادفان ، ومحاولة استدراج البسطاء بعيدا عن المعركة الأساسية ، عن إحساس بالعجز عن المواجهة ، والفشل فى الرد ، والقصور فى التصدى وهى فى النهاية ، وأمثالها من الترهات ، غثاء لا نفع فيه وتطاول لا رد

عليه ، وتدنٍ لا نستدرج إليه ، وما دمنا نتحدث عن التدنى فلا بأس من أن أعرض على القارئ نموذجاً له سوف يجد فى الكتاب ردا عليه ، وهو ما عرضه الشيخ صلاح أبو اسماعيل فى صفحات كاملة ، فى أعداد متتالية من جريدة الأحرار ، حين تخيل - والخيال حق لأصحابه -اننى أدعو فى كتابى (قبل السقوط) لإباحة الزنا ، فطلب منى أن (آتى له بزوجتى وأهلى ، فإذا فعلت فلا كرامة لى ، وإذا لم أفعل - فأنا أنانى) ، وبالله عليك أيها القارئ بماذا تسمى ذلك ، وبالله عليك أيضا ماذا تفعل لو كنت مكانى ، ولا تسألنى عن سبب عرض ما سبق عليك ، فجزء من واجبى وأنا أقدم لك هذا الكتاب ، أن أوضح لك المناخ الذى صدر فيه ، والخلفية وراء ما حفل به من معارك ، ولعلك تفزع حين أذكر لك أن ما سبق كان أهون ما فى الأمر ، وأن ما خفى كان أسوأ وأمر ، لكنى أطمئنك إن كنت مؤيدا بأن مثلى لاينثنى ، وأؤكد لك أن كنت معارضا أن مثلى لاينحنى ، وأن ذلك كله لم يزدنى إلا اصرارا وصلابة ، وعشقا لوطنى .

لا بأس من اعتذار عن خطأ وقعت فيه ، وتردد فى بعض المقالات ، وقد نبهنى إليه الاستاذ الكبير مصطفى مرعى ، حين رددت على هجوم البعض علىَّ بأننى أخاف نص مادة من الدستور تنص على أن (الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للقوانين) ، مرددا نفس المقولة ومفسرا إياها أو مهونا من تأثيرها ، بينما حقيقة الأمر أن النص الدستورى لم يذكر (الشريعة الإسلامية) ، بل ذكر (مبادئ الشريعة الإسلامية) ، والفرق بينهما واسع وشاسع ، بل أن النص بهذا الشكل لا يعنى شيئاً يذكر ، ولا يترتب عليه نتائج ذات تأثير ، ولا يبرر الاستناد عليه فى الدعوة لتغيير القوانين الحالية ، لأنها جميعا لاتخالف (المبادئ) ، التى لا يغير

من جوهر الأمر كثيراً أو قليلاً أن تكون مصدرا رئيسيا ، أو المصدر الرئيسى ، أو حتى المصدر الوحيد كما ينادى البعض ويتشدق عن مزايدة ربما ، أو عن عاطفة دينية مشبوبة غالبا ، أو عن جهل بالقانون أو بالشريعة أو بهما معا ، ولأن ما نشر قد نشر وأصبح من حق القراء على أن أنقله كما هو دون تغيير ، فانه يكفينى الإشارة إلى ذلك فى المقدمة مع الاعتذار .

وأخيرا ...

هى غمة ستنزاح ..

وهو مأزق تاريخى سوف نعبره بإذن الله ..

وهى ردة حضارية سوف نتجاوزها دون شك ..

وهو اختبار لشجاعة الشرفاء وانتهازية الجبناء ..

وهو قدر البعض أن يتحدى الجميع .. من أجل الجميع ..

وهكذا كان ..

وهكذا – فى تقديرى – ما يجب أن يكون .

مصر الجديدة – ١٤ ديسمبر ١٩٨٦

الباب الأول

الـــردّة الحضارية

الفصل الأول
حوار حول العلمانية

عندما رشح أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد نفسه لعضوية البرلمان ، تفتق ذهن منافسه عن حيلة طريفة ، فقد أخذ يجوب القرى والكفور معلنا أن أحمد لطفى السيد - والعياذ بالله - ديموقراطى .

ولأن الجهل بهذه المصطلحات كان سائدا ، فقد أخذ المستمعون يرددون وراءه عبارات من نوع - أعوذ بالله ، أستغفر الله - بينما أنبرى أنصار لطفى السيد لإنكار الأمر ، مؤكدين أنه من أسرة مؤمنة لم يعرف عنها خروج على العقيدة أو انحراف عن الملة .

وكان موقف المدافعين عن لطفى السيد عصيبا وضعيفا أمام عبارات المنافس الحاسمة : لقد سمعته بأذنى يردد ذلك ، وأقسم بالله

أننى لو سمعت هذا من غيره عنه لأنكرته ، وها أنذا أعرض الأمر عليكم ، فإن كنتم تريدون ترك الإسلام واعتناق الديموقراطية فانتخبوه ، هذا شأنكم وقد أبلغت ، اللّهم فاشهد .

حدث هذا قبل أيام من عقد أحمد لطفى السيد لمؤتمر شعبى فى الدائرة ، ولغيابه فى القاهرة ، فان شيئا من حديث المنافس لم يصل إليه، وفى اليوم الموعود ، احتشدت الجموع ، واختصر أحمد لطفى السيد حديثه معلنا ترحيبه بتلقى الأسئلة ، التى دارت جميعها حول مضمون واحد هو : هل صحيح ما يشاع عن أنك ديموقراطى .

وبهدوء العلماء ، ووقار الأساتذة ، رد أحمد لطفى السيد : نعم ، أنا ديموقراطى ، وسأظل مؤمناً بالديموقراطية حتى النهاية .

وبقية القصة معروفة ، وضحايا القصة معروفون ، بل إن شئت الدقة معروفان ، فقد كان بالتحديد : السرادق الذى احترق ، وتأمين الترشيح الذى لم يسترد .

حدث هذا في العشرينات من هذا القرن ، وأصبح نادرة من نوادر الحياة السياسية فى مصر ، خاصة بعد أن أصبحت الديموقراطية مطلبا شعبياً ، ودخل أحمد لطفى السيد تاريخ السياسة المصرية من باب الديموقراطية الواسع ، بينما أهمل التاريخ اسم منافسه أو ذكره ، وإن أدخله أيضا فى باب من أبوابه هو باب النوادر السياسية .

شبيه بهذا ما يدور اليوم من حوار حول العلمانية ، وما يطلقه

أنصار التيار السياسى الدينى حولها من أوصاف وصفات ، فهى - والعياذ بالله - نبت شيطانى وافد ، ومفهوم إلحادى دخيل ، وتأثير مقصود من الامبريالية أو الصهيونية أو كليهما معا ، وكفر - ضمنى - عند المعتدلين ، وصريح عند غيرهم ، بل قل هى افساد فى الأرض عند الطرف الأول وردة لا شبهة فيها عند الطرف الثانى ، لا علاج لها إلا بالقتل بعد الاستتابة ، أو فى أقل القليل بالقطع من خلاف أو الصلب ، وفى المقابل تراجع الساسة عن إعلان اللفظ أو التمسك به ، وفضل أنصار العلمانية ، أو من توقع الجميع أن يكونوا أنصارا لها أن يمسكوا العصا من المنتصف ، بعد أن جعلوا أحد طرفيها علمانيا ورفضوه ، ووصفوا الطرف الآخر بالثيوقراطية (أى حكم رجال الدين) ورفضوه ، وفضلوا أن يقفوا بين بين ، أما كنه هذا البين بين ، فهو شئ غامض ، تماما مثل شربة (الحاج محمود) ، التى يعلن عنها حلاقو الصحة فى الأرياف ، مؤكدين بالإيمان الموثقة أنها مزيلة للدود ، مانعة للأمراض ، موردة للخدود ، وإذا أردت دليلا على مدى تراجع المناخ الفكرى فى مصر ، فدونك حزب الوفد الجديد ، ولك أن تقارن بين ما أعلنه مصطفى النحاس من رفضه للدولة الدينية أو العسكرية ودعوته للدولة العلمانية وهو إعلان ثابت بشهادة مكتوبة لا يمكن إنكارها ، لأنها أتت من سكرتير عام حزب الوفد الجديد ، وهو نفسه من عرف باسم (ابن النحاس) ، حيث كان مديرا لمكتبه ثم وزيرا فى وزارته [١] ، وبين بيان الوفد الجديد الذى أصدره بعد أكثر من ثلاثين عاما حين إدلهمّ المناخ ، وحين عادت إلى ذاكرة قادته صورة أحمد لطفى السيد وسرادقه وتأمينه ، وحين أرادوا أن يدخلوا

(١) ابراهيم فرج - حسنين كروم (ذكرياتى السياسية) .

التاريخ من باب جديد ، هو باب خفة الرأى ، وهى لا تختلف كثيرا عن خفة اليد ، غاية ما فى الأمر ، أن المنتشل مختلف ، فهو صوت لدى أصحاب الرأى الخفيف ، ونقود لدى أصحاب الأيدى الخفيفة .

ما علينا ، أو قل علينا أن نتجرع مرارة الزمن الردئ وأن نتأسى بأحمد لطفى السيد ، على بعد الشقة بيننا وبينه ، ونحن نجد أقواما يخيرون الشعب بين الإسلام والعلمانية وكأنهما طرفا نقيض أو كأن المسلم لايكون علمانيا ، وأن العلمانى ليس مسلما .

موقف مشابه فى رد فعله ، وسوف يكون مشابها فى فعله بعد زمن، فللتاريخ حركته وايقاعه ، وحركته لا تعود القهقرى أبدا ، وايقاعه لا يمت للـجهل بصلة ، ولا للردة الحضارية بسبب ، ولا لتغييب العقل بوسيلة ..

قد يرى القارئ أننى مبالغ فى التشبيه ، أو متحيز فى ضرب الأمثلة ، وعذره أننا فى الثمانينات ، وبين الثمانينات والعشرينات أكثر من نصف قرن ، وهى فترة كفيلة بمزيد من تنوير العقل ، وتفتح الأذهان ، وتوسع المدارك وهذا كله صحيح لولا ، وآه من (لو لا) هذه ..

أن الديموقراطية هى اللفظ الوحيد الذى يتفق عليه الجميع ، ويختلف حوله الجميع أيضا ، شأنها فى ذلك شأن العلمانية ، فأنت تستطيع أن تذكر ، دون أن ينكر عليك أحد ذلك ، أن كل نظام فى العالم يدعى أنه نموذج الديموقراطية الصحيحة ، ويصل به التأكيد أحيانا أن يضمنها اسم الدولة فألمانيا الشرقية تسمى نفسها ألمانيا الديموقراطية وألمانيا الغربية تطبق ما يطلق عليه اسم ديموقراطية العالم الحر ، وليبيا

تطبق ما تسميه الديموقراطية الشعبية أو المباشرة ، وفى كل الأحوال تجد نفسك أمام مـأزق لاينجيك منه أن تعود لدوائر المعارف أو حوادث التاريخ بقدر مـا ينجيك أن تسلم بحقيقتين ، أولاهمـا أن اللفظ لابد وأن يرتبط بمفهوم أو تعريف ، وأن من يتحدث عن الديموقراطية لابد وأن يحدد ما يقصده بها ، وأنه مسئول فقط عن مفهومه أو تعريفه ، وثانيهما أن لكل دولة فى العالم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية ، التى تفرز مفهوما للديموقراطية لابد وأن يختلف عن مفهومها فى دول أخرى ، فالممارسة الديموقراطية والحزبية فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، تختلف جملة وتفصيلا عن نظيرتها فى المملكة المتحدة ، رغم انتماء كل من الدولتين إلى مجموعة العالم الحر ..

هذا عن الديموقـراطيـة ، وهو مـا ينطبق جـملة وتفـصـيـلا على العلمانية ..

فالعلمانية فى فرنسا تختلف عنها فى المملكة المتحدة ، فعلى حين تنفـصـل الدولة عن الدين بصـورة كـاملة فى فـرنسـا فـإن رأس الدولة هو نفسه رأس الكنيسة ممثلا فى الملك فى المملكة المتحدة ، وهو فرق وإن كان شكليا إلا أنه فرق ، والمؤكد أن العلمانية فى مصر تختلف عنهما ، فهى تعنى فى مـصـر الفصل بين الدين والسيـاسة لكنهـا لاتعنى الفصل بين الدين والدولة حيث توجد مساحة لتداخلهما ، وقد استقر ذلك وارتقى إلى مـرتبة العرف ، فالدولة ترعى المؤسسات الدينيـة ، وتخـتـار قياداتها ، وتحتفل بصورة رسمية بالأعياد والمناسبات الدينية ، وتفرد للدين مساحة واسعة فى وسائلها الإعلامية وفى مؤسساتها التعليمية ، لكن ذلك كله يتم

فى إطار محدد ومحدود ، لايخرج بمصر عن العلمانية ولا يدخلها فى إطار الدولة الدينية .

أن أنصار العلمانية يرونها فصلا بين الدين والدولة إما بقدر شامل وكامل ، وإما بقدر محدود يقصر الفصل على أمور السياسة وشئون الحكم ، وفى المقابل يرى أعداؤها أن الفصل مستحيل ، وأن الخلط فريضة دينية ، وأن الإسلام دين ودولة ، وأن من يقبل بالدين ويرفض الدولة ، إنما ينكر معلوما من الدين بالضرورة ، ويقصدون بالمعلوم من الدين ، تنظيمه (فى زعمهم) لأمور الحكم وشئون السياسة وهم فى ادعائهم لايقيمون الحجة ولا يفحمون ، بل هم فى كل واد يهيمون ، فهم يحيلونك إلى القرآن ، فان ذكرت أنه لا ينطق بلسان ، وأنه لم يتناول أسلوب اختيار الحاكم أو طبيعة نظام الحكم ببيان ، أحالوك للشورى ، فان سألت عن كنهها فى تفسيرهم ، وعن مدى الزامها للحاكم ، اختلفوا إلا عليك ، وتنازعوا إلا حول تكفيرك وأحالوك إلى السنة ، فإن ذكرت أن عهد الرسول مرتبط به ، وأنه لايقوم حجة على اللاحقين ، فأين هو الحاكم الذى لاينطق عن الهوى ، والذى يوحى إليه بما يفعل ، قذفوا بك إلى حكم الراشدين ، فان ناقشت أو جادلت أو حللت ، هاجوا وماجوا وادعوا أنك دخلت المناطق المحرمة ، فان واجهتهم بالمنطق ، تمنطقوا بالغاء العقل، وإن واجهتهم بأخطاء الصحابة ، استعاذ البعض وأعلن البعض الآخر أن أخطاء المسلمين ليست حجة على الإسلام ، وهو قول مقبول ، لكن من قال أننا نتعرض للإسلام ، الإسلام فى القلب والعقل معا ، لكنا نحتج على دعوتهم للحكم بالإسلام ، وهو شئ جد مختلف ، لأن الإسلام فى رأينا دين وليس دولة (بمعنى ومبنى الدولة الحديث) ، وضمير وليس سيفا

(بمعنى السيف القديم) ، وعندما يأتينا المترض علينا بالإسلام دينا فليس لنا إلا أن نخشع ، وليس علينا إلا أن نخضع ، للدين وليس له ، وللعقيدة وليس للمتحدث باسمها، أما عندما يأتينا بدعوى الحكم بالاسلام فليس لنا حتى أن نسأله مثالا ، فهو لا يتحدث من فراغ ، ونحن لا نرد عليه من فراغ، وشاهدنا عليه هو التجربة، وما أظن أن أكثر من ألف عام تقصر عن تقديم تجربة أو تعجز عن تبيان نموذج ...

ليس لهم اذن أن يخرجوا علينا من جديد بالدعوة للدولة الدينية، مسبلين العينين ، مجتزئين التاريخ، مبتسرين للوقائع، مزورين للأحداث، هاتفين أمام حقائق التاريخ بأنها اسرائيليات، وأمام دعاوى المنطق بأنها تغلغل للصهيونية، وأمام قوة الحجة برفع سيف التكفير، ليس لهم، ولايمنينا، ولا يهز من إيماننا شعرة بأنهم على خطأ أو قل على طمع، وأننا على حق أو قل على يقين، وماكان لنا أن نلتفت اليهم لولا، وآه من (لولا) هذه ...

ليست شجاعة أن نقول ما نقول لكنه الواجب، وليس اجتراء أن ننكر ما ننكر لكنه الحق، وليس افتراء أن ننكر ما ننكر لكنه الصدق، وحسبنا أننا نرعى للوطن حقاً، ونحفظ لأجيال المستقبل أملاً، ونتحسر ونحن نرى العالم يلهث ركضاً للأمام، بينما البعض يهرب لشعاب الجبال ويرى الصاروخ فيتحسر على الناقة ولا يرى فى حضارة الغرب الا شذوذا ودعارة، ومجونا وخلاعة، وفسقاً وزنا، وهو فى تكراره لهذه الالفاظ يلفت أنظارنا إلى ما يهتم به، ويدغدغ حواسه، ويملأ عليه نهاره أحلام يقظة ...

عذراً اذا اشتطت العبارة، فمأساتنا اننا مختلفون بما فيه الكفاية، محبطون إلى أقصى المدى، مشدودون للخلف دائماً حتى أننى أحسب أن

الأمام لم يخلق لنا وخلق للغير، وأن المستقبل احتكار للآخرين، وأن الأمل عملة صعبة محظورة التداول وكثيراً ما أسال نفسي لماذا، وأحسب أنني أملك اجابة تحتمل كثيراً من الصواب، وتتلخص في أننا نقلنا عن الغير ولم ندفع الثمن، فلكل شيء ثمنه، للديموقراطية ثمنها، وللعلمانية ثمنها، وللحضارة ثمنها، ولحقوق الانسان ثمنها، وقد دفع العالم المتحضر ثمن ذلك كله من دماء أبنائه، ووصل إلى ما وصل اليه عابراً بحوراً من دم، وسائراً فوق أجساد الآلاف من الضحايا، ولهذا يعض على ذلك كله بالنواجذ، ويتمسك به تمسك من حصل على الشيء بجهده وجده، وعرقه ودمه، بينما تلقينا نحن كل ما سبق دون جهد، نقله الرواد الينا فعز علينا أن نتمسك به وصعب أن ندافع عنه، وما همنا في كثير أو قليل أن نفقد جزء منه أو كلا، وأجزم أننا سوف ندفع الثمن عن قريب، الا اذا استيقظ كل صاحب ضمير حر، وكل مخلص لوطنه حريص على تقدمه وأعلن بأعلى صوته لا، لا للدولة الدينية، ولا لإنكار العلمانية، ولا لخلط أوراق السياسة والدين، وكلها مترادفات.

يقولون كفر، حباً وكرامة، فمن هم حتى يحكموا بالتكفير، وحتى يخرجوا قوما من دين آمنوا به، وأخلصوا له في سرائرهم، ولم يروا فيه إلا حبا وتسامحا، وأنكروا أن يروه سيوفاً مشهورة، وأكفاناً منشورة، وقبوراً محفورة.

لهم عقول ولنا عقول، ولهم ماض يهربون إليه ونهرب نحن منه، ولهم مستقبل يهربون منه، ونسعى نحن إليه، وليس بيننا وبينهم إلا وطن نحلم به متماسكا ويحلمون به ممزقا بل ينكرون حتى وجوده، وما كان لهم

أن ينكروا لولا ، وآه من (لولا) هذه .. آه من (لولا) هذه .. لأنها تفتح علينا بابا من أبواب الهم يصعب إغلاقه ، ويسهل الاندهاش أمامه للوهلة الأولى ، حين نردف خلف لفظ (لولا)، هزيمة الخامس من يونية عام ١٩٦٧ ، ولا عجب ولا اندهاش ولا اقحام في ذكر هذه الواقعة أو الفجيعة أو المأساة ، فهي ليست منبتة الصلة بالموضوع ، بل هي صلبه ولحمته وسداه ، فهي لم تكن أبدا هزيمة لجيش ، ولا لنظام ، ولا لشعب ، بل كانت هزيمة لأمل عظيم ، في اقتحام معترك التقدم ، وتحطيما لقيادة وثق بها الشعب كل الوثوق ، وتنازل لها طائعا عن كثير من الحقوق ، لقاء حلم بالحضارة ، ووعد بلقاء مع القدر ، وتحد للشرق والغرب معا ، وعناق بالأحضان للمصانع والمزارع والأوبرا والذرة والفضاء ، ولأن وجدان الشعب لاينسى ولايتأسى ، ولأن مرارة الهزائم العظمى لاتختزل ولاتمحى، فقد احتاج الأمر إلى عقد كامل حتى يتمثل الشعب الهزيمة ، وحتى يستوعب أبعادها وحتى يفرزها آخر الأمر فيما نراه من تعامل مع الحضارة بإحساس المنهزم ، ومع التقدم بمشاعر المتخلف ، ومع العلم بقدرة العاجز ، ومع الفضاء بمنطق القاهر والظافر ، ومع الأوبرا بمنطق عنوية ، ومع العقل بمنطق الازدراء ، ومع العنف بشهوة الاشتهاء ، ومع النصر بإرجاعه إلى الملائكة ، ومع نظام الحكم بالدعوة لعودة الخلافة ، ومع الأخوة الأقباط بالدعوة لفرض الجزية ، ومع أنفسنا بالجرى خلفا ، فإذا كنا لا نلاحق أينشتاين ، فلنلحق بابن حيان ، وإذا كنا عاجزين عن فهم فولتير ، فلنمسك بتلابيب ابن تيمية ، وإذا كنا مرتعشين أمام الصاروخ فلنتماسك أمام السيف ، ومن لنا بقائد مثل الوليد ، وحاكم مثل

(*) ابن مفرغ في هجاء ابن زياد .

الرشيد ، وسياف مثل مسرور وجارية مثل شهرزاد ، تبدل واقعنا حلما ، وتملأ رؤوسنا بأقاصيص الرخ والساحرة والسندباد ، وتمسح عن أذهاننا أفانين الحضارة ، وعقد العلم والعلماء ، فإذا هي ملساء كالدمشق ، بيضاء من غير سوء ، لا تقدر - مثل شهرزاد - على مواجهة الصباح ، ولا تستطيع أن تشارك العصر في مقولاته فتسكت عن الكلام المباح .

نحن إذن أمام استثناء من القاعدة ، لا يجوز أن يقاس عليه ، وأمام مبرر قوى قد يفسر لنا ما نراه ونستنكره ، وأمام انعطافه للتاريخ لا أحسب أنها جزء من مساره الصحيح ، ولا أشك أنها إلى انتهاء .

لا دهشة إذن - إذا عدنا لطرح ذات الأسئلة التي طرحناها في بداية هذا القرن وحسبنا أنها قد حسمت وانتهى الأمر .

ولاعجب إذن - إذا حلمنا من جديد بسعد زغلول رسولا للوحدة الوطنية ، وبقاسم أمين محررا للمرأة ، وبمصطفى كامل باعثا للمصرية ، وبطلعت حرب منقذا للاقتصاد ، وبمحمد عبده أماما من أئمة الاجتهاد ، وبمحمد فريد علما من أعلام الجهاد ..

ولا غرابة إذن - إذا أتى الاجتهاد المعاصر على يد حافظ سلامة ، والجهاد المعاصر على يد عمر عبد الرحمن ، والاقتصاد المعاصر على يد تجار العملة ، والسياسة المعاصرة على يد الصباحي ، وتحرير المرأة المصرية على يد صافيناز كاظم ..

لادهشة ولاعجب ولاغرابة

الغريب أن نندهش

والصحيح أن نتعجب ..

والصحيح أن نتأمل ..

يهتف حافظ سلامة وامسيراه

ويهتف عمر عبد الرحمن واجهاداه

ويهتف الصباحي وادعماه

وتهتف صافيناز واحجاباه

ويطيل ثلاثة من رؤساء الأحزاب لحاهم تحسبا وشفاعة مذكرين ايانا بقول الشاعر (*) :

ألا ليت اللحى كانت حشيشا

فنعلفها خيول المسلمينا

ونحن جميعا مبتسمون صامتون ، لاهون ، كأن هذا يحدث في واد غير الواد ، وبلاد غير البلاد ، ولعباد غير العباد ، وكأن الهتاف ليس موجها إلى شعب يجهل الماضي ، وكأن المسيرات ليست موجهة إلي شعب يطحنه الحاضر ، وكأن اللحى ليست للمزايدة على شعب يؤرقه المستقبل ، ولا يكلف الواحد منا نفسه عناء الرد ، متصورا أن الصمت كاف ، بينما الصمت إحدى الراحتين الموت أو الانتحار ..

يتنادى شباب الجماعات الإسلامية بهدم نظام الدولة بالعنف ، لأنه في رأيهم فساد وإفساد ، وجهل وجاهلية ، وكفر والحاد ، ويبتسم

(*) ابن مفرغ في هجاء ابن زياد .

المعارضون للنظام مرددين في دواخلهم ، دعوهم يلقنون النظام درساً ، ويا حبذا لو أسقطوه ، ويبتسم المؤيدون للنظام مرددين في كبرياء ، هذا شباب طائش لا يعرف حقيقة الإيمان ، ونحن قادرين على إقناعه بفلان وفلان ، ويتناسى المعارضون أن السفينة إن غرقت فبالجميع ، ويتجاهل المؤيدون أن الكلمة لا تصمد للخنجر ، وأن فلانا محسوب على جهاز الدولة ذاته ، وهكذا ندور ، ونحن جميعا نبتسم ، في حلقة مفرغة ، نواجه الجهل بالصمت فيبدأ التخلف ، الذي نواجهه بالتشرذم فيبدأ العنف ، الذي نواجهه بالتراجع فيزداد الجهل ويتزايد التخلف ويتضخم التجمع ويتصاعد العنف ..

ولا حل إلا بكسر إحدي جوانب الحلقة ..

ولا صمت أمام الجهل ..

ولا سلبية أمام التخلف ..

ولا تشرذم أمام التجمع ..

ولا تراجع أمام العنف .

وأحد جوانب الحلقة المفرغة هو مانتعرض له ، وأقصد الجهل ..

فإنكار العلمانية جهل بالحضارة الحديثة ..

وإطلاق صفة الكفر على العلمانية جهل بالعلمانية ..

والدعوة للدولة الدينية جهل بحقوق الإنسان ..

والمناداة بعودة الخلافة الإسلامية جهل بالتاريخ ..

والحكم على الدولة التي نعيشها ، وهي دولة علمانية المبنى والنظام، بمفاهيم الدولة الدينية جهل بالواقع ، وادعاء أن الدولة الدينية سوف تكون مدخلنا إلي التسامح الديني جهل بالحقائق ، فطبيعة الدولة الدينية تتناقض مع مفهوم التسامح الديني ، لأن صاحب الدين يراه حقا مطلقا ، ويرى المخالفين لعقيدته على باطل مطلق ، ويرى في استمالتهم إلى دينه إن أمكن واجبا مقدسا ، فان لم يمكن فان قهرهم على اعتناق عقيدته يحفل بنفس الدرجة من القداسة ..

أن التسامح الديني ، وهذه حقيقة قد تفزع البعض ، مفهوم حضاري أكثر منه مفهوما دينيا ، فالتوراة ترى في اليهود شعب الله المختار ، والانجيل حافل بلوم اليهود وتوبيخهم وتقريعهم ، والقرآن صريح في اتهام من يزعمون أن المسيح ابن الله أو إن الله ثالث ثلاثة بالكفر الصريح ، وحين تصبح الدولة دينية ، فانها بسلطانها ، لا تتسامح أبدا مع الكفرة إلا في ظروف النشأة والفتح ، تحسبا لردود فعل الأغلبية ، وليس لنا أن نذهب بعيدا إلي التاريخ ، أو إلى صفحات كتب الفقه ، التي أفردت مساحة واسعة لما أسمته بالشروط المستحبة في معاملة أهل الذمة ، وهي شروط لا أعرف لها مصدرا ، ولا أعرف لحبها سندا ، غير أنها علي تخلفها وعلي مجافاتها لروح الإسلام السمح ، بل لروح أي دين ، لم تغب عن وجدان شبابنا الغض المجاهد بعقيدته (القابض على جمر دينه)

الممثلة صحف المعارضة بالدفاع عنه ، والمزايدة عليه ، ودون ما كتبه أحد هؤلاء المجاهدين المجتهدين فى كتاب أصدرته دار (الزهراء للإعلام العربى) [1] حيث ذكر ما نصه (وتكلم كثير من أهل الفقه عن شروط أخرى « مستحبة » تضاف إلى هذه الشروط « المستحقة » منها : لبس الغيار وهى الملابس ذات اللون المخالف للون ملابس المسلمين لتمييزهم عنهم ، ومنها كذلك ألا تعلو أصوات نواقيسهم وتلاوة كتبهم ، وألا تعلو أبنيتهم فوق أبنية المسلمين ، وألا يجاهروا بشرب الخمر أو يظهروا صلبانهم وخنازيرهم ، وأن يخفوا دفن موتاهم ولا يجاهروا بندب عليهم ولا نياحة ، وأن يمنعوا من ركوب الخيل) [2] .

ويذكر الكاتب بعد ذلك أن هذه الشروط ليست بملزمة للمسلمين لأنه لم يجد على الزامها دليلا من الكتاب أو دليلا من السنة ، لكنه لا يلبث أن يستدرك قائلا (وإن كنا لا نجد فيهما « أى فى الكتاب والسنة » دليلا على منع أو تحريم) ، ولا بأس أن أنقل للقارئ بعضا من آراء ذلك المجتهد ، الذى نشر كتابه كما ذكرنا عام ١٩٨٦ ، حتى يتبين القارئ إلى أى مدى يصل التعصب بأصحابه ، والاجتهاد المعاصر بأقطابه ممن يسمون أنفسهم بالإسلاميين ، اقرأوا معى [3] (أصبح من شعارات القوة المقدسة أن « الدين لله والوطن للجميع » وهو الشعار الذى يصفه أحد الصحفيين بأنه « صار جزءا من مكونات الشخصية المصرية الحديثة ») .

وهو شعار ساذج ينطق مع قائله بغياب وعيه كلية بقضية الإسلام ، فضلا عن غياب علمه بحقائقه الأولية [4] ، ففى « دولة الإسلام » - أيا كان

---

(١) عبد الجواد ياسين (مقدمة فى فقه الجاهلية المعاصرة - دار الزهراء للإعلام العربى ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٦ ص ٩٨ - ٩٩ .

(٢) بديل ذلك بالطبع فى العصر الحديث هو ركوب السيارات .

(٣) المرجع السابق ص ٥٨ .

(٤) يقصد سعد زغلول .

اسمها ، ينقسم الناس إلى قسمين : المسلمين وغير المسلمين ، فأما المسلمون فهم أصحاب الدولة والسلطان والقائمون على الناس بالقسط ، وأما غيرهم فهم أهل عهد وذمة إذا رضوا ، فلهم عهدهم وعلى المسلمين برهم وهم تحت السلطان ، وإن لم يرضوا فهم أهل حرب وعدوان) .

هل هناك دليل أبلغ على ذلك القدر من التفرقة العنصرية التى يدعو إليها فى (دولة الإسلام) ، تلك التى تعطى المسلمين وحدهم الحق فى أن يكونوا أصحاب الدولة والسلطان والقائمين على أمر الناس ، بل انني أدعو القارئ إلي تأمل المزيد من آراء الكاتب حين يقول [١] : (ولذلك يحلو للأقلية النصرانية في مصر أن تتحدث كثيرا عن « الوحدة الوطنية » فهم في ظلها والمسلمون سواء ، فلا جزية يعطونها عن يد وهم صاغرون ، ولا احساس بالدينونة لحكم المؤمنين ، وأما فى ظل دولة الإسلام أيا كان اسمها – فلا مفر من الجزية ، ولا مشاركة في الحكم ، ولا اعتماد عليهم فى دفع أو جهاد ، وإنما هم دوما فى حالة ينبغى أن تشعرهم بقوة الإسلام ، وعظمته وسموه ، وبره ، وخيره ، وكرمه ، وسماحته ، أى فى حالة تدفعهم – على الجملة – للدخول فيه اختيارا) [٢] .

ولعلي أسائل نفسي كما يسائل القارئ المستنير نفسه ، أيعقل هذا ؟ ، أيعيش هذا الكاتب في القرن العشرين ؟ . ودعك من امكانية أن يحدث بعض ما أشار إليه ، فدونه أرواحنا نحن المسلمين قبل الأقباط ، ودونه العصر الذي يتصور البعض قدرتهم على الهروب منه ، ودونه الحضارة التى أفلتوا منها ، لكنهم لا يملكون أن ينزعوها عنا أو ينزعونا منها ، ودونه الثقافة التى يسمونها الغزو الفكرى مداراة للعجز ، وقصوراً عن تجاوز الأغانى للأصفهانى عند القلة المثقفة منهم ، ورجوع الشيخ إلى

---

(١) المرجع السابق ص ٥٩ .

(٢) لاحظ وتأمل معى لفظ (اختيارا) وقارنه بما يسبقه .

صباه عند الكثرة ، ودونه حقوق الإنسان التى تقف حجر عثرة أمام خيالاتهم المريضة .

ما سبق واضح كل الوضوح ، ومضمونه أن الدولة الدينية سوف تكون مدخلا إلى تمزيق الوطن الواحد ، وبمعنى أدق إلى وضع داخلي تصبح فيه الفتنة الطائفية حلما بالمقارنة بما يمكن أن يحدث إذا سيطر أنصار الدولة الدينية علي الحكم في مصر ، فى ظل مناخ يعبث به أمثال هذا المتحضر ، المتنور ، السمح ، ولا حل إلا بالعلمانية ، تلك التي يصبح فيها أنصار مثل هذا الفكر جزءا من كيان المجتمع الفكرى ، يعرض فكره بدلا من فرضه ، ويدافع عن منهجه بدلا من دفع الشعب إلى تبنيه ، ويواجه الآخرين بدلا من توجيههم ، ويفكر كما يحلو له دون أن يملك تكفير الآخرين ، وحتى أن كفَّرهم ففى قاعات محاضراته ، وفى حدود منتدياته، وبينه وبين نفسه دون أن يملك فرض رأى بالقسر وإلا تعرض لسيف القانون ، أو أن يلجأ للعنف وإلا واجهته الشرعية بعزله عن المجتمع حرصا على النظام العام ، وأسوأ ما يحدث في مواجهة هذا التيار ، أن تكون الدولة علمانية وتسلك سلوك الدولة الدينية خوفا أو تحسبا أو عجزا ، فتتغافل عن سطو القلة على المتنزهات العامة تحت شعار تحويلها إلى مساجد خوفا من أن تتهم فى دينها أو فى عقيدتها ، وتتسامح أمام السلاح الأبيض وغير الأبيض خوفا من أن يصفها البعض بأنها تحارب (الإسلاميين) ، وتتصدى للدفاع عن آرائها مستخدمة رجال الدين (الرسميين) ، وموثقة لدفاعها بالأسانيد الفقهية وليس بنصوص الدستور أو صحيح القانون أو واضح المصلحة .

أن (الأذكياء) الذين دفعوا برجال الدين إلى الفتوى بأن المشاركة في انتخابات مجلس الشوري واجب دينى ، وأن التقاعس عن تلك المشاركة مخالفة لجوهر ما يدفع إليه الإسلام ، مخطئون أشد الخطأ

لأنهم يعطون لتيارات التطرف حجة دامغة في الدفاع عن آرائهم ، فالدين هو الحكم إذن وليس الدستور والقانون ، والعباقرة الذين تصدوا للدفاع عن معاهدة السلام بنصوص القرآن وصحيح السنة مخطئون ومورطون لمن دفع بهم ، وسعد بهم ، وغرق بهم ، حين أعطى للمناهضين له سلاحا يتحاورون به ، ويجدون فيه ويستندون عليه ، وأقصد القرآن والسنة ، ففى الدين متسع دائما لأقصى التطرف ، تماما كما أن فيه متسعا لأقصى التسامح ، وأرجعوا إلى قول الإمام على بن أبى طالب «« وأن الإسلام حمال أوجه »، وعودوا إلى وقائع التاريخ وتذكروا وجها من وجوه الإسلام ، كان وراء ظهور الخوارج واستبسالهم فى القتال وقتلهم لعلى بن أبى طالب نفسه ..

الأمثلة كثيرة وعديدة ، والتناقض واضح ومرفوض فأنت فى الدولة العلمانية تقبل وترفض إنطلاقا من دفاعك عن المصلحة العامة وفهمك لها ، ويمقياس واحد يلزمك وتلتزم به وهو الدستور والقانون ، وإذا كان فيهما عجز أو قصور فعليك أن تتلافاه بالتعديل ، أما أن تهملهما ، وتدافع عن قراراتك مستندا إلى ما تعتقد أنه صحيح الدين أو سليم الاجتهاد ، فأنت بهذا تعطى الآخرين سلاحا يطعنونك به ، لأنك استعرت سلاحهم ، وأعطيتهم المجال لتبرير ما يفعلون ، وإنكار ما تفعل ، وإهدار دمك لأنك لن تستطيع مع تطرفهم صبرا ، ولا مع انغلاقهم مواجهة ، وسوف يخرج عليك ، كما حدث في إحدي صحف المعارضة ، ومن يستنكر أن رئيس الدولة لا يؤم المصريين فى صلاة الجمعة (*) ، وأنه ان كان صحيح الإسلام حقا ، ومؤديا للفرائض فعلا ، فليؤدها أمام المسلمين وإماما لهم ، وقد يكون منطقا مقبولا عندما تصبح الدولة دينية بالفعل . أما فى ظل الإطار الحالى للحكم ، فنحن لم ننتخب الرئيس لكونه أكثرنا إيمانا ، أو لعلمنا

(*) الأستاذ محمد عبد القدوس في عموده (أبناء البلد) في جريدة الشعب .

بأنه أكثرنا تفقها فى الدين ، أو اسباغا الوضوء ، أو تأدية للفرائض ، بل لأننا رأينا أنه أكثرنا - من وجهة نظرنا - قدرة على الدفاع عن الدستور والالتزام به ، والحفاظ على القانون ، والالزام به ، وهذا هو المقياس الذى نحاسبه عليه ، ولا مقياس غيره ..

الوضوح هنا مطلوب ، وإن كان قاسيا على البعض ممن ترهبه الألسنة المشرعة ، واتهامات الكفر المقذعة وتشنجات العنف المفزعة ، وهى كلها لاتزيد عن كونها ظواهر أمراض نفسية أن أسأنا الظن ، أو ملامح تخلف فكرى وثقافى أن أحسناه .

ولعلى قبل أن أنتقل إلى نقطة تالية ، مطالب أن أتوقف قليلا لكى أجيب على سؤال لابد أنه قد خطر على بال القارئ وهو يقرأ ما كتبت فى الصفحات السابقة ، حيث يتساءل عن سر حماسى فى الدفاع عن العلمانية ، والذود عن الوحدة الوطنية ، رغم أن أصحاب الرأى من المسلمين والأقباط يتعمدون دائما عدم الخوض فى هذه القضية ، لأنها شائكة فى تقديرهم ، وحساسة فى رأى الجميع ..

أما الحماس فلا أنكره، وأما السر وراءه فهو حبى لمصر وخوفى عليها، وادراكى أنها لا تعرف مسلمين أو أقباطا، وأنما تعرف المصريين، والمصريين فقط، ويقينى بأن كونى مسلماً لا يعطينى ميزة عن الأقباط، بمقياس الوطنية الا فى جانب واحد هو أننى أقدر منهم على التعبير عن قضية الوحدة الوطنية، وعلى قول ما أوقن أنه فى صدورهم وما يودون قوله، حفاظا على الوحدة الوطنية وما يخشون فى ذات الوقت قوله ، حفاظا على الوحدة الوطنية أيضا وإيمانى بأن أقصر السبل إلى حل المشاكل هو المواجهة ، والوضوح ، وقد تكون المواجهة قاسية لكنها أرحم من الهروب ، وقد يكون الوضوح مؤلما ، لكنه أقل ضررا من التجاهل ، وأحسب أن من قرأوا ما كتبت بأعينهم ، وأنكروه بأصغريهم ، قلبهم

ولسانهم ، يستحضرون الآن ردا جاهزا علي ماذكرت من أقوال ، وما استخلصت من نتائج ، مضمونه أنه ليس هكذا الإسلام ، وتتداعى إلى أذهانهم آيات وأحاديث تدعو لحسن معاملة أهل الكتاب ، والنهي عن أذاهم ، وما كان لمثلي أن ينكر ذلك أو يتجاهله ، وما كان لهم في المقابل أن ينكروا أننا لانعرف الإسلام في الدولة الدينية إلا على يد المسلمين ، وأننا نؤمن معهم بأن الإسلام كان آخر الرسالات ، وأن محمدا كان آخر الرسل ، وأن من أتى بعده كان بشرا ، وأن ما فعله البشر بمخالفيهم في العقيدة كان ما تصوروا أنه حكم الله في الأمر ، وأنه قابل للتكرار من جديد ، على يد من يرون في الشروط (المستحبة) اثما ، ولايجدون فيها خروجا عن جوهر العقيدة أو مروقا عن صحيح الدين ، وأنهم بقدر ما يجدون ونجد للسماحة تأصيلا ، بقدر ما يجدون ونجد معهم للتعصب أصلا، وللشطط تبريرا ، فالسماحة في الدين ، كل دين ، والتعصب في الحكم بالدين ، أي حكم بالدين ، والشطط وارد حين لايصبح رأى الحاكم رأيا بل حلالا ، وحين لايصبح رأى المعارض اجتهادا بل حراما ، وحين لايصبح المخالف للعقيدة كتابيا بل اثما، وحين تصبح ممارساته الدينية تحديا لمشاعر الأغلبية ، وجهره بعقيدته استفزازا للجمهور ،، وخروجا علي جنسية الوطن التي هي والعقيدة وجهان لعملة واحدة ، ولعلي سائل للمنكرين لما أكتب ، والمستنكرين لما أحتج به ، عن علة رفضهم لما نعيشه الآن من قدر متاح وممكن من المساواة بين المسلمين والأقباط على بساط الانتماء للوطن ، وما الذي يقلقهم في ذلك ؟ وما الذي يجدونه منافيا للإسلام فيه ؟ ، وما الذي يتناقض في ظله في دعواهم للسماحة والتسامح، والرحمة والمساواة ، والعدل والمودة ؟

إن كان فيه شطط فليدلونا عليه ، فربما رجعنا معهم ورجعوا بنا إلى الحق ، وإن كان فيه خروج على العقيدة فليدلونا على موطن الخروج

فنلتزم معهم ، ونستجيب لدعواهم ، وإن لم يكن فيه وان يكون ، فليسمعوا لى فانى لهم محذر ، وعليهم شفيق .

نحن كثرة وهم قلة ، ونحن مستقبل وهم ماض ، ونحن هادئون وهم صاخبون ، وما أحسب أفعالهم إلا دافعا لنا للرد ، وما أحسب أقوالهم إلا نذيرا لنا بالمواجهة ، وساعتها لن يغنى عنهم صخب الهذيان ، ولا سجع البيان ، ولا عنف الغلمان ، غير أن من حقهم علىّ أن أبصِّرهم ، وأن آخذ بيدهم إلى الصواب ، وأن أرشدهم إلى الطريق الصحيح قبل فوات الآوان ، ومعالمه ، وأقصد بها أسس الدولة العلمانية التى تتمثل فيما يلى:

أولا : أن حق المواطنة هو الأسـاس فى الانتـمـاء ، بمعنى أننا جميعا ننتمى إلي مصر بصفتنا مصريين ، مسلمين كنا أم أقباطا .

ثانيا : أن الأساس في الحكم للدستور ، الذى يساوى بين جميع المواطنين ، ويكفل حرية العقيدة دون محاذير أو قيود .

ثالثا : أن المصلحة العامة والخاصة هى أساس التشريع .

رابعا : أن نظام الحكم مدنى ، يستمد شرعيته من الدستور (بالمفهوم السابق) ويسعى لتحقيق العدل من خلال تطبيق القانون (بالمعنى السابق) ، ويلتزم بميثاق حقوق الإنسان (بمضمونه الحضارى العام) .

وأكاد أتصور أن ما سبق كله يمثل جوهر ما نعيشه اليوم ، وما يسعى مثلى لتثبيته وجعله أكثر تحديدا ووضوحاً ، وما يسعى البعض إلى تقويض دعـائمـه ، وهدم أسـسـه وأركـانه ، لأنه يتناقض بالكامل مع مفهومهم لدولة دينية ، أجزم بأن العصر لايتسع لها ، وأخشى أن ينعطف

البعض بمصر إليها ، فندفع جميعا الثمن ، وسوف يكون ثمنًا غاليًا بالفعل .

وأعود إلى ما بدأت به ، حدث ما حدث لأحمد لطفى السيد حين دعا إلى الديمقراطية ، وتسود الديمقراطية اليوم ، بل وتصبح أملا ومطمحا ..

ويحدث ما يحدث اليوم للعلمانية وأنصارها ، وسوف تسود في المستقبل وتصبح أملا ، بل لعلها الأمل الوحيد ، ذلك لأن للتاريخ كما سبق وذكرت حركته وإيقاعه ، وحركته لا تعود القهقرى أبدا ، وإيقاعه لايمت للردة الحضارية بصلة ولا للجهالة بسبب .

الفصل الثانى
التطرف السياسى الدينى في مصر
(المشكلة) *

تحتل مشكلة التطرف السياسي الدينى موقعا متفردا على رأس سلم أولويات مشاكل المجتمع المصرى الراهن للأسباب التالية :

١ - أنها مشكلة آنية . بمعنى أنها مطروحة حاليا ، وبسخونة زائدة ومتزايدة .

٢ - أنها تتميز بالشمولية حيث لاتنصب على قطاع معين أو جانب من جوانب الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بل تتعدى ذلك كله ، أو إذا شئنا الدقة تشمل ذلك كله وتستهدف دعوة واضحة لتغيير النظام السياسى للدولة، اما بالعنف فى مذهب بعض التيارات أو بالسلم فى مذهب بعضها الآخر، أو بهما معًا كما يحدث فى مصر.

٣ - أنها محصلة لأسباب متعددة، يصعب حصرها ويصعب أيضًا

(*) نشرت هذه الدراسة في مجلة (فكر) - السنة الثانية - العدد السابع - أكتوبر ١٩٨٥ - وتم طرحها كورقة عمل لندوة فكرية نشرت فى العدد الثامن من مجلة فكر وشارك فيها د. وحيد رأفت - د. فؤاد زكريا - لطفى الخولى - د. نور فرحات - د. يونان رزق - د. طاهر عبد الحكيم - د. رؤوف عباس - د. الحبيب الجنحانى (تونس) - د. فرج فوده .

الاتفاق عليها، بعضها تاريخي وبعضها يتعلق بمظاهر أزمة حالية لها أوجه متعددة ومتشابكة، الأمر الذى يستحيل معه تصور امكانية حل هذه المشكلة فى زمن قصير بمواجهة الأسباب جميعها وعلاجها بصورة حاسمة.

٤ - أنها تقود المجتمع المصرى إلى مواقف المواجهة مع النفس، وهو أمر لا يقبله العقل المصرى بسهولة والمقصود بالمواجهة مع النفس الاعتراف بحجم المشكلة والإعلان الصريح عن مواقف محددة ، والدعوة السافرة لما هو مرغوب والانكار الواضح لما هو مرفوض ، والاعتراف الصادق ببعض المشاكل (الحساسة) ، والإشارة دون غموض أو لبس إلى ما يتهدد المجتمع من أخطار حقيقية ، وهى كلها أمور لا تتناسق مع ما درج عليه الرأى العام من رفع شعار ليس فى الإمكان أحسن مما كان.

٥ - أنها ليست مشكلة أو قضية محلية خالصة ، بل هى قضية شرق أوسطية بتكرار مظاهرها أو ظواهرها فى بلدان الشرق الأوسط كلها ، وهى قضية تثير كثيرا من الشكوك حول تدخل عوامل أو قوى اقليمية أو عالمية سواء فى اثارتها أو محاولة استغلالها أو الاستفادة من نتائجها المحتملة .

المبحث الاول

المشكلة (تعريفها - طبيعتها)

١ - تعريف المشكلة : يشكل تعريف المشكلة نقطة البدء في الحل ، والواضح أن تعريف هذه المشكلة قضية خلافية .

(أ) التعريف السائد :

ينطلق التعريف السائد من وجهة نظر « زمنية » ربما لكون الدولة ممثلة للطرف الآخر في مواجهة التطرف .

وربما لسيادة المفهوم الأمني على قطاعات الإعلام أو الفكر السياسي للحزب الحاكم ، الأمر الذي ترتب عليه تعريف المشكلة بأنها (استخدام التيارات السياسية الدينية للعنف في محاولة فرض الرأى ، وتهديدها للنظام العام بترويج فكر مناهض للسلطة الحاكمة مضمونه خروج هذه السلطة عن صحيح الدين) .

(ب) تعريف آخر :

يتبنى الكاتب تعريف المشكلة بأنها (طرح قضية سياسية شديدة التخلف والغموض من خلال منطق ديني شديد القبول والوضوح) ، وبوضوح أكثر فان المشكلة تتمثل فى أن الطرح الدينى لقضية تطبيق الشريعة الإسلامية يحتوى ضمنا على هدف سياسى يتمثل فى تحويل مصر إلى دولة دينية يحكمها نظام شبيه بنظام الخلافة الإسلامية ، مع ما يستتبع ذلك من تغييرات جذرية فى هيكل الدولة وبنيانها ، وأن الطرح المعلن واضح ويحظى بالقبول ، بينما الهدف المستتر على الرغم من غموضه وخطورته لايجد من يتصدى له بالعرض أو التفنيد.

ويترتب على هذا التعريف تحديد عناصر المشكلة فيما يلي :

١ - تعاطف الشعب المصري المتدين بطبعه مع هذه الدعوة الدينية المعلنه مع جهله الكامل بالابعاد السياسية للدعوة.

٢ - ترتب على (الطرح الدينى) دخول الدولة فى (حوار دينى) الغلبة فيه للتطرف نتيجة لعدم إيمان الكثيرين بصدق دفاع رجال الدين الرسميين لشبهة تملقهم بأهداف دنيوية أو أنحيازهم للسلطة فى كل الأحوال، أو نتيجة لضعف هذا الدفاع فى مواجهة منطق متماسك.

٣ - نجاح المتطرفين فى أستقطاب قطاعات كبيرة ومتزايدة من الشباب وأقناعهم بمنطق فكرى دينى متكامل ومنغلق وتشكيلهم تنظيميا فى مجموعات صغيرة تدين بولاء تنظيمى مطلق لقادتها من الأمراء، وتنمية نوازع التمرد على المجتمع لأسباب اقتصادية وأجتماعية إلى درجة احداث فصام حقيقى بينهم وبين المجتمع ، مع التركيز على المظاهر الشكلية مثل الزى وأسلوب الحياة، واطلاق الأسماء السلفية، والعزلة فى المساجد أو الصحراء للتاكيد على الفصام والتهيئة لنوازع العنف، مع فشل التيارات السياسية المناهضة فى التأثير علي قطاع الشباب بدرجات تتراوح بين الفشل المطلق للاتجاهات الليبرالية والفشل النسبى للاتجاهات اليسارية.

ويلاحظ هنا الربط بين نجاح المتطرفين فى قطاع الشباب وبين تعريف المشكلة، حيث يتم الاستقطاب على أساس استغلال المشاعر الدينية فى تنظير الرفض لما هو قائم، ثم توجيه الشباب إلى التغيير كهدف وحيد، مع تبنى العنف كأسلوب لا بديل له مع بحث النتائج المترتبة على ذلك، وكلها نتائج سياسية يتم اجمالها تحت مسميات عامة من نوع (الحاكمية لله) أو (الحكم بما أنزل الله) وهو ما أشار إليه

التعريف – قضية دينية واضحة وأهداف سياسية مجهلة.

٤ – انسياق الأحزاب السياسية، حتى الحزب الحاكم الذى تهدده هذه الظاهر بصورة مباشرة، وحتى الأحزاب علمانية الفكر مثل الوفد والتجمع، وراء رفع الشعارات الدينية سعياً وراء الأصوات الانتخابية . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تصريح رئيس حزب الوفد لبعض ناقديه فى تحالفه مع الاخوان المسلمين بقوله (ماذا أفعل وجميع انتخابات النقابات والاتحادات الطلابية يكسبها التيار الاسلامى)، وهنا يظهر عنصر جديد من عناصر المشكلة وهو تبني الشرعية لمطالب الخارجين على الشرعية.

٢ - طبيعة المشكلة :

يختلف المفكرون حول طبيعة المشكلة أو بمعنى أدق ينقسمون وفقًا للزاوية التى ينظرون منها إلى المشكلة إلى خمس مجموعات :

(أ) هى مشكلة تشريعية :

يرى أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة تشريعية وأنها تنحصر فى استبدال بعض القوانين الوضعية المخالفة للشريعة الاسلامية بقوانين أخرى مستمدة منها، ويتراوح المؤيدون للتغيير بين ضرورة الاسراع بالتغيير الفورى أو ضرورة الابطاء وهو ما يطلقون عليه اسم التدرج، بينما يثير المعارضون عديداً من الحجج منها أن البدء يكون بتكوين المجتمع المسلم، و منها أن المؤيدين يخلطون بين الفقه والشريعة، ومنها الاختلاف حول عدد الحدود وحول مصدرها وهل يقتصر على النص القرآني أو يمتد إلى السنة القولية أو الفعلية أو ما طبقه الخلفاء الراشدون، ويصل بعضهم إلى القول بأن ما هو مطبق حالياً مطابق فى مجمله بل وفى تفصيلاته للشريعة الأسلامية بمفهومها

الصحيح وأنه لا حاجة لتعديل تشـريعى .

(ب) هى مشكلة دينية :

يرى أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة دينية بحتة، ويتراوح المؤيدون بين الدعوة لتطبيق الشريعة (استكمالاً للدين) وبين أعتبار الجهاد فريضة، أو أعتبار الخلافة ركناً دينياً، وفى كل الاحوال ينطلقون من مفهوم أن الاسلام دين ودولة مع ضيق أو أتساع في تصور حدود (الاسلام / الدولة) غير محدود خارج نطاق العموميات وأن تعطيل النصوص القرآنية تحقيقاً لمصلحة أو اتقاء لضرر قاعدة ثابتة منذ عهد الرسول، وأن التوسع المحدود فى تطبيق هذه القاعدة فى عصرنا الحديث له ما يبرره بل ويبرر استمراره دون أن ينقص هذا من اسلام المسلم أو أن ينقص من هيبة الأسلام وقدسيته والالتزام به.

(جـ) هـى مشكلة هوية :

يرى أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة تتعلق بالهوية ويرى المؤيدون أن الهوية الاسلامية تمثل الحل الصحيح فى مواجهة الحضارة المعاصرة غربية السمات والجذور، وأن احياء هذه الهوية يمثل احياء لجذور قادرة على إفراز حضارة معاصرة لها أرتباط حقيقى بالأرض والتراث وطبيعة الشعوب، وأن الاسلام قد تعدى دوره كدين إلى دور أوسع ثقافيا وحضاريا وأن ما يترتب على احياء الهوية الاسلامية من قيام الرابطة الاسلامية ممكنا ومطلوبا فى مواجهة صراع القوتين الأعظم الذى يسيطر على العالم الآن.

ويتصدى المعارضون بأن الهوية الوطنية هى الهوية الوحيدة المقبولة من الجميع، وأن هذا الحوار يمكن أن يطرح فى المجتمعات التى لا توجد بها أقليات غير مسلمة ولم تتبلور فيها الشخصية

الوطنية الاقليمية نتيجة صراع فكرى ونضالى كما حدث فى مصر ويضيفون إلى ذلك كثيرا من الحجج والتحفظات المناهضة .

(د) هى مشكلة حضارية :

ينظر أصحاب هذا التصور للمشكلة من زاوية حضارية ويرى المؤيدون امكانية الفصل بين جانبين من جوانب الحضارة الغربية، الجانب الأول منهما هو الجانب الثقافى، والجانب الثانى يتمثل فيما أفرزته هذه الحضارة من أختراعات مادية، وعلى حين يرفضون الجانب الأول، يتصورون امكانية المواءمة بين الحد الأدنى الضرورى من الجانب الثانى وبين استعادة كاملة للواقع الحضارى لمجتمعات الصدر الأول فى الأسلام فيما يتعلق بالفكر والسلوك ومنابع الثقافة، وأنه حتى لو كانت النتيجة مجتمعا أقل تقدما بمقاييس الغرب فانه سوف يكون مجتمعا أكثر تماسكا وسعادة واقترابا من الطبيعة الانسانية، ويرى المعارضون أن منهج المؤيدين لا يزيد عن كونه تعبيرا عن العجز عن مواجهة السباق الحضارى القائم فى عالم اليوم، وأنه هروب من المواجهة الحضارية إلى بحث عن فردوس مفقود ويتزيد البعض منهم بالقول بأن القراءة المتانية والواعية للتاريخ تثبت أنه لم يكن كذلك بأية حال.

(هـ) هى مشكلة سياسية :

يرى أصحاب هذا التصور أن الطبيعة السياسية للمشكلة هى الأساس، ويتبنى المؤيدون منطق الوصول للحكم اما عنوة أو بالأساليب الديمقراطية لاحداث تغيير جذرى فى شكل الدولة ونظام الحكم على أساس أن القرآن هو الدستور وأن الحاكمية لله، وعلى هذا الأساس يرفضون أن يوكل التشريع للبشر ويرفضون أيضا الديموقراطية القائمة على مفهوم حكم الأغلبية. ويرى المعارضون أنه إذا كان من حق هذه الجماعة السياسية أن تسعى للوصول إلى الحكم، فأن عليها أن تطرح ،

برنامجا سياسيا واضحا . وهو مالم يحدث، وأن نلتزم بالشرعية وهو مالم يتحقق. ويتبنى الكاتب وجهة نظر المعارضين ويرى أن المشكلة ذات طبيعة سياسية أساسا وأن الجوانب التشريعية أو الدينية أو غيرها أنما تمثل تنويعات على نغم أساسى فى معزوفة ذات طابع سياسى شديد الوضوح والتميز.

٣ - النتائج :

(أ) يمثل تعريف المشكلة والتعرف على طبيعتها نقطة البدء فى الحل.

(ب) تتبنى الدولة تعريف المشكلة بأنها ذات طبيعة دينية وقد ترتب على تبنى هذا المنهج دخول الدولة فى حوار دينى مع الاتجاه السياسى والدينى المتطرف، رفع فيه كل طرف شعار (نحن أصح اسلاما) ويرى الكاتب أن المعركة بهذه الصورة خاسرة تماما وأن المتطرفين قد نجحوا بذلك فى نقل المعركة إلى ساحة هم فرسانها .

(جـ) يتبنى الكاتب تعريف المشكلة بأنها الطرح الدينى لقضية سياسية مؤكدا على الطبيعة السياسية للمشكلة ويرى ان المواجهة يجب أن تكون ذات طابع سياسى بحت، وأنه إذا كان الطرح الدينى للقضايا السياسية مقصودا من المتطرفين فأن دخول الدولة فى حوار دينى بحت أنما يمثل نجاحا لاشك فيه لهم وأستجابة غير مفهومة من الدولة لهدف أساسى من أهدافهم.

المبحث الثانى

الواقع (الإيجابيات - السلبيات) (*)

١ - مقدمة :

هذه محاولة للتعرف على الواقع المصرى الحالى فيما يتعلق بهذه المشكلة لإيجابياته وسلبياته من وجهة نظر محايدة بقدر الامكان.

٢ - إيجابيات الواقع الحالي :

(أ) تفتت التيار السياسى الاسلامى إلى ثلاثة تيارات سياسية متباينة هى التيار التقليدى والتيار الثورى (راجع الفصل الخامس من كتاب " قبل السقوط " للمؤلف)، وعدم تجانس هذه التيارات سواء فى الفكر أو أسلوب العمل.

(ب) افتقاد التيار السياسى الاسلامى بفصائله الثلاثة للقيادة الاسلامية الواحدة وبمعنى آخر فانه على المستوى العام يفتقد شخصية قيادية من نوع حسن البنا، الذى يرضى المتطرف والمعتدل على حد سواء والذى يستطيع أن يجمع تحت رايته الهضيبى والسندى فى آن واحد (الفكر الهادىء والمسلح معًا)، والذى يحظى بالقبول الشعبى والتنظيمى فى آن واحد، والذى يستطيع أن يصل بالتيارات الثلاثة إلى حد أدنى من الأتفاق فى الفكر والتنسيق فى الفعل وعدم وجود هذه الشخصية القيادية بجانب كونه مصادفة سعيدة، الا أنه أيضاً مسألة وقت لكنه يمثل حاليًا جانبًا إيجابيًا.

(★) يمثل تعبير الايجابيات أو السلبيات مفهوماً نسبيا يتحدد على أساس موقع الكاتب ،المعروف من هذه القضية وبمعنى آخر فان ما يراه الكاتب إيجابيا قد يراه المتطرفون الدينيون سلبيا وبالعكس.

(١) كتب هذا المقال قبل وفاة المرحوم الأستاذ (عمر التلمسانى)، وقد خلف كمرشد عام للأستاذ

(جـ) عدم تمتع أى قيادة من القيادات الثلاث للتيارات السياسية الاسلامية بقبول شعبي عام يصدق هذا على عمر عبد الرحمن (التيار الثورى) كما يصدق على عمر التلمسانى (التيار التقليدى) وبمعنى آخر فان القبول بكل من هذه القيادات لا يزيد عن كونه قبولا تنظيميا داخليا، ويصدق ذلك أيضا على القيادات المرشحة لخلافه القيادات الحالية لهذه التيارات « الزمر » في الثورى و« شادى » في التقليدى [1].

(د) عدم اتجاه القيادات الاسلامية التى تحظى بقبول شعبى واسع (ونموذجنا الواضح يتمثل فى الشيخ الشعراوى وبدرجة أقل بكثير فى الشيخ كشك) إلى العمل السياسى التنظيمى، وامكانية التوصل إلى مساحة واسعة من (الرسمى) معها (قبول الشعراوى للوزارة وقبول كشك للكتابة فى صحيفة اللواء الاسلامى التى يصدرها الحزب الوطنى واعتدال كتاباته فيها)، وبمعنى آخر فانه بالربط بين هذه النقطة والنقطة السابقة لها يمكن القول بأن (القيادات التنظيمية ليست شعبية والقيادات الشعبية ليست تنظيمية)، هما أمران ايجابيان بالتأكيد.

(هـ) تمثل القيادة الحالية للتيار التقليدى (عمر التلمسانى) أضعف حلقات قيادية تاريخية سواء من ناحية الفكر أو القدرة على التأثير أو التمتع بامكانية الزعامة، وقد ساعد على ذلك كونها (قيادة سن) وليست قيادة منتخبة، حيث تولى التلمسانى رئاسة مكتب الارشاد باعتباره الأكبر عمرا فى غياب العمل الشرعى، كما ينص على ذلك النظام الداخلى للاخوان.

(و) معاناة التيار التقليدى (الاخوان المسلمين) من تمزق فكرى

حامد أبو النصر على غير توقع المؤلف.

شديد نتيجة لظهور سيد قطب كزعامة منسوبة إلى هذا التيار اسما (بينما هو فى حقيقيه المنظر الفكرى الاول للتيار الثورى)، الأمر الذى ترتب عليه حدوث صدام بين منهجين فكريين مختلفين، أولهما منهج أصولى يمثله حسن البنا، وثانيهما منهج ثورى مختلف تماما وان كان أكثر تماسكا ويمثله سيد قطب، ولعل آثار معاناة الاخوان المسلمين من ذلك تبدو واضحة فى اصرار قياداته على ذكر الامام الشهيد قاصدين بذلك حسن البّنا واحياء كتباتاته وتجاهل ذكر سيد قطب تماما رغم كونه (امام شهيدا) هو الاخر وعدم الاشارة اليه تجنبا لمنهجه وأعتباره داخل صفوف التيار التقليدى خارجا على فكرة من ناحية، وقياده غير شرعية لم يفرزها أحد السبيلين اللذين لا ثالث لهما، وهما انتخابات مكتب الارشاد أو كبر السن، من ناحية ثانية، ومثل هذا التمزق الفكرى يؤثر على قوة التنظيم وفعاليته ويحجم كثيرا من قدرته على التأثير ويعطى للمختلفين معه سلاحا فكريا ماضيا.

(ز) بدأ التيار الثورى الاسلامى فى تحقيق بعض ردود الفعل المناهضة له على مستوى الرأى العام الشعبى، وقد حدث ذلك نتيجة تزيدهم فى التطرف والذى تمثل فى استخدام مكبرات الصوت بصورة مزعجة، أو لجوئهم لأساليب العنف الجسدى مع معارضيهم فى الجامعات، أو تأثر بعض الأسر بسلوك أبنائها فى مواجهة أفراد الأسرة أو برفض أبنائهم للتعليم أو العمل، ورغم أن هذا القدر من رد الفعل ليس كبيراً بدرجة مؤثرة الا أنه قد تكوّن فى مواجهة مسيرة حافظ سلامة أو فى ازالة الملصقات أو التقبل الحسن للحملة الاعلامية التى أعقبت محاولة مسيرة حافظ سلامة والتى كتبت فيها مجموعة من المقالات لم يكن تصوراً أن تكتب فى فترة سابقة دون فعل شديد بالعنف، على عكس ما حدث.

(ح) أنه على العكس من تمزق التيار السياسى الاسلامى إلى أجنحة مختلفة وربما متصارعة وتوزع ولائه بين قيادات متعددة ومختلفة، يبدو التيار السياسى القبطى متماسكا بصورة لم تحدث من قبل، كما أنه يدين بالولاء لقيادة واحدة شرعية هى البابا، وعلى الرغم من اعتراض الكاتب على قيادة رجال الدين للعمل السياسى فى كل من الجانبين الاسلامى والقبطى، الا أن توحد التيار السياسى القبطى تحت قيادة واحدة غير مختلف عليها يمثل نقطة إيجابية واضحة، لأنه اذا لم يكن ممكنا التحكم فى (الفعل الاسلامى) فانه يمكن التحكم فى (رد الفعل القبطى) من خلال أمكانية التفاهم مع قيادته، ومساحة التفاهم واسعة من منطلق احساس الأقلية بالخطر وسعيها المبرر بتحجيم المشكلة، وسوف نناقش هذه النقطة بالتفصيل عند مناقشة أسلوب الحل.

(ط) أن الأقلية القبطية فى مصر على عكس كثير من الاقليات فى أغلب دول العالم ليست أقلية وافدة بل هى أقلية أصيلة، الأمر الذى يصعب معه النظر إليهم على أنهم دخلاء أو مجموعة قابلة للنزوح إلى موطنها الأصلى أو أن ولائها خارجى، كما أنه من ناحية أخرى لا يمكن الشك فى ولائها لمصر الأرض والوطن والتاريخ، وهذه كلها عوامل تحجم كثيراً من مبررات الصراع الطائفى.

(ى) أن تبنى الاقلية القبطية لبعض المطالب السياسية لا ينطلق من عقيدة دينية بقدر ما ينطلق من مفهوم حقوق الانسان فى العالم المعاصر، وبمعنى آخر فان موقفهم ينطلق من أرضية سياسية وليس من أرضية دينية، كما أنه لا يتكون الا كرد فعل فى مواجهة تجاوز الفعل فى الجانب الآخر لحدود المعقولية، الأمر الذى يؤدى إلى قصر المواجهة فى اتجاه

تحجيم الفعل وهو أمر إيجابي.

(ك) أدى التزيد في التطرف السياسي الديني إلى ظهور تيار فكري علماني واضح تبناه بعض المفكرين في مقالاتهم وكتبهم واستطاع أن يفرض نفسه على الساحة الفكرية بعد غياب، كما بدأ تأثيره واضحاً في بعض الأحزاب السياسية حيث بدأت كثير من القواعد الحزبية في تبني العلمانية والدعوة للالتزام بها، ويرى الكاتب أن تبلور هذا الاتجاه سوف يؤدي إلى تصحيح مسار الحوار الدائر وذلك باحلال التيار العلماني محل التيار الديني المعتدل في الحوار الدائر مع المتطرفين .

(ل) من أهم الايجابيات أن الغالبية العظمى من المصريين لازالوا خارج دائرة الحوار واذا كان محسوبا كايجابية عدم تعاطفهم بعد مع المتطرفين، فأنه محسوب كسلبية عدم تصديهم للمواجهة معهم.

٣ - سلبيات الواقع الحالي :

(أ) الاعلام :

(أ - ١) منطق الحوار الديني :

ساد الاعلام منطق خاطيء وهو منطق الحوار (الديني) مع المتطرفين دينيا، والخطأ في هذا المنطق يعود إلى مايأتي :

١ - أنه حوار (ديني - ديني) يصل بالطرفين إلى نتيجة واحدة في جميع الأحوال مضمونها قبول كثير من اتهامات المتطرفين للمجتمع بالخروج عن صحيح الدين مع محاولة من الطرف الحكومي المحاور لاثناء المتطرفين عن اتباع العنف وخلال ذلك كله يتم تجهيل أو تجاهل الخلفية

السياسية للمتطرفين.

٢ - أن الحوار (الدينى - الدينى) يصل بالمتابع له إلى اختيار بين دولة (دينية) متطرفة أو دولة دينية معتدلة، وهو أمر خطير اذا كان مقصودا والاخطر أن لا يكون مقصودا.

٣ - يتمتع المتطرفون بمنهج متكامل ومتماسك بصرف النظر عما يحمله من خطأ أو صواب، بينما لا يزيد الأمر بالنسبة للمحاورين لهم عن أجتهادات غير متناسقة تفتقد التكامل، وفى أغلب الأحيان يبدو موقفهم دفاعيا، وهو أمر له تأثيره النفسى بالغ السلبية.

٤ - يتأثر الرأى العام فى مصر بالانطباع وليس بالاقتناع، والانطباع الذى يتولد لدى مشاهدى الحوار والتليفزيونى أو متابعى الحوار الصحفى، أنه مواجهة بين مجموعة ذات أنتماء عقيدى صادق، ومجموعة أخرى تؤدى واجبا رسميا، أو اذا أردنا المقابلة اللفظية الصحيحة، مجموعة ذات أنتماء رسمى صادق.

٥ - فى أحيان كثيرة يؤدى الحوار إلى نتائج عكسية للمستهدف منه، وعلى سبيل المثال فقد أستضاف برنامج (ندوة الرأى) بالتلفزيون عالما دينيا فاضلا ومشهورا بالاعتدال وهو الشيخ محمد الغزالى، وسئل عن رأيه فى العلمانية فأجاب (من ينادى بالعلمانية يعتبر مرتداً عن الاسلام)، وعندما سئل فى نفس الحلقة عن رأى زميل له فى تكفير الحاكم أجاب بما يوحى بأن القضية خلافية، وفى مرة أخرى فى نفس البرنامج هاجم بتحامل شديد غير مبرر أحد أعضاء جماعة التبليغ ردا على عرض له لاسلوب الجماعة، بدا فيه شديد الذكاء والاعتدال والتدين،

الأمر الذى يدفع بالمشاهد لنتيجة معاكسة للهدف من البرنامج، وأمثلة ذلك كثيرة.

٦ - يبقى السؤال الأهم والحاسم لخطأ منهج الحوار بالصورة التى يتم بها حالياً، وهو كم متطرفاً استطاع البرنامج أن يثنيه عن تطرفه ؟ الاجابة تقريبا لا أحد، فالوجوه المحاورة من المعتدلين هى نفسها تقريبا منذ حوالى أربع سنوات، بينما يمكن القول بأن البرنامج قد دفع الكثير من المتطرفين إلى دائرة الشهرة والنجومية، وربما دفع البعض من الشباب المعتدل إلى التطرف.

ولا يعنى ما سبق أن الكاتب ضد الحوار، بل هو معه ، على أن يكون الحوارا بين مفهوم الدولة الدينية ومفهوم الدولة المدنية، وأن يتم على أساس سياسى وأن تمثل فيه جميع الأطراف الحقيقة للحوار.

(أ - ٢) أسلوب الحملات الاعلامية :

درج الاعلام على معالجة أو مواجهة التطرف السياسى الدينى بحملات اعلامية مركزة وعالية النبرة فى توقيت ملازم للمواجهات الأمنية للتطرف، وما أن تنتهى المواجهة حتى تفتر الحملة وتبدأ المقالات التى تصف المتطرفين بحسن النية وأنهم مغرر بهم، وأن الدولة هى التى قصرت فى اجراء الحوار معهم ودعوتهم لقيم الدين الصحيح.

ومن المؤكد أن أسلوب الحملات الاعلامية (الأمنية) يحمل فى طياته قدرا كبيرا من الخطأ فهو يبدو من ناحية أمام الرأى العام، أمنياً أكثر منه سياسياً أو فكرياً، ومن ناحية أخرى يؤدى التزيد فيه أحياناً إلى نتائج عكسية منها التعاطف ومنها تضخيم حجم المتطرفين لدى الرأى

العام والمؤكد أن أسلوب الخط السياسى الثابت فى مواجهة التطرف هو البديل الواجب اتباعه.

(أ - ٣) التلفزة الدينية :

وقع المشرفون على التلفزيون فى مجموعة من الاخطاء التى ترتب عليها عدد من السلبيات المؤثرة على قدرة هذا الجهاز الخطير على التأثير فى الرأى العام، فمن ناحية أخلى التلفزيون مساحات كبيرة من ساعات أرساله للبرامج الدينية وشجع على ذلك أرتفاع أصوات المتطرفين بالهجوم على برامج الشاشة الصغيرة مما أدى إلى مزيد من الخطوات فى هذا الطريق وأى احصائية لعدد ساعات الارسال الدينى ونسبتها إلى مجمل ساعات الارسال وتطور هذه النسبة فى السنوات الثلاث الاخيرة تؤكد على أنسحاب التلفزيون عن خطه (العادى)، وهو أنسحاب لن يحده شيء لأنه لا حدود للتنازلات التى يطالب بها المتطرفون، ولعل الاصرار على اذاعة الأذان فى وقته كاملا ثم تطور ذلك إلى اذاعة حديث نبوى بعد أذان الصلاة بلا ضرورة يعطى مثالا لهذا الانسحاب، واذا كان الشيء بالشيء يذكر، فقد طالبت جريدة النور فى عدد الأربعاء ٢٩ مارس ١٩٨٥ بأن يتلو الحديث النبوى تفسير له وهو ما يشكل نموذجا لاسلوب سباق الجرى (خلفا) الذى يشارك فيه التلفزيون أو بعبارة أدق يسابق فيه التلفزيون أراء المتطرفين [١].

ومن الأمثلة الأخرى على أخطاء التوجه الاعلامى التلفزيونى ما

---

(١) نشر بجريدة الأخبار بتاريخ ١٩٨٦/٧/٤ بالصفحة الثانية (أى بعد تسعة شهور من نشر هذا البحث) الخبر التالى « يبحث التلفزيون الآن تقديم تفسير للاحاديث الدينية التى تلى الأذان مباشرة للاستفادة منها وعدم الاقتصار على القاء الحديث بصوت الفنان محمد السبع »

أصبح يسمى بظاهرة الشيخ الشعراوى الذى يخلق منه التلفزيون المصرى نجما تليفزيونيا باصراره على التركيز عليه واعطاء مساحة يومية له فى التلفزيون، وعندما مست أحاديثه عقيدة الأخوة الأقباط ومشاعرهم أكثر من مرة، لم يستطع التلفزيون أن يفعل شيئًا، وترتب على محاولة حصر برنامجه فى وقت أكثر محدودية أن ثار المشاهدون وعبروا عن ثورتهم بسيل من الخطابات وهكذا واجه المشرفون على التلفزيون مأزقا هم صانعوه، والحديث عن أخطاء الشاشة الصغيرة يطول، والنماذج متعددة، لكن أكثرها بجاحة، ذلك البرنامج الذى أذيع فى شهر رمضان وادعت كاتبته أن نصف ملوك الفراعنة كانوا مسلمين وإذا كان من حق التليفزيون أن يشهر إسلام الفراعنة فإن من حق المتطرفين أن يرفعوا شعاراتهم وأن يغالوا فى تطرفهم عن يقين بأنهم لن يطاولوا التليفزيون بجاحة ولا تطرفًا !!

(أ - ٤) الجيش السرى الإعلامى :

عندما تحدد شهر مايو ١٩٨٥ لمناقشة قوانين الشريعة فوجئ المصريون فى شهر يناير وفبراير من نفس العام وخلال هذين الشهرين فقط، بما يمكن أن يكون حملة إعلامية منظمة، استغلت جميع ما حدث من قضايا أو حوادث خلال هذين الشهرين فى الدعوة والتمهيد لتطبيق الشريعة الإسلامية وأوجز بعض الأمثلة على ذلك فيما يلى :

- اعتدى ستة شبان على فتاة تواجدت مع خطيبها فى سيارة فى أحد الشوارع المهجورة فى المعادى، وقد أثبت الطبيب الشرعى فيما بعد

أنها عذراء، وقد ركزت الصحف على هذه القضية، وركزت فى عرضها للحوادث أو لجلسات المحاكمة على الدعوة لتطبيق حدى الزنا أو الحرابة، ولم يخل أى مقال أو موضوع كتب عن الحادث من رأى دينى أو فتوى لرجل من رجال الدين، وقد نجح ذلك فى التأثير على الحكم (الأمر الذى اعترف به القاضى حين صرح للصحف بأنه لم يكن من الممكن تجاهل الرأى العام فى القضية)، وحكم على خمسة شبان من الستة بالإعدام ولكن الأهم من التأثير على الحكم، ذلك التأثير الذى كان موجهاً للرأى العام، حاملاً مضموناً فحواه أن القوانين الوضعية لم تعد صالحة لحماية الأعراض، وأن البديل ممثل فى تطبيق الشريعة.

– قتل شاب مريض نفسياً (وهذا ثابت) والديه، واستغل الإعلام ذلك بادعاء أن الشاب قد تأثر بالمذاهب (الوجودية) الهدامة وأن الحاده هو السبب، وخلص من ذلك إلى نتيجة مؤداها أن العودة بالمجتمع للدين هى الحل والنجاة، وأنه من الضرورى حماية المجتمع من (الفلسفات الوضعية المنحرفة).

– استغل الاعلام حادث انتحار فتاة مغربية فى منزل ملحن مشهور فى الايحاء بأن مصر أصبحت مرتعا للسكارى، وتحولت إلى ماخور كبير تدور فيه الفاتنات العاريات بكئوس الراح على الشاربين وكان المضمون الذى وصل إلى القراء كرسالة إعلامية واضحة هو ضرورة تطبيق حد شرب الخمر وضرورة إقامة المجتمع الاسلامى (المثالى).

– حوكمت قصة ألف ليلة وليلة الشهيرة بحجة (الخلاعة والألفاظ الخارجة)، رغم أنها موجودة منذ مئات السنين دون استنكار أو ادانة،

وبدلا من أن يواجه الاعلام هذه (المحرقة الفكرية) ساندها بأقلام كبار الكتاب وبدا صوت المعارضين باهتا، وكان الهدف هو التوصل إلى الحكم على الفكر والأدب والفن من منطلق ديني، وهو منطق شديد الخطورة، لكنه يعتبر تمهيدا لما يتوجه له المجتمع أو يتم توجيهه إليه.

– أعيدت مناقشة قضية البهائية للمرة الثالثة (المرة الأولى في أوائل الستنيات والثانية في أوائل السبعينات) وبعد أن نوقشت القضية في المرتين السابقتين على أنها قضية مذهب إسلامي منحرف، نوقشت هذه المرة على حقيقتها، وهى أنها قضية دين جديد، ولم تناقش القضية فى وسائل الاعلام على أساس فكرى أو قانوني، بل نوقشت بمفاهيم دينية أساسا، ويتوجه واضح إلى ضرورة تطبيق " حد الردة ".

– ركز الإعلام على مناقشة قضية ما سمى بالنبى المزعوم بريقع، تلك القضية التى يخرج المتابع لها بإنطباع مؤداه أنهما قضية خلقية أو شخصية لكن الاعلام عرضها من خلال مفهوم آخر وهو مفهوم مضمونه أن المجتمع العلماني المصرى يسمح فى ظل القوانين الوضعية بظهور الديانات والأنبياء وأن غياب (حد الردة) هو السبب فى ذلك.

ومن الممكن سرد أمثلة أخرى عديدة لمفردات الحملة الاعلامية الشرعية التى شنها الاعلام فى اتجاه التمهيد لتطبيق الشريعة الاسلامية، وهو الأمر يطرح (فزورة) يصعب حلها ومضمونها كالتالى :

* الدولة لاترى ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية الآن.
* الاعلام يتبع الدولة.
* الاعلام يشن حملة باتجاه تطبيق الشريعة الاسلامية الآن.

ولا يحل هذه الفزورة الا جواب واحد، وهو أن هناك جيشا اعلاميا سريا يسعى لتطبيق الشريعة الاسلامية ويتجاوز مصالح المسيطرين على الاعلام إلى مصالح أخرى يمكن بحثها أو البحث حولها فى مجال أخر.

(١ - ٥) الاعلام والامن :

تبرر القيادات الاعلامية تدخل (الأمن) فيما يتعلق بنشر الموضوعات الخاصة بهذه القضية، أو اذاعة البرامج المواجهة للتطرف، بأنه من الضرورى التنسيق بين الاعتبارات السياسية والأمنية فيما يتعلق بظاهرة لها وجهاها السياسى والأمنى، وبصرف النظر عن مدى صحة هذا المنطق، فان الأمر يتجاوز مجرد التنسيق فى كثير من الأحيان، الأمر الذى يترتب عليه غلبة المنطق الأمنى على المنطق السياسى، ويأتى بنتائج عكسية، والأمثلة على ذلك كثيرة، وأغلبها يتعلق بنشر (الأخبار) المتعلقة بهذه الظاهرة، وكمثال على ذلك فقد منع الأمن الصلاة بمسجد النور فى أعقاب محاولة مسيرة حافظ سلامة حتى تتم الانشاءات الخاصة بالمسجد، وتصدى المتطرفون لذلك بالاعتداء المسلح على رجال الأمن، واستخدموا فى اعتدائهم السلاح الأبيض، وترتب على ذلك أصابات فى الطرفين وقبض على بعض المتطرفين، وقد نشرت جميع وكالات الأنباء العالمية هذا الخبر، ومنع نشره فى مصر بتعليمات أمنية، وهو أمر لا يبدو مفهوما، فلا الأخبار يمكن حجبها فى عالم مفتوح، ولا النشر ضار، بل مفيد إلى أقصى درجات الأفادة، وقد صرح الأمن بعد ذلك بنشر الخبر وفى الوقت بين عدم السماح والسماح يمكن تصور التأثير الضار للتدخل الأمنى فى مجال الاعلام.

(أ - ٦) الشراك الاعلامية :

يحلو لكثير من القيادات الاعلامية والفكرية أن تبدأ مقالاتها بعبارات من نوع (لا يختلف أحد حول تطبيق الشريعة الاسلامية، لقد أعطى الشعب كلمته، وأعطت الحكومة وعدها، وأبدت أحزاب المعارضة تأييدها، تلك قضية منتهية لا خلاف عليها)، (ولكن) وآه من (لكن) هذه ، وآه مما يتلوها عادة من عبارات تناقض العبارات السابقة أشد التناقض، وتخالفها أشد المخالفة، بل قد ينتهي المقال برفض تطبيق الشريعة الاسلامية تحت مسميات أهونها التدرج وأقصاها توجه الكاتب للمتطرفين، بتساؤلات من نوع، قولوا لنا أولا ماذا تريدون ؟ وكأنه لم يسمع منهم قولا، أو يسمع عنهم قتلا، ويتصور الكاتب والمفكر أنه قد نصب شركا محكما لهم، بدأه باعداد الطعم (بضم الطاء وسكون العين) ممثلا في العبارات التي بدا بها المقال، وهو طعم يسهل - في تصوره - أن يبتلعه المتطرفون، ثم يفاجئون باستدراجهم في نهاية المقال إلى نتيجة عكسية. والحقيقة التي لا شك فيها ولا مراء، ان الشرك منصوب للقراء وان الجريدة اليومية التي توزع مليون نسخة وبالتالي يقرأها خمسة ملايين قارىء، قد نصبت بفضل الكاتب أو المفكر الكبير شركا لهذه الملايين، والسبب في ذلك أنه ليس في هذه القضايا الحساسة والمصيرية (لكن)، تماما كما تقول المسرحية المشهورة ليس في القانون (زينب)، فأما أن تكون (مع) واما أن تكون (ضد)، ومادمت بدأت القول بأن قضية الشريعة محسومة، وأنها محل أتفاق عام فأن أي قول بعد ذلك لا يجدي وأي (لكن) لا يؤمن بالعبارا ت التي ذكرها والتي يكررها أمام عيون القراء يوما بعد يوم وكأنها مقرر اعلامي، والمؤكد أيضا أن ما ذكره

للأسف ليس صحيحا، فالقضية لم تكن يوما (كقضية سياسية) محل اتفاق عام، والحكومة لم تكن يوما (صادقة) حين وعدت بتطبيق الشريعة وأنما أعلنت ما أعلنت عن يقين بأن كان شيء في مصر (ينسى بعد حين)، والأحزاب لم ترفع يوما من الشعارات ما أقتنعت به، وأنما رفعت ما تزايد به على الحكومة، ربما عن عدم إدراك لمخاطر التطرف الديني، وربما عن إدراك وسعي في ذات الوقت لأن تحصد الحكومة ما جنت يداها.

أن المثال السابق ليس رأيا لكاتب أو فقرة من مقال مفكر ولو كان كذلك ما أستحق مني الذكر أو التعليق وأنما هو (نغمة) سادت الاعلام المصري وأسلوب أدمنه كبار الكتاب وعمامة يصرون على وضعها على رأس دافعي الضرائب (وأقصد الشعب) وحجرا ثقيلا يلقونه على رأس دافعي المرتبات - مرتباتهم - (وأقصد الحكومة).

(ب) الديمقراطية بين السماح والمناخ :

من الصعب أن يقتنع الرأي العام المصري بخطأ ممارسات التيار السياسي الديني المتطرف، طالما ظلت الممارسة الديمقراطية في مصر على ما هي عليه، وطالما دارت هذه الممارسة، كما تدور الآن في ساحة السماح الديمقراطي، الذي يأتي من السلطة الحاكمة أو الحزب الحاكم، دون أن يتعدى ذلك إلى مناخ ديمقراطي، يتيح لكل الراغبين في الممارسة السياسية أن يكون لهم دور وحزب ومنابر إعلامية، بل أن الرأي العام يتعاطف معهم أحيانا ويميل إلى تبرير مظاهر العنف في حركتهم، بحجة أنهم لجأوا للأساليب غير الشرعية حين لم يسمح لهم بالعمل السياسي

الشرعى أو بمعنى أكثر تحديدا ووضوحا، حيث لم يسمح لهم بتشكيل أحزابهم السياسية.

أن الحجة الوحيدة التي يرفعها المعترضون على السماح للتيارات السياسية الاسلامية بتكوين أحزابهم مضمونها أن ذلك سوف يؤدى إلى تشكيل أحزاب سياسية مسيحية فى المقابل، الأمر الذى سوف ينتهى بمصر إلى وضع مشابه لوضع لبنان، وهذه الحجة مردود عليها بما يلى :

١ - ان السماح بتكوين أحزاب سياسية اسلامية لن يضيف جديدا إلى الساحة، فالتيار السياسى الاسلامى الذى يقبل بذلك (وهو تيار الاخوان المسلمين) له قواعده وله قيادته ممثلة فى مكتب الارشاد العام وله زعيمه ممثلا فى عمر التلمسانى الذى يتولى حاليا منصب المرشد العام وأكثر من ذلك له الآن نوابه فى البرلمان وهم لا يخفون انتماءهم الواضح والصريح لهذا التيار.

٢ - ان ظهور أحزاب سياسية اسلامية سوف يؤدى - من ناحية - إلى توقف مزايدة الأحزاب السياسية على الشعارات الدينية ومن ناحية أخرى سوف يحجم كثيرا من مزايدات أئمة المساجد على الشعارات الدينية لأنهم سوف يصبحون أنصارا لحزب سياسى فى الساحة، منافس لأحزاب أخرى.

٣ - سوف تضطر هذه الأحزاب الجديدة إلى وضع برنامج سياسى يضعون فيه حلولا لمشاكل المجتمع الحقيقة مثل الاسكان أو الاسعار أو الديون أو غيرها، وفى هذا مجال واسع للخلاف بينهم والاختلاف عليهم، ليس هذا فقط بل ان ذلك سوف يفتح المجال للجميع

لامكانية الحوار معهم وتفنيد آرائهم لأن ساحة النقاش سوف يتم تصحيحها بأن تصبح ساحة سياسية وليس ساحة دينية وسوف يصبح جميع أطراف هذا الحوار، مجموعة من الساعين للحكم، لا للجنة، والمتقربين للشعب لا لله، والطامحين للسلطة لا للشهادة.

٤ - ان التخوف من قيام أحزاب دينية مسيحية لا مبرر له لعدة أسباب هي :

(أ) ان التجربة التاريخية أثبتت أن أقباط مصر يتعاطفون دائما مع الأحزاب العلمانية عن ادراك حقيقي بأن المستقبل للتعايش وليس للأنفصام والدليل على ذلك تجمعهم تحت راية الوفد وولاؤهم له قبل ثورة ١٩٥٢ وبقاؤهم على هذا الولاء حتى بعد انفصال أكبر قياداتهم السياسية (مكرم عبيد).

(ب) ان تجربة اقامة حزب مسيحي ديني له سابقة في التاريخ المصري، تمثلت في حزب مصر الذي أنشأه (اخنوخ فانوس) ولم ينضم له الا قلة محدودة، وأنتهي بعد سنوات في صمت كما ظهر، دون أن يكون له تأثير على مسار الحياة السياسية في مصر، ودون أن يؤثر سلبيا على مناخ الوحدة الوطنية فيها.

أنني أؤكد على أن الوضع الحالي المتمثل في (السماح) الديموقراطي وتحجيم حرية تكون الأحزاب وقصر التجربة الحزبية على ما هو قائم له تأثير سلبي خطير على واقع التطرف السياسي الديني في مصر، خاصة وأنه لا يقتصر على تحجيم دور هذا التيار في التواجد السياسي بل يمتد أيضاً إلى تحجيم الأحزاب العلمانية سواء اليسارية

منها أو الليبرالية.

(جـ) التعصب الديني :

يجب أن نعترف جميعا وبصورة واضحة ومعلنه بأن مصر بها قدر من التعصب الديني وأن هذا القدر موجود لكنه محدود وأن له من الخصائص ما يتناقض مع المنطق، فهو يزداد مع ارتفاع المستوى التعليمي أو الوظيفي فيتواجد مثلا في بعض الأقسام بالجامعات ويقل كثيرا في القرى والمدن الصغيرة، ويطرح الاعتراف بظاهرة التعصب امكانية دراسة أسلوب حل هذه المشكلة، وهل يكون بفرض عقوبات رادعة على من يثبت أنه قد اتخذ قرارا من منطلق التعصب أو بالتمثيل النسبي السياسي للأقليات أو غير ذلك من الحلول.

ويبقى الحل

ما سبق كان طرحا موجزا للمشكلة (تعريفها - طبيعتها - سلبيات المرحلة الحالية وإيجابياتها) وهو ما يمكن طرحه للمناقشة العامة بهدف محاولة التوصل لحل، وهو موضوع حديث آخر.

الباب الثانى

معارك فكرية

صندوق الشيخ سلامة*

هذه بشرى إلى شعب مصر، فى وقت ترتفع فيه الأصوات بالدعوة إلى الاعتماد على النفس، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء، وهى بشرى منشورة فى كتيب فاخر الطباعة ورخيص الثمن[1] أصدره شاب يحمل لقبا علميا أغلب الظن أنه الدكتوراه، وقد مضى على صدوره نحو عام، دون أن يتطوع كاتبه أو من كتب عنه بتصحيح ما فيه، الأمر الذى يعنى أنهما متفقان على صحة مضمونه، وهوما قصدته فى بداية مقالى بلفظ البشرى، تلك التى غفلنا عنها وهى فى متناول اليد، وشغلنا أنفسنا بحديث الاقتصـاد وهى طوع البنـان، وأجهدنا أذهاننا علما وأجتهادا وهى ... فى الصندوق.

أحسب أن ما سبق كاف لاثارتك، وهو ما قصدت، حتى تتعجب معى، وما أكثر ما تعجبت، حين تقرأ للدكتور الشاب قصة أدارها فى ذهنه مرات ومرات قبل كتابتها، وفحصها ومحصها بثقافته العلمية، ثم أطلقها علينا وسط سيل من المحسنات وفنون البديع، وزينها بحشد من المؤثرات العاطفية، ان جاز التعبير، وموجزها حتى لا أثقل عليك كما أثقلت على القراءة، أن الشيخ حافظ سلامة فى حصار السويس، وقف

(*) أرسل للأهرام ولم ينشر.

(١) كتاب « الشيخ حافظ سلامة » للدكتور محمد مورو - دار المختار الاسلامى.

فى المسجد وبين يديه صندوق صغير ملىء بكعك العيد، وكان المسجد غاصا بالمصلين، وأخذ يوزع منه عليهم، والكل يأخذ ويشبع، حتى أكل الجميع ما شاءوا، وشبعوا ايما شبع، والصندوق ملآن كما هو، لا يفرغ منه مداد الكعك، ولاتهتز فوقه أبتسامة الشيخ الجليل، وهى أبتسامة لها الف معنى ومعنى.

معجزة هائلة لا ريب، وهى معجزة أهديها لمن أنكروا علىَّ نقد مسيرة الشيخ الجليل، وأعلن لهم أنى مصدق لها كل التصديق، غير أنى أرجو أن تكون المعجزة إلى أستمرار، والقصة إلى اكتمال، ولا أحسب أن المعجزة مقترنة بالكعك أو بالعيد، وأنما هى مقترنة بقدرة الشيخ أمام عجزنا عن الاتيان بالمثل، وبحاجة القوم - قومى وقوم الشيخ - إلى مايسد رمقهم حتى ولو كان قمحا أو خبز شعير، فما بالك اذا أتى بكمكا يقطر سمنا ويذوب بين الأنامل، وهى بشرى أهديها لكل من أمضه الجوع، أو أرهقه أكل الخبز الشمسى والقريش، أو شغل نفسه بقوت أولاده فى يومه أو غده، فالحل مع الشيخ، والصندوق لا ريب موجود، وشهادة الدكتور موثوق بها، ما علينا الا أن نعطى الفرصة للشيخ، فينطلق الغناء فى كل أرجاء مصر (ياكلوا حلاوه ياكلوا جاتوه ، ياكلوا كل اللى يحبوه)، وقد أخطأنا جميعاً حين نقدنا الرجل، وأثبتنا أنه لا كرامة لخبراء التموين فى بلادهم، وها نحن قد أعطينا لوزير التموين الفرصة تلو الفرصة فلم يقدر على فعل ما فعل الرجل، وأجهد نفسه بالزيارات والتقارير والمتابعة، بينما فعلها الشيخ فى مسجده دون عناء، محيطا أتباعه بالابتسامات الحانية، فعلها ورب الكعبة، مفحما أمثالى من البسطاء الذن يؤمنون بالعقل ويرفعون راية احترامه، ولولا عادة نشأت عليها وهى الرفق فى النقد، لتوجهت إلى وزير التموين طالباً منه أن يخلى مكانه للشيخ ولصندوقه،

حيث الحل لا المكابرة، والرزق لا الانتاج، والمعجزة لا العمل، والبسمة لا القرارات، والكعك لا الخبز الأسمر، والشيخ لا الوزير.

بودى أيها القارىء أن أستطرد معك فى هزل هو الجد، وابتسامة مغموسة بالكدر، وفكاهة هى النكد بعينه، غير أنى لا أستطيع الاستطراد، فقد ذكر عن الشيخ ما ذكر، فى وقت معاصر لمسيرته، وكان القصد منه تتويج الشيخ لا هدمه، ورفع مكانته لا التقليل من شأنه، وفى هذا استهانة بعقولنا أى أستهانة، ودعوة للجهل كلها مهانة، وازدراء لنا وأهانة، وما أيسر أن يمسك بالكتيب صبى من أبنائنا حتى يعتقد من صدقه، وحتى يزهد فى ما تعلمه قل أو كثر، وحتى يرسخ فى ذهنه أحترام للخرافة وتحقير العقل، بل ربما اقتنع البسطاء بالقول اذا قصرنا فى رفضه وتفنيده، فالحديث كله موجه إليهم، وهو جزء من حملة مقصودة مضمونها، ان لم يقنعكم الرجل بفكره فلتقتنعوا بكراماته، وان لم يكن قادرا على تقديم الحل بأجتهاده، فسوف يأتيكم من الله ما تبتغون جزاء وفاقا على صلاح الشيخ وجهاده.

هؤلاء أيها القارىء من يتصورون أنهم قادرون على قيادة الشعب المصرى، ويرون أنفسهم لذلك أهلا، ويتطوعون لقيادتنا جميعا إلى مشارف القرن الواحد والعشرين، ويطمعون فى ان نتبعهم لأن معهم الصندوق، وهم بعون الله سوف يوفرون عليك اجهاد عقلك أو حتى أستعماله، وفى أيديهم سوف نفرق بين الصواب والخطأ بالأستخارة، أما العالم المشغول بالأجيال الجديدة من هذا العفريت الالكترونى المسمى بالكمبيوتر أو نظيره المسخوط المسمى بالربوت، إو محطات الفضاء المجرورة بالصوريخ وليس بحروف الجر، فكبرت كلمة تخرج من أفواههم، ان هى الا لهو وزينة وما علينا ان نردد قولهم المعاد، ان الشرق يرتجف،

والغرب يرتعش، رعبا وفرقا من صحوة الجماعات، ودعوتها للخروج من المجتمع أو عليه، وأن العالم كله يهتز، حين يطلع الشيخ علينا بأفكاره فى العودة بالمجتمع إلى ما قبل الاحتلال البريطانى، وبصندوقه الذى سوف يملأ أرجاء مصر كعكا وبسكويتا، وأن القوتان الأعظم، لا تتفقان على شيء الا على مواجهة هذا التيار الذى يتزعمه الشيخ وأمثاله ...

والنبى إيه ؟

بين التكفير والتفكير *

هذه محاولة لإثبات علاقة بين حادثتين، يبدو الربط بينهما صعبا للوهلة الأولى، محتملا للوهلة الثانية، مؤكدا أو شبه مؤكد أن أمعنت النظر أو أجهدت الذهن، وللقارىء فى نهاية المقال أن يقتنع وينزعج، أو أن يشك ويندهش، أو أن يرفض قانعا بالرياضة الذهنية، لأن الطريق إلى الحقيقة يبدأ بالشك، فأنى أصارح القارىء بانى أشك فى وجود علاقة بين المحاولة (الحمراء) لاغتيال أمير الكويت على يد منظمة الجهاد الإسلامية (الإيرانية)، ومحاولة تنظيم المسيرة (الخضراء) بقيادة الشيخ حافظ سلامة وبتأييد من فلول منظمة الجهاد الاسلامية (المصرية)، فالهدف النهائى واحد وهو وأد تجربة الديموقراطية فى كل من البلدين، والهدف المرحلى واحد وهو ضرب الشرعية بالعنف والتصفية فى حادث الكويت، وبالديماجوجية والمزايدة فى مشروع المسيرة، برفع السيف فى وجه حاكم الكويت، وبرفع المصحف فى وجه حاكم مصر، واذا كان مفهوما أن يسيل السيف دما ويسقط ضحايا، فانه متوقع أن يثير على المصحف ارتباكا ومستهدف أن يهدد نظاما ... ومن حق القارىء على أن أنقل إليه أوجه الصورة كما تجمعت فى ذهنى داعيا لله أن أكون مخطئا، وقد أكون ...

(*) نشر فى الأهرام بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٨٥.

الوجه الأول ـ منطق التاريخ :

للقارىء أن يتساءل عن حجم المصادفة فى أن يحترق لبنان، وهو واحة الديموقراطية فى المنطقة العربية، بنيران الفتنة والتمزق، وأن تلقى مصر نفس الجزاء فى حريق القاهرة، بعد ثلاثة عقود من الممارسة الديموقراطية الفريدة والمنفردة فى المنطقة أيضاً، وأن تشير أصبع الاتهام إلى فاعل مجهول فى الحالتين، وأن يكون صدى التفجير فى الكويت تكفيرا فى القاهرة، وكأن اختيار العاصمتين وحدهما محض مصادفة بحته، ومجرد ترتيب قدرى يلتقى فيه العنف بالتفتح، التكفير بالتفكير، والتخلف بالحضارة، والإرهاب بالديموقراطية.

الوجه الثانى ـ منطق الجغرافيا :

فى حوار مع أحد الساسة الأمريكيين ذكر لى أن خمسة دبابات فى يد الشيوعيين فى كوريا يمكن بأن تؤرقه كسياسى أمريكى أكثر من خمسة صواريخ نووية موجهة من أوكرانيا ... وحين حاورته مداعبا، وماذا اذا سيطروا على المكسيك ... أجابنى فى جدية ... هذا مالا يسمح به أحد ... ربما تستطيع أن تفسر التاريخ بالجغرافيا أو بغيرها، لكنك لا تستطيع أن تغير الواقع الا (بالجغرافيا) ...

تذكرت ذلك وأنا أقارن وضع الكويت فى مواجهة ما سمح به فى إيران الخمينى ... معبر الكويت إلى آسيا غير العربية، بوضع مصر فى مواجهة ما سمح به فى سودان النميرى ... معبر مصر إلى أفريقيا غير العربية . وما صحب ذلك من صيحة الفرح غير المعلنة من بعض متطرفى الشيعة فى الكويت، وصيحة الفرح المعلنة على ألسنة القادة الاسلاميين المصريين الرسميين وغير الرسميين، وتساءلت وللقارىء أن يتساءل معى،

هل كانت لتجربة الخميني في إيران نتائج (محسوبة) في الكويت، وهل كانت لتجربة النميري في السودان نتائج (مقصودة) في مصر، أم أن الأمر محض مصادفة .. جغرافية.

الوجه الثالث ـ المصيدة والمصلحة :

لن أفاجا اذا كرر الشيخ حافظ محاولته، أو قلده آخرون بأسلوبه أو بأسلوب آخر، وبادىء ذي بدء فانه من الواضح أن الرجل نفسه حسن النوايا، فتصريحاته المعلنة لا توحي بالاحتراف السياسي .. بدءا بإعلانه عن رغبته في العودة بمصر إلى ما قبل الاحتلال البريطاني، (مجلة المصور)، وأنتهاء بتصريحه عن ضرورة فرض الجزية على الأقباط (مجلة روزاليوسف)، ومن الواضح أيضًا أن الرجل عاش حياته كلها يدعو للدين والعقيدة دون أن تتجاوز شهرته دائرة معارفه وسامعيه، بل ربما دهش الرجل معنا وهو يرى زملاءه قد أنقلبوا فجأة إلى مشاهير، وأصبحوا من نجوم الكاسيت، وكتبت عنهم المقالات والكتيبات، وانهالت عليهم التبرعات وبعضهم كان يقرأ القرآن للهواية، فاذا به نجم ينافس كبار المقرئين، على الرغم من أنهم جميعًا لا يزيدون عنه علما، أو تفقها في الدين، أو حتى حلاوة الصوت، وربما سأل الرجل نفسه مرة ومرة عن سبب ذلك كله، ولم يجد جوابا، ولعله الآن قد أدرك الجواب، حين تحول فجأة إلى نجم اعلامي، يعقد المؤتمرات الصحفية، وتنطلق الاسئلة من حوله بلسان عربي تارة، وأعجمي تارة أخرى، وتلمع حوله الفلاشات، وتسطع أمام عينيه أضواء الڤيديو، وتتردد على مسامعه ألفاظ التايمز واللوموند بديلا عن الطبرى والزمخشرى، ويصبح هدفا لأسئلة الآخرين بعد أن عاش حينا يسأل نفسه وأحيانا يحاورها، ووسط ذلك كله لم يجد الرجل فسحة من الوقت لكي يسأل نفسه سؤالا بسيطا وواضحا، هل هذا

كله أمر طبيعى ؟

ألا يحتمل (وسوء الظن من حسن الفطن) أن تكون الأضواء المسلطة (عن عمد)، والمبالغ فى حجمها (عن يقين)، مصيدة لأمثاله من حسنى النوايا ودافعاً لهم للاستمرار فى دفع الوطن كله إلى حافة عدم الاستقرار، وأن يكون أصحاب (المصيدة) هم أنفسهم أصحاب (المصلحة) فيما يحدث فى الكويت وما يحدث فى مصر.

أدعو الله أن تدفع اجابة السؤال بالرجل إلى موقف الحيرة، بين ضمير الوطنية المصرية ومصيدة استكمال المسيرة.

ومازال الحوار مستمرا (*)

هذا نداء إلى رؤساء الاحزاب في مصر، والمشتغلين بالسياسة فيها، لكي يقرأوا كتابا فاخر الطباعة رخيص الثمن، أصدره الشيخ عمر عبد الرحمن وعرض فيه مرافعته في قضية الجهاد، حتى يدرك الجميع أن هناك وجها آخر لمصر، لا يراه الا الشيخ وجماعته، الحكم فيه حكم الجاهلية والشريعة شريعة الهوى، والمنهج العبودية، والحكام فيه كافرون ظالمون فاسقون، والقوانين فيه وضعيه وأمرها (واضح وضوح الشمس وهي كفر بواح لا خفاء فيه ولا مداورة، ولا عذر لأحد ممن ينتسب إلى الاسلام كائنا من كان في العمل بها أو الخضوع لها أو اقرارها، فليحذر امرؤ نفسه وكل امرؤ حسيب نفسه) ص ٧٤، وخوفا من أن يرد عليه بأن أغلب القوانين مطابقة للشريعة أو مستمدة منها فانه يتحسب بقوله « أن تجزئة الشريعة وتطبيق بعضها وترك بعضها، فعل باطل من يفعله يكون مرتدا) ص ١١٧، وهكذا لا يملك السائل الا أن يضع يده على فمه، خوفاً من أن يفلت منه تساؤل عن حكم الشيخ على ما فعله الخليفة عمر من تعطيل احد قطع يد السارق في عام المجاعة، أو منعه لتوزيع سهم المؤلفة قلوبهم رغم ورود النص القرآني الصريح.

وما للسائل لا يخشىء أو يخاف، وقد أعلن الشيخ بصراحة

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٨٥.

ووضوح أن منهجه هو (القتال لاعلاء كلمة الله فى الأرض وأقرار منهجه فى الحياة، وحماية المؤمنين به أن يفتنوا عن دينهم أو أن يجرفهم الضلال والفساد، ص ١٢٢، وهو لا يترك بابا مفتوحا للكلمة، ولا مجال مسموحًا به للموعظة الحسنة، ولا طريقا ممهدا للجدال بالتى هى أحسن، ولا سبيلا متاحا لحوار العقل والمنطق، بل تنطلق من فمه الكلمات هادرة كالرعد (لابد للمد أن يفيض، ولابد للسدود أن تنهار، ولابد للقردة أن يغمرهم الموج والركام، وعندئذ فلتتنزل سور قرآنية فى الجهاد وتسمع دمدمة الآيات ومن ورائها فرقعة السلاح تضرب السيئة بالسيئة وتعالج الغدر بالقصاص، تصب النقمة على المتلاعبين بالدين وتكيل لهم الضربات على نحو يثير الرعب فى القلوب، تحدد موقف الاسلام الحاسم من أعدائه تعلن الحرب على الاحزاب المريبة، وتنظف الجو من آثار الشرك والمشركين ومفاسد أهل الكتاب وذبذبة المنافقين، ترسم للمسلمين ما يتخذونه أساسا لدولتهم ومنهجًا لدعوتهم) ص ١٢٣، ١٢٤.

وهكذا تستحيل دعوة الاسلام السمح على يد الشيخ إلى مد يفيض، وموج يغمر، وآيات تدمدم، وسلاح يفرقع ونقمة تصب، وضربات تكال، ورعب يثار، وحرب تعلن، ويصبح المعارضون لمنهجه قردة غارقين، وسدودا منهارة ومذبذبين ومشركين، مفسدين، وباختصار شديد كفرة، يلزم قتالهم ويستحل قتلهم وباب الكفر واسع فى رأى الشيخ، فما أسهل أن يحمل أى اعتراض على آرائه على محمل التكذيب أو الاعراض أو النفاق أو الشك أو الاستهزاء أو الاستكبار وكلها كلمات مطاطة تتسع لكل شيء ولأى شيء، واقرأوا معى كلمات الشيخ (من أتى بكفر أكبر سواء أكان كفر تكذيب أم اعراضًا أو نفاقًا أو شكًا أو استهزاءً أو استكبارًا، من أتى بأى واحدة من هذه لقد نقض إيمانه من أصله وخرج من ملة

الاسلام) ص ١٣٠، ولا يكتفى الشيخ بحديث الدين والعقيدة وأنما ينتقل إلى حديث السياسة معلناً أن (الشعب ليس له سيادة ولا هو مصدر السلطات، كما جاء فى الدستور وهذا يعرفه الكبير والصغير بالضرورة من الدين، ويبرأ الاسلام من النظام الديموقراطى بمعنى حكم الشعب للشعب فهذا معناه أن الحاكمية للشعب وليس لله) ص ١٤٧.

والرجل يريأ آن يتساوى المسلمون مع غيرهم من أصحاب الكتاب، فاحدى جرائم السادات فى رأيه (أن هذا الرجل جعل أحفاد القردة والخنازير من الضالين الذين كفروا بربهم ونعتوه بصفات النقص، مثلهم كمثل المسلمين، بل اتخذهم أولياء وأصدقاء وأحبابا) ص ١٥٠، وجريمته الكبرى التى أخرجته من ملة الاسلام أنه (قال - فض فوه - كلمته المشهورة لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة فخلع بذلك ربقة الاسلام من عنقه) ١٥١، أن العرض السابق لما يتضمنه الكتاب يثير مجموعة من الملاحظات أوجزها للقارىء فيما يلى :

أولا : أليس من الواجب علينا أن نتعظ من درس كتاب (الفريضة الغائبة) الذى أصدره محمد عبد السلام فرج، ولم يجهد واحد من رجال السلطة أو الدين أو الفكر أو السياسة نفسه بعناء الرد عليه، وعندما تنبه الجميع كان الوقت متأخرا، وكانت كلمات الكتاب قد تحولت إلى الرصاص، وكان عدد ضحاياه من القتلى والجرحى فى حادثتى المنصة وأسيوط يكاد يقترب من عدد قرائه المحدودين.

أننى لا أدعو إلى منع النشر أو المصادرة، فهذا مرفوض بمنطق الديموقراطية التى نقبل بها جميعاً، لكنى فى نفس الوقت أرى أنه من الخطر الشديد أن يترك هذا الفكر بلا رد، ورغم أقتناعى بأن القضية كلها

سياسة الا أن ما ورد بشأن تكفير المسلم والحكم بارتداده، وخلعه من ربقة الاسلام وتجهيل المجتمع، ورفض موالاة أهل الكتاب يحتاج إلى رد من المتخصصين في الدين، ويترتب على ذلك احدى نتيجتين، أما أن تكون جماعة الشيخ ومعتنقو آرائه ممثلة للاسلام الصحيح، ونصبح نحن جميعا من المسلمين المؤمنين بسماحة الاسلام وقدرته على أستيعاب جميع متغيرات العصر خارجين على صحيح الدين، وأما أن يصبح الشيخ وجماعته خارجين على أصول العقيدة السمحاء، أو على أحسن الفروض مجتهدين أخطاوا في اجتهادهم ولهم أجر الخطأ، وفي هذه الحالة يصبح منع الشيخ من ارتقاء المنبر لبث دعواه، والانتقال من مسجد إلى مسجد داعياً للثورة والتكفير واجباً دينياً قبل أن يكون مسئولية سياسية ...

ثانيًا : أن مسئولية مواجهة الارهاب ليست مسئولية الحكومة وحدها، بل هي مسئوليتنا جميعًا وهي واجب قومي يجب أن يشاركت فيها الجميع بل أننا يجب أن نسلم بأننا بدون قصد قد شاركنا جميعًا في نمو هذه الظاهرة، لقد شاركت فيها بعض قيادات الاحزاب حين وصفت حوادث الاغتيال السياسي بالبطولة وأسمت قادتها شهداء وأبطالا، وأرتفعت بعض الاقلام فيها منادية بالدولة الدينية على أنها الحل الوحيد، وأنا أدعو هؤلاء إلى قراءة الكتاب حتى يدركوا أنهم سوف يكونون أول ضحايا لما يدعون إليه، وشاركت فيها وسائل الاعلام حين حولت حادث أغتصاب إلى قضية قومية، ولابد من أن ينشر الخبر في سطرين أو ثلاثة مشيرا إلى أن (ستة من الشبان قد أعتدوا على فتاة كانت تجلس في سيارة خطيبها في أحد الشوارع المهجورة في المعادي وقد أثبت الطب الشرعي أنهاء عذراء) بدلاً من نشر الخبر بهذه الصورة التي لا تثير أحدا ولا تلفت انتباها، تبارت الاقلام في وصف أدق التفاصيل ومتابعة

المحاكمة واثارة الشعور العام بصورة لم يسبق لها مثيل، وقد جارتها بعض صحف المعارضة في ذلك الأمر، الذي أثار كثيرا من الشك في أن ذلك كان مقصودا، خاصة وأنه كان يسبق مناقشة قوانين الشريعة في مجلس الشعب، الأمر الذي طرح تساؤلا عن امكانية أن يكون ذلك كله محاولة لقيادة الرأى العام إلى نتيجة غير صحيحة، وهي قصور القوانين الوضعية (ويعلم المتخصصون أنها مستمدة من مبادىء الشريعة الاسلامية)، وعجز الدولة (المدنية) عن حماية مواطنيها، ويصدق نفس الشيء على تحويل قضية أنتحار لاحدى الفتيات في منزل ملحن مشهور إلى قضية موسم.

ان تهويل الأمور وليس تصويرها، يعطي جماعات الأرهاب أقوى أسلحتها وهو سلاح التكفير والحكم على المجتمع كله بالجاهلية والخروج على الدين، بينما الأمر كله أمر أخطاء تحدث في أي مجتمع في كل زمان، ولا يستطيع أحد أن يعطي لنا مثالا عن مجتمع تحول أفراده إلى ملائكة.

ثالثا : ان الكتاب تتصدره مقدمة، وتنتهي بخاتمه، وكل من المقدمة و الخاتمة موقع بإمضاء (الجماعة الاسلامية)، وهي ذاتها جماعة الجهاد التي شاركت الشيخ في السجن والقضية، والمقدمة تعلن بلا مواربة أن أفراد الجماعة يدينون للشيخ بالولاء ويعملون تحت رايته، وهو الأمر الذي أجهد الادعاء في القضية لاثباته دون جدوى، بينما تطرح الخاتمة برنامج هذه الجماعة في عبارات شديدة العمومية والاغراء في آن واحد ... وهذا كله يطرح تساؤلاً مباشراً عن مدى شرعية هذه الجماعة التي تصدر برنامجا وتنشر كتبا، واذا لم يكن نشاط الجماعة جزاء من اطار الشرعية في المجتمع، فلماذا اذن هذا الكم الهائل من القوانين المنظمة لتكوين الأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية والدينية واصدار

النشرات والصحف.

إننا يجب أن نكون واضحين فى هذا الأمر.. علينا أن نقبل الحوار فى ظل الشرعية مهما تجاوز أو اختلفنا معه، وعلينا فى ذات الوقت أن نرفض الحوار خارج إطار الشرعية مهما تعاطفنا معه، أما إذا تحولت الكلمات إلى رصاص، والعقيدة إلى إنفجارات، فإنه من الواجب علينا جميعاً أن نؤيد المواجهة بأقصى درجات العنف، والحسم الرادع دون مزايدة أو تحسب، لأن الأمر فى هذه الحالة أمر أمن للمجتمع، وأمان للمواطنين، وهذا الخيط الرفيع هو الذى يفصل تماماً بين منطق الدولة المتحضرة، وهو ما نقبل به، وبين منطقة الغابة وهو ما يجب أن لا يقبل به أحد.

ورغم أن الموضوع يغرى بالكتابة بما لا تتسع له ظروف النشر، فإننى أرجو أن تكون قد أبلغت الرسالة ونبهت ى الخطر، وتبقى كلمة أخيرة موجهة منى إلى الشيخ عمر :

ان دمدمة اسلحتك وفرقعة قنابلك أيها الشيخ الجليل لا تخيف أحدا، ولا تمنع مواطنا من أن يرد عليك دون أن يخشى اتهامك له بالكفر والارتداد، فالإيمان يا شيخنا الجليل ليس صكا يصدره الشيخ عمر، ولا شهادة تصدر من الجماعة الاسلامية، ومادمت قد طرقت حدث السياسة وسلكت سبيل الوصول إلى الحكم، فسوف يكون لى معك حديث طويل فى مقال قادم وسوف تكون أداتى فيه شىء لم أجد له أثرا فى كتابك المثير، ولعلى لا أكشف سراً اذا ذكرته لك، أنه المنطق والحوار الهادىء والدعوة بالتى هى أحسن ..

العزبية السياسية وأعضاء الانابيب (*)

ليس في العنوان خطأ مطبعي، فالعزبية السياسية هي التعبير الأدق عما آلت إليه أمور أغلب الأحزاب - على قلتها - في مصر، حين أصبحت أمور الحزب تدار كما كانت تدار أمور العزبة قديما، وحين مارس بعض رؤساء الاحزاب تصريف الأمور في أحزابهم بمنطق صاحب العزبة، فاللجان الحزبية على مستوى المحافظات يتم أختيارهم بواسطة رئيس الحزب وليس بالانتخاب، والتعيينات قائمة على قدم وساق، وأقدار القيادات الحزبية ومواقعها معلقة بارادة رئيس الحزب أو صاحب العزبة، ان شاء رفع أقواما وان شاء خفض آخرين، وان أراد أحال إلى لجان للتحقيق وأصدر هو نفسه أمرا بتشكيلها.

لا عجب اذا تحولت الأحزاب من فكر يتزعم إلى زعيم يفكر، ولا غرابه ان ألمح رئيس الحزب عن عزمه على الاستقالة [1] فتسابق أصحاب الخطوة في تأكيد الولاء، عن يقين بأن مصير الاستقالة إلى تراجع، ومصير الرئيس إلى بقاء، ومصير المعترضين على نهج الحزب وما أكثرهم إلى عقاب، فالمعترض يحال إلى لجنة، واللجنة يشكلها الرئيس، والاتهام توجهه اللجنة، والقرارات يوقعها الرئيس، وهكذا يصبح الأمر كله صياغة جديدة لقصة الفرخة والقمحة الشهيرة.

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٨٥.

(١) اشارة إلى استقالة فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد ثم تراجعه عنها.

لا عجب ولا غرابة فيما سبق، فمنطق العزبية السياسية يبرره، لكن العجيب، والغريب، أن ترفع هذه الاحزاب أصواتها بالدعوة للديموقراطية، متناسية أن فاقد الشيء لا يعطيه، وأن الاحزاب التى تدعو للديموقراطية يجب أن تبدأ بممارسة الديموقراطية داخلها، والا أصبح الأمر فى نظر الشعب خداعا، واصبح من الضرورى لهذه الاحزاب أن تفسح مجالا لاحزاب جديدة، تؤمن بما ترفعه من شعارات، وتدعو للديموقراطية وتطبقها فى ذات الوقت، ولعلى أنتهز الفرصة لكى أدعو أعضاء مجلس الشعب إلى تعديل قانون الاحزاب بما يسمح بقيام أحزاب جديدة وبالنص على ضرورة عقد الأحزاب القائمة للجمعية العمومية مرة على الأقل كل عامين وإن يتم اختيار القيادات الحزبية بالانتخاب المباشر، والا فقدت هذه الاحزاب مبرر وجودها القانونى، وليس فى هذا افتئات على الديموقراطية أو تقييد لحرية الاحزاب فى الممارسة السياسية بل هو فى الحقيقة عودة بالاحزاب إلى قواعدها، وتأكيد لشعبية الممارسة السياسية، وتثبيت لقواعد الممارسة الديموقراطية التى تمثل المبرر الوحيد لقيام الاحزاب واستمرارها.

واذا تجاوزنا الحديث عن العزبية السياسية إلى الحديث عن أعضاء الأنابيب، فأن الأمر أيضًا فى استخدام هذا التعبير يخلو من خطأ اللفظ إلى قصده تأكيدا للمعنى، فتعبير أطفال الأنابيب يطلق على الأطفال الذين يتكونون خارج رحم الأم ثم يعاد زرعهم فيه، وهو نفسه ما حدث لقلة من أعضاء مجلس الشعب، انتسبوا ومازالوا ينتسبون لاتجاه سياسى واضح ومعروف، وقد تم زرعهم - بمناسبة الانتخابات - داخل كيان حزبى آخر، وحين أصبحوا أعضاء فى المجلس النيابى لم يتحرجوا من اعلان ولائهم الأصيل، ولم يتحرج الحزب الذى نجحوا تحت رايته فى

عزلهم بعيدا عن تشكيلاته الحزبية، واذا كان للهيئات العلمية فى العالم المتقدم أن تباهى العالم بنجاحها فى زراعة أطفال الأنابيب تأكيدا لتقدمها الحضارى، فأن لأصحاب هذه التجربة أن يباهوا العالم كله بتجربتهم الفريدة فى زرع أعضاء الأنابيب فى المجلس النيابى، تأكيدا على مدى ما أصاب التجربة الديموقراطية والحزبية فى مصر من تخلف وقصور.

وما دمنا قد تحدثنا عن هذه القلة من أعضاء الأنابيب والتى تمثل أتجاهًا سياسيًا معروفًا، فأن الشىء بالشىء يذكر، فقد قرأت منشوراً وزعته (الجماعة الاسلامية بالمنيا) بمناسبة العيد، ملأته كعادة هذه المنشورات، بالصرخ ولطم على الخدود وشق الجيوب على ما أصاب المسلمين والاسلام، واتهمت فيه حكام المسلمين بالردة وموالاة اليهود والنصارى، ودعت فيه كل المسلمين إلى بذل دمائهم وأنفسهم وأموالهم فى سبيل الدين والاسلام وهى كلها أمور يصعب تفسيرها - ولا أقول الرد عليها - الا بتأثرهم بقصة دون كيشوت الشهيرة، والتى انطلق فيها محاربًا لطواحين الهواء، مغمداً رمحه فى تلال القش، متصورا كما تصوروا عدوا لاوجود له، فلا الدولة كافرة ولا الدين مهان ولا رجال الدين مضطهدون، ولا الحكام مرتدون، لكنها آفة التخلف الفكرى والأمراض النفسية حين يجتمعان معًا فيفرزان ظاهرة (الهوس الدينى) وأحد أعراضها (الهلوسة) التى تعبر عن نفسها أحيانا بالمنشورات وأحيانا أخرى بالارهاب الصريح، وكما خاطب دون كيشوت الطاحون فقد خاطبوا فى نهاية منشورهم (العيد) قائلين (وختاما نقول للعيد أبشر، أبتسم لأولئك الذين لم تزلزلهم المحن، ولم يفتنهم البلاء عن قولة الحق، أبتسم لأولئك الذين ساروا ويسيرون على درب خالد الاسلامبولى وعطا حسين

وعبد الحميد)، وقد تذكرت وأنا اقرأ ذلك ما حدث عندما دعيت لندوة فى أحد الأحزاب، فإذا بمقدم الندوة يقـدم المتحـدث بقوله وإليكـم المجـاهد (فلان)الذى تطوع بالدفاع عن الشهيد العظيم خالد الاسلامبولى ونظرت إلى الأستاذ (فلان) عندما ذكر ذلك فوجدته منتفخا ومنتشيا ومتباهيا، وحين جاء دورى فى الحديث وجدت نفسى أعلق على ذلك بما يستحق، فقد ذكرت لهم أن خـلافـاتهم مع السـادات شىء، ومـوقـفـهم من الاغـتـيـال السياسى شىء آخر، وأن مـرتكب الاغـتـيـال السيـاسى لا يوصـف بانه شهيد، بل يوصف بأنه ارهابى مهما كان الرأى فيما قام به، وأن من يجد مبررا دينيا لاغتيال السادات، سوف يجد مبررا دينيا لاغتيال رئيس هذا الحزب الذى كنت أتحدث فى مـقـره، وأننا جـمـيـعًا اذا لم يكن لنا مـوقف واضح ومـحدد من الارهاب فسوف ندفع بالمجتمع كله إلى مصـير أسود، وسوف ندفع بمصر إلى فتنة لا تصيبنّ الذين ظلموا خاصة.

قلت ذلك فى مـقـر أحد الأحـزاب وأعـيـد نشـره اليوم حـتى يقـرأه الجميع، فمواجهة الهوس الدينى مسؤلية الاحزاب جميعًا، وبدلا من الحوار مع العيد، والتغزل فى ذكرى الأرهاب، والتفنن فى العزبية، دعونا نواجه معا مشاكل المجتمع فى الأسعار والأجور ،الأسكان والديون الخارجية، ومن كان قادرا على الحل والتقدم بالمجتمع فليتفضل، ومن كان عاجزا فليصمت، ومن أصر على المزايدة الدينية فى قضايا السياسة فلنواجهه بالمنطق دون تردد أو خوف.

أما من أعلنوا فى منشورهم أنهم سائرون على الدرب، فإننى ابشرهم بنهاية مماثلة لنهاية من سبقوهم عليه.

رد هادىء على أستاذ جليل (*)

حين قرأت رد الأستاذ خالد محمد خالد على الدكتور يوسف إدريس أحسست بأن أستاذنا الجليل قد شحذ من أسلحته أسلوبًا هو السهل الممتنع، وأملاً رائعا يملأ عليه وجدانه وخياله وان كان لا يزيد عن كونه حلما لا يرتبط بالواقع بسبب ولا يؤيده من التاريخ سند، وهو حلم الدولة الاسلامية، تلك التي حاول استاذنا اقناعنا بقبولها، مؤكدا على أن الاسلام دين ودولة، ولعله وهو العاشق للديموقراطية أبدا، تعمد ألا يكمل العبارة، فلم يذكر أنه مصحف وسيف، ربما لعلمه، وهو العالم الجليل، بما فعل السيف - سيف المسلمين - برقاب المسلمين، تأكيدا لجور الحاكمين باسم الاسلام على مدى قرون طويلة يصعب بأن نتمثل فيها بأكثر من فترة حكم الرسول والعمرين، وأنى لنا بأمثالهم.

ان الأستاذ خالد يرى أن مصر من خير بلاد الله اسلاما، وأنا له مؤيد، بل أنني أتزيد وأقول أنها خير بلاد الله اسلاما، وهو يشجب كل مظاهر التطرف الديني، وأنا أنحني لمقولته اعجابا، وأؤكد له أنني لم اتوقع منه غير ذلك، وهو الذى عاش عمره مدافعًا أصيلا عن الديموقراطية مجاهدا يسعى جاهدا لربطها بحلم رائع لدولة اسلامية تتبنى مفاهيمها العصرية، وهى دولة ألتفت للخلف فى صحائف التاريخ

(*) نشر فى الأهرام بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٨٥.

فلا أرى لها أثرا، وأنظر حولى (متأثرا بالاعلان الشهير) إلى دولة ترفع الرايه لا أجد لها محلا، واقرأ وأسمع للمتشدقين بحديث الدولة الاسلامية فى مصر، فلا أرى فى أعينهم الا شرا مستطيرا، ولا أسمع منهم الا توعدا ونذيرا، ولا أرى فى الافق الا نكصا عن ركب الحضارة، وفتنة تمزق وحدة الوطن الآمن، وظلاما يسدل أستاره على الفن والفكر والثقافة، ولا أحسب الا أن ذلك كله، أو بعضه، هو ما جال فى خاطره وهو يستدرك فى الفقرة التالية بقوله، « ان الشريعة حين تطبق فى بلادنا لن تكون شريعة الخمينى ولا شريعة النميرى ولا شريعة القذافى، ذلك أن الحق الا يعرف بالرجال وأنما الرجال تعرف بالحق »، وهو قول عظيم وصادق وأمين، لولا أنه يدفع إلى تساؤل يراود أذهاننا عن ذلك الحق الذى لم يصادف رجلا يعرف به منذ ألف عام، الا يدفع ذلك إلى التروى فى أحسن الأحوال، (ولا أحسب أن وصف حالنا بالحسن جائز)، أو إلى الرفض فى أسوأ الأحوال، (ولا أحسب أن سوء حالنا يخفى على أستاذنا الأريب).

ان أستاذنا يتساءل، لماذا الشريعة ؟ وهو يجيب، لأن الاسلام دين ودولة، بمعنى أن قبولنا بالدين يترتب عليه قبولنا بالدولة الاسلامية، ولا أظن أن صياغة العبارة بصورة عكسية يمكن أن تؤدى إلى نتيجة صحيحة، بل انى لا أحسب أن واحدا يمكن أن يتحمل وزر القول بأن عدم القبول بالدولة الاسلامية يخرج مسلما عن دينه، وحجتى فى ذلك أننى لا أعتقد أن ثلاثة ممن يتصدرون مجال الدعوة للدولة الاسلامية يمكن أن يجتمعوا حول مفهوم موحد لها، والأستاذ خالد يعلم أكثر منى أن أغلبية الفقهاء يجمعوا على أن الحاكم ملزم بأن يستشير، لكنه غير ملزم بأن يأخذ برأى الاغلبية أو حتى برأى الاجماع، وهو عكس ما ينادى به الأستاذ خالد، وهو أيضاً عكس ما تؤكده روح الديموقراطية وجوهرها،

وهو أيضاً ما يدفع إلى أن نتساءل، هل الدولة الاسلامية جزء من العقيدة فيصبح أحد الطرفين خارجا على صحيح الدين والعياذ بالله، أم أنها لزوم ما لا يلزم فنتردد أمام مقولة الدين والدولة.

والأستاذ خالد يعلم أيضاً أكثر منى أن اختيار أبى بكر فى السقيفة باجماع أغلبية المسلمين، مناقض لأسلوب اختيار أبى بكر لعمر، مناقض لأسلوب أختيار عثمان على مرحلتين، أولهما اختيار أهل الحل والعقد لعثمان وعلى، وثانيهما ترجيح عبد الرحمن بن عوف لاختيار عثمان، مناقض لأسلوب اختيار على ببيعة أهل المدينة، مناقض لتولية معاوية بحد السيف، مناقض لتولية يزيد بالوراثة، مناقض لتولية الرشيد للامين ثم أخيه المأمون ثم أخيه القاسم، ومعاذ الله أن يكون أسلوب اختيار الحاكم - وهو أحد أهم الأركان السياسية للدولة - جزءا من عقيدة الاسلام والا كان الاختلاف خروجاً عن صحيح الدين والعياذ بالله، والله أكبر من أن يفرط فى الكتاب من شىء، الا أن تكون رحمته قد علت بالعقيدة على السياسة، ونزهت الدين عن الدولة.

والأستاذ خالد يعلم أن من استندوا إلى القرآن والسنة فى تبرير المنحى الرأسمالى للاسلام، لم يخرجوا على قاعدة فى الدين ولم يتعسفوا فى تفسير نصوصه، وأن من استندوا إلى القرآن والسنة فى تبرير المنحى الاشتراكى لم يخرجوا على قاعدة فى الدين ولم يتعسفوا فى نصوصه، وأنما وجد كل ضالته فى الاسلام، لأنه دين الرحمة الذى يسع متغيرات الزمان والمكان، ولا يضيق لكى يرتبط بشكل من أشكال الدولة أو نظمها الاقتصادية والسياسية، وأنما يتسع لها جميعا رحمة بالعباد، وتأكيدا على أن الدين أشمل من الدولة، وأن العقيدة أكثر أتساعا وشمولا من المفهوم الضيق لنظام الحكم.

وأصل إلى تساؤل أستاذنا الجليل، ماذا يعنى تطبيق الشريعة ؟ وبدون أن أدخل فى متاهة الشريعة والفقه، أو أن أتساءل كما يتساءل الكثيرون عن ماهيه الحدود، وهل هى قاصرة على ماورد فى القرآن نصاً، ام أنها تشمل ماطبقه الرسول، أو تتسع أكثر لكى تشمل تطبيقات الخلفاء الراشدين، أو تزداد اتساعا لكى تشمل اجتهادات الفقهاء فى مرحلة زمنية تالية ... تلك قضية فقهية لا أتوقف عندها لأن ما يعنينى هو الجانب السياسى للقضية، ذلك الجانب الذى يدفعنى إلى أجابة أستاذنا الجليل على تساؤله بأن تطبيق الشريعة سوف يجعل المواطن المسيحى مواطنا من الدرجة الثانية لا تقبل له شهادة، ويزداد البعض تطرفا بالقول بأن لا ولاية له، وسوف يصبح غناء المطربات دعوة للزنى لا تستقيم مع اقامه حده ، وسوف يصبح الرقص مجونا، والتمثيل فسقا، وتزين المرأة تبرجا من الجاهلية الأولى، ونحت التماثيل كفرا الا اذا دمرنا موقع القلب فيها أو الكبد، والله وحده يعلم مصير تماثيل الفراعنة التى تصور آلهة المصريين القدماء، وهى معلومة غابت عن حكام الدول الاسلامية المتعاقبة رحمة من الله بالتاريخ، وشاءت ارادته جل شأنه أن يطمرها التراب فتبقى لنا صامدة الا من نقب المأمون الهرم أو تشويه أحد الزهاد لوجه أبى الهول العظيم ...

أما أجابة أستاذنا الكبير عن تساؤله، كيف ستحكم الشريعة المجتمع ... والتى سرد فيها أروع ما أتت به الديموقراطيات الحديثة من كون الأمة مصدرا للسلطات وحرية تعدد الاحزاب واصدار الصحف واختيار أعضاء البرلمان وحق نوابه فى المعارضة واسقاط الحكومة، فى اجابة تحتمل القليل من التعجب والكثير من الأعجاب، أما الاعجاب فبالرجل، واما التعجب فمصدره أنه لا يوجد نص دينى واحد فى قرآن أو

سنة يؤكد صراحة على بند واحد من البنود السابقة، غير أن الاقرب إلى المنطق أن نقول بأنها روح الاسلام وليست شريعته، تلك الروح التى لا تناقض عدلا ولا تنقص حقا، غير أن طرح الأمر بهذه الصورة ينشىء مأزقا ويطرح تساؤلا ويدفع إلى دعاء، أما المأزق فيتمثل فى خروج نظم حكم (اسلامية) مجاورة وغير مجاورة من دائرة روح الاسلام كما أتصور وشريعته كما يتصور أستاذنا الجليل، وأما التساؤل فعن الاصرار على نعت المبادىء السابقة بمسمى اسلامي، وهى مبادىء ان التقت مع روح الاسلام وجوهره،فانها بالقطع نشأت فى غير دياره وتسمت بغير مسمياته، وأما الدعاء فلأستاذنا العظيم بأن يحفظه الله من ألسنة وأقلام – وربما خناجر – من يرفعون راية الاسلام، ولا يرون فيه الا حزبا لله قائما، وحزبا للشيطان مقضيا عليه، ولا يعترفون للانسان بحق فى التشريع، ويتزيد بعضهم فينكرعليه حق الاجتهاد أوحتى حرية الفكر والعقيدة، ويشغلهم حديث الذبابة فى عالم منشغل بحرب النجوم، ويلهون مواطنيهم بالحديث عن الطين الارمنى فى وقت ينشىء فيه الآخرون متاحفا لصخور القمر ..

وأصل إلى التساؤل الأخير لاستاذنا الجليل، وأستميحه العذر الا ينكر على عجبى وأنا الذى قضيت عمرى كله معجبا به، أليس عجيبا يا أستاذنا الفاضل أن تكون اجابتك على سؤالك، لماذا الشريعة الآن، موجزة فى أنه ما دام هناك احتمال لأن يصل هذا التيار يوما –قرب أو بعد – إلى الحكم! فلنبدأ بتقنين الشريعة ونظام الحكم الآن، ولنطرحه الآن فى أستفتاء عام حتى لا يخرج عليه أحد بعد، ألا يشبه ذلك لجوء صاحب المنزل القديم إلى احراقه بأكمله، تخوفا أو توهما لسقوطه على رأسه يوما ما ... أما قولك بأن الشريعة مطلب شعبى، فانه يفتح على بابا من أبواب

الهم، لا لكونها كذلك، ولا لرفضى لذلك، بل لأنى موقن بأنها تبدو بهذه الصورة لكونها طرحت على الراى العام كقضية دينية، وأمام الدين لا يملك أحد، ولا أملك أنا، أن يختلف أو يعترض، بينما لو عرض الأمر على وجهه الصحيح، وهى أنها قضية سياسية ودنيا وحكم، لاختلف الأمر، وليس هذا مبعث الهم الوحيد، وأنما مبعثه أفلاس الساسة حين يتوسلون إلى صوت هنا أو هناك بالمزايدة على أمن الوطن ومستقبله ...

ما علينا أيها الأستاذ العظيم، بل رب ضارة نافعة، فقد استمتعنا بما ذكرت، وسعدنا بالحوار معك.

والله والوطن من وراء القصد.

بين العقل والنقل (*)

طالعتنا الصحف فى الفترة الأخيرة بفتاوى تحريم المخدرات قياسا على تحريم الخمور، ومثال ذلك ما ورد بالصفحة الدينية فى أهرام الجمعة ٢٩/ ١١/ ١٩٨٥ حيث ذكر ما نصه (أن الخمر يدخل فى حكمها كل ما سكر مائعا كان أو جامدا أو معصورا أو مطبوخا ولذلك يحرم تناوله شربا كان أو حقنا أو شما أو بأى طريقة من الطرق)، وهو ما يفهم منه ادراج جميع أنواع المخدرات بما فيها الهيروين والكوكايين تحت مسمى الخمر، لأنها هى المقصودة بلا شك بالشم أو الحقن، حيث لم يذكر فى الأثر أو فى الخبر أن سكيرا تعاطى الويسكى شما أو عثر عليه وهو يحقن نفسه بالفودكا، وقد ورد بنفس الصفحة أن جمهور الفقهاء قد أفتوا (بأنه كما يحرم شرب الخمور وبيعها وجمعها فان هذا الحكم ينطبق على المخدرات بكل أنواعها) وهو ما يفهم منه انطباق ما يتعلق بالخمور تحريما أو عقوبة من وجهة النظر الاسلامية على جميع أنواع المخدرات.

وفى تقديرى أن ما سبق ذكره قياس يحتمل كثيرا من الخطأ لأنه يترتب عليه نتيجة منطقية فحواها أنه اذا كانت علة التحريم واحدة فى الحالتين وهى ذهاب العقل، فأن العقوبة لابد وأن تكون واحدة هى

(*) أرسل المقال إلى الأهرام ولم ينشر.

الأخرى، وهى نتيجة مفزعة لأن أقصى ما يصل إليه المتشددون فى عقوبة تحريم الخمر هو جلد من يضبط ذاهب العقل(حتى لا يفرق بين الأرض والسماء أو بين الرجل والمرأة) عددا من الجلدات يتراوح بين أربعين وثمانين جلده...

وقد يتعجب القارئ لهذه النتيجة، خاصة وأنها تبدو فى ظاهرها ترتيبا منطبقا على أفتراض يصر كثير من الدعاة على أنه صحيح، وقد يخطر فى باله أن من أفتوا بذلك قد توقفوا عند علة التحريم ولم يربطوا بينها وبين العقوبة، لكن ليس صحيحاً للأسف الشديد، فقد ذكر أحد الدعاة فى ندوة دينية نشرتها له جريدة النور [1] أن كثيرين ممن يقضون عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بسبب جرائم المخدرات قد أرسلوا إليه يناشدونه الأسراع فى تطبيق الشريعة حتى يستعيضوا عن الأشغال الشاقة بالجلد ويخرجوا لأعمالهم ومصالحهم.

هنا نصل إلى نتيجة يأباها الضمير الدينى، ولا يتحرج أحد الدعاة من اعلانها، وهى أن يصبح تطبيق الشريعة الاسلامية فى جانب من جوانبه مطلبا ملحا لفئه من الخارجين على المجتمع، وهى نتيجة لا يقود إليها صحيح الاسلام كما سنوضح، بل يقود اليها عقم الاجتهاد ممن يقصرون وظيفة العقل على النقل، ويستنكرون أن يخرج قانون من غير عباءة مالك أو الشافعى أو أبى حنيفة أو أبن حنبل، ويتحرجون من أن يجتهدوا لأنفسهم كما أجتهد السابقون.

أننا هنا أمام منهجين للتفكير، المنهج الأول يتمثل فى ادعاء أنه لا

---

(١) الشيخ صلاح أبو اسماعيل.

جديد تحت الشمس، وأن ما صح فى عهد السلف وما نقل عنهم قادر على مسايرة كل أحوال المجتمع الجديد الذى يعايشه الخلف، وأن علينا أن نطوع المجتمع لأحكام الفقهاء القدماء. فاذا كان أئمة الفقة الاربعة قد تحدثوا عن الخمر ولم يذكروا شيئا عن المخدرات، فلنطلق نحن اسم الخمر على المخدرات حتى لا يتشدق أحد بأدعاء أننا أمام مشكلة جديدة يلزمها اجتهاد معاصر، ويتفلسف البعض بدعوى أعمال العقل، أو يدعو (العلمانيون) إلى القبول بالقوانين الوضعية الحالية، وما علينا الا ان نوقف تطبيق عقوبات القوانين الوضعية (اللا انسانية)، وأن نفتح بستان الخلاف الفقهى حول كون الخمر محل أجتناب فقط أم محل تحريم، واذا كانت محل تحريم فهل هى محل عقوبة شرعية واردة بنص قطعى أم محل عقوبة تعزيزية مرجعها لولى الأمر، وبمعنى أخر هل هى أحد الحدود كما يرى بعض الفقهاء أم أنها ليست حدا كما يرى أخرون مثل المرحوم الامام الأكبر محمود شلتوت فى كتابه الاسلام عقيدة وشريعة (ص ٢٩٥)، واذا كانت الخمر محل عقوبة بصرف النظر عن كونها حدا ام لا فهل العقوبة أربعين جلدة أم ثمانون، وهكذا ننشغل عن مواجهة الظاهرة بالبحث فى الأضابير، فان طال بنا النقاش أو أفحم بعضنا البعض نادى المفحمون (بفتح الحاء) بتطبيق عقوبة الافساد فى الأرض وكأنها مخرجنا من المأزق وليست عقوبة محددة لفعل محدد.

هذا عن المنهج الأول، أما المنهج الثانى فهو أيسر بكثير وأقرب إلى المنطق، وفحواه أن نعترف بأننا نواجه أمورا لم يواجهها أئمة الفقه فى عصورهم، وأنه لا قاعدة محددة فى هذا الأمر، فعهد الرسول والخلفاء الراشدين لم يعرف الهيروين ولا الكوكايين، الأمر الذى يفسح مجالا واسعا

لا قيد عليه ولا حد له للاجتهاد بشأن هذه الجرائم، وهو اجتهاد لا يخرج من عباءة الدين كما أنه لا يتناقض معه بأية حال في ذات الوقت، حيث يحقق مصالح المجتمع المرسلة، وهي قاعدة اسلامية صحيحة، حين تواجه هذه الجرائم بعقوبات تصل إلى حد الأعدام اذا شعر المجتمع بأن ذلك هو رادع الجزاء.

ليس خروجا عن الدين بل احتراما لجوهره وروحه، وليس ابتعاداً عنه بقدر ما هو امتناع عن اقحامه دون دليل أو سند، وليس اعتراضا على فرض منطقي بل تحذيرا من نتيجة غير منطقية، وهي أخيرة دعوة لاستخدام العقل، وعدم قصره على النقل.

أما مصر فلا بواكى لها (*)

يتصور البعض أن كل شيء في مصر مستباح، فاذا عجزوا عن الهجوم على نظام الحكم في بلادهم استباحوا الهجوم على نظام مصر، واذا منعوا من العرض حتى للتفصيلات في حياتهم أباحوا لانفسهم التدخل في أخص خصوصيات الحياة المصرية بدءا بالسياسة الاقتصادية وانتهاء بحوادث الاغتصاب، واذا عجزوا عن أقامة أحزاب في عواصم بلادهم استعاضوا عنها بفتح (بوتيكات) سياسية قاهرية يستعينون فيها ببعض ضعاف النفوس، الذين يحلو لهم الحديث عن المصالحة السياسية مع الانظمة التي تعلن شن الحرب على مصر، بالاعلام تارة، وبالارهاب تارة أخرى، يغريهم على ذلك سماحة مصر، واعلانها مرة بعد أخرى أنها الأم الرؤم، أنها أكبر من أن ترد، وأعلى من أن تعالج الارهاب بالارهاب، وارقى من أن تواجه العنف ضد الابرياء بعنف مماثل، وهو أمر محسوب لمصر لا عليها.

مطلوب من هؤلاء المناصرين لكل مهاجم أن يعلنوا اليوم موقفهم، وأن يعلنوا رأيهم إزاء ما حدث بالامس وما حدث من قبل ذلك وما هو متوقع الحدوث، حين يراق دم المصرى، ليس بيد إسرائيل أو أعوان الاميريالية، وأنما بيد من ينتسبون للعرب، ومن شاهدناهم جميعاً بالصوت

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٨٥.

والصورة فى حادث لارناكا يتنادون، أبا مازن وأبا السؤود وأبا الهول، بينما رصاصهم يحصد رجال الصاعقة المصريين، وقبلها وهم يحررون الأرض المغتصبة بقتل يوسف السباعى، وأمس وهم يتبادلون النكات والغناء والرقص بينما رصاصهم يحصد ركاب الطائرة الأبرياء.

لقد تصادف أن حدث ما حدث فى ذكرى المولد النبوى الشريف، فتذكرت الرسول العظيم حين تفقد قتلى معركة أحد، ووجد بينهم عمه حمزه، أرتفعت اصوات الباكين على غيره من الشهداء بينما جثمان عمه الممثل به لا يجد من يبكيه، فانحدرت الدموع على وجنتى الرسول وهو يردد كلمته الحزينة الباكية (أما حمزة فلا بواكى له) ...

تذكرت ذلك وأنا أقرأ فى احدى صحف المعارضة مانشيتا فى الصفحة الأولى نصه (تساؤلات حول الدور الامريكى فى مواجهة المختطفين)، وبحثت عن سطر واحد يدين المختطفين أو من وراءهم فلم أجد، ووجدت لسانى يردد، أما مصر فلا بواكى لها. فها هى الأصوات العالية تدافع عن الغير، وتنسب اليهم الانتصارات الوهمية، وتتنافس فى تبرير أخطائهم، وتزايد على الاقتراب منهم، وتسعى إلى رفع شعاراتهم وأعلامهم، تؤيدهم حتى لو سعوا إلى تحرير القدس مرورا بشركة مصر للطيران، وتدعو فى الارهاب إلى ما أسمته (ضبط النفس)، وتشكك فى كل ما تفعله مصر محاولة الايهام بأن قرار أقتحام الطائرة كان قرارا أمريكيا أو أن امريكا كانت وراءه، وكأن مصر العزة قد أصبحت حرما مستباحا للغير، ويعلم الله أنها أن استبيحت فبيد قلة من أبنائها، لا يرعون للوطن حرمة، ويفضلون (الجار) على أبن الدار، ويقارنون كما قارن بعض السلف بين الحق على لسان على والطعام الشهى على مائدة معاوية فيفضلون الأخير.

وارجو ان تصحح (*)

الأستاذ صلاح منتصر ...

قرأت مقال سيادتك المعنون بـ (الطبيب الذى شنقوه) أكثر من مرة متسائلا فى كل مرة عن قصد المقال مستبعدا أن يكون القصد تبرير حكم الاعدام فى قضية من قضايا الرأى أيا كان مضمونها، متوقفا عند تحسرك فى نهاية المقال على من أسميتهم بالدعاة الحقيقيين الذين أعدموا فى مصر ولم يجدوا كلمة يخطها كاتب تطلب لهم الرحمة ومبعث علمى (وأرجو أن تصحح لى) أن ذلك كله لم يكن بسبب خلاف فى الرأى أو إنكار للدعوة، وانما مواجهة لتنظيمات مسلحة لقلب نظام الحكم أو ارهاب مسلح يسعى لفرض الرأى بالقوة وتبقى ملاحظة (اجرائية) لا أرى أنها هينة لأنها تتعلق بجوهر حقوق الانسان وتتمثل فى المحاكمة لمدة ساعة واحدة، وتنفيذ حكم الاعدام خلال ثلاثة أيام، وعدم مراعاة عمر الرجل الذى بلغ الثمانين، وتنفيذ الحكم أمام هتافات الألاف، وحضور الأربعة من زملائه المحكوم عليهم بالاعدام للتنفيذ تمهيدا لاستتابهم وأخيرا لست تجمعيًا أو ماركسيا لكنى أرحب بمن أقف معه ... أو يقف معى فى معسكر حقوق الانسان، وكنت ومازلت أعتبرك واحدا منهم.

(*) نشر فى الأهرام بتاريخ ٥/ ٢/ ١٩٨٥.

تعقيب اخير (*)

لك الشكر أولاً على النشر الكامل، وثانيا على التعليق الهادىء، وأستاذنك فى توضيح أربع نقاط وردت فى ردك على، أولها ما يتعلق بقولك أننى (فى معسكر حقوق الانسان) أعطيت الحاكم حق أعدام الذى حاول الأنقلاب عليه، وردى أنه حق المجتمع وليس حق الحاكم، وأن من يرمى قنبلة يدوية لا يواجه بابتسامة حانية، ومن يلبس حزاما ناسفا لا يقابل بالاحضان، وأن هذا لا ينطبق على الاخوان أنطباقه على الجهاد أو الألوية الحمراء، وأنه لا علاقة لذلك بقضية محمود طه الذى لم يرم الا بمنشور مطبوع ولم يرفع الا صوتا عاليا، وثانيهما ما يتعلق بدعوى محمود طه التى أدهشتنى بخروجها علي الاجماع فى مضمون العقيدة، لكنه خروج يجب أن يواجه بالرأى الصائب والحجة المقنعة، وفى علماء الاسلام ما يكفى وزيادة، أما أن يواجه بالقتل فهذا مالا أقرك عليه ولست فى حاجة لأن أذكرك بأن كل حوادث الاغتيال السياسى فى مصر حدثت تحت مظلة (أو مظنة) التكفير، وثالثهما أنك ذكرت معسكر حقوق الانسان ومعسكر حقوق الاسلام بما قد يوحى بأنهما مختلفان، وأكدت أن حقوق

(*) أرسل هذا الرد إلي الأستاذ صلاح منتصر بعد أتصال تليفونى رحب فيه باستلامه، ولم ينشره، ويسهل على القارىء أن يعرف السبب اذا قرأ الرد

الانسان أشمل وأسبق، بما قد يدفع البعض للرد بأن وجود الانسان أسبق وأن كل مسلم أنسان وليس كل انسان مسلما، بينما أرى أن الاسلام لا يتناقض في جوهره مع حقوق الانسان بأى وجه، ورابعهما أمنيتك بأن أكون واحدا ممن يقفون بجانبك في معسكر الاسلام، ولعلك تقصد معسكر (رؤيتك للاسلام)، أما معسكر الاسلام ذاته فأنا جزء منه، أما رؤيتى للاسلام فلها أوجه متعددة ورحيمة، وجه منها يتعلق بحوارنا، وهو وجه يؤمن بحق الانسان الأصيل في التعبير عن فكره ومعتقداته، بالكلمة لا بالرصاصة، وبالمواجهة بالمنطق لا بالاعدام، فان تطابقت الرؤيتان فأنه يسعدني أن أعلن إنضمامي اليك.

لله الحمد (*)

نشر الأستاذ صلاح منتصر فى عموده اليومى بالأهرام بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٨٦ تحت عنوان (الكفاح الحقيقى) رأيا عبر فيه عن إيمانه بحتمية لجوء المرأة إلى المطالبة بعودتها إلى البيت بشرط أن تتقاضى من الدولة أجراً يساعدها على التربية، وقد أوضح ما يقصده بالتربية بأنها تربية الأولاد وأيضاً تربية الرجل الزوج، وقد أكد دعواه برسالة لا تخرج عن نفس المضمون تلقاها من عضوة بمجلس الشعب.

ولعله من نافلة القول أن ألفت النظر إلى أن تعبير (تربية الرجل الزوج) يحمل من الإهانة أكثر مما يحمل من روح الدعابة، ويبعث على التعجب أكثر مما يبعث على الابتسام، إن كان للابتسام موقع فى ثنايا هذه الدعوة المحزنة، ولعلى انتهزها فرصة لكى أقلب مع القراء ذلك الحزن على وجهه، فوجه منه أن تواكب هذه الدعوة نهاية القرن العشرين وأن تصدر بعد أكثر من نصف قرن على اقتحام المرأة للحياة العامة فى أغلب المجالات، بل إن شئنا الدقة فيها جميعاً عدا ما يقف القانون بالنسبة إليها حائلاً، ووجه آخر للحزن أن يكون مضمون هذه الدعوة قوة عمل منتجة تتجاوز الخمسة ملايين فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه لزيادة القدرة الإنتاجية كما وكيفاً، وأن تتمثل وسيلة الكاتب فى دفع عجلة التنمية

(*) نشر فى الأهرام بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٧.

فى مصر فى استبدال البطالة (المقنعة) بالبطالة (الكاملة)، ووجه ثالث أن حرية الكتابة يقابلها الإلتزام بالإنتقاء وليس من الانتقاء فى شىء أن يعرض الكاتب آراء شخصية تضع قيداً على حرية الآخرين وحقهم الإنسانى والدستورى وتعاند حركة التاريخ الإنسانى إلى الأمام، ووجه رابع أن تنشغل معاً بدعوة لا سابقة لها فى أى مكان لأنها ببساطة غير ممكنة، ولا جدوى منها إلى شغل الرأى العام بعض الوقت دون فائدة، وزيادة استهلاك أدوية السكر والضغط والاكتئاب النفسى فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه لضغط الاستيراد والاستهلاك، أما الوجه الأخير فهو ما ورد برسالة السيدة عضوة مجلس الشعب والتى أكدت فيها نفس الدعوة مع الإشارة إلى (الإسلام)، فى مقدمة ما تدعو إليه، ولا أحسب أنها وجدت فى الإسلام سنداً لما تقول، وأحسب أيضاً أنه من ضعف الحجة وليس العكس أن تستخدم الإسلام فيما تدعو إليه بينما هو برىء من كل ما يعوق حركة المجتمع فى سبيل التقدم تأكيداً على قيم الحرية والإنتاج والعمل، ولعلى لا أنهى هذا التعليق دون أن أتعجب من أن تتصدر لهذه الدعوة (عضوة) بمجلس الشعب وليس (عضوا) ، وأن يكون موقع العضوة أن تدعو لهذا الرأى وليس أن تواجهة بدفاع مضاد ، لكنه يبدو أن (المتنبى) كان صادقا كل الصدق حين قال :

لك الحمـــد أما ما نحب فلا نرى

ونسمع مالا نشتهى .. فلك الحمد ..

ولله الحمد فى كل حال ..

حديث الطناش والجلاش (*)

درج كثير من الكتاب والمفكرين، سواء كانوا مؤيدين أو معارضين لتطبيق الشريعة الاسلامية على بدء مقالاتهم بعبارات نمطية من نوع (لا يختلف أحد، حكومة أو معارضة مسلمين أو أقباط، على ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية، تلك قضية منتهية لا خلاف عليها، وقد حسم النقاش حولها)، وعادة ما ينتهى المقال بالدعوة للبدء أولا بتنقية القوانين القائمة، أو التدرج في تطبيق الشريعة، أو التخويف بصورة غير مباشرة من تأثير التطبيق السريع والمتعجل لها، وفى رأيى إن طرح المقولة السابقة وتكرارها يمثل نوعاً من الخطأ في أحسن الفروض، أو المزايدة فى أسوئها، فالمقولة ذاتها غير صحيحة، فلا الجميع مؤيدون، ولا القضية منتهية، ولا النقاش محسوم، ولا الموضوع محل لاتفاق عام، ولا حب الوطن يسمح بالخوف، ولا حب المنصب مبرر للمزايدة، ولا الكاتب أذكى من القراء، ولا القراء سائمة يسهل سحبها بنعومة إلى الرفض المقنع بالقبول، ولا نتيجة لذلك كله الا اثارة غبار ضبابى، يحجب الرؤية الصحيحة، ولا يدرك أحد معه من يسير فى هذا الاتجاه، ومن يسير فى عكسه، ويجد فيه البعض مجالا لاثارة تساؤل له ما يبرره عن حكمة وضع

(*) أرسل لجريدة الأهرام ولم ينشر.

العراقيل واثارة المخاوف، مادام الحديث قد بدأ بالتسليم، والنقاش قد حسم بالموافقة، ولعل الدكتور عبد المنعم النمر قد قصد كل هؤلاء الكتاب فى مقاله بالأهرام (كلمة هادئة حول تطبيق الشريعة) حين ذكر متعجبا أنهم (ينمقون الكلام ويعلنون – على خلاف المعروف عن بعضهم – أنهم مع المبدأ، مبدأ التطبيق، ثم نجدهم بعد ذلك يلقون الطوب و الحجارة فى الطريق)، ولعل تعجب الدكتور النمر يزول حين أقدم له نفسى ملقيا بالمنطق لا بالطوب، سعيداً بتلقى الرد لا الحجارة، مزيحا فى البداية حجر ثقيلا ألقاه الدكتور فى مقاله حين ذكر انه يخشى (رد الفعل، رد فعل الاثارة ضد الشريعة باثارة أكبر من المتحمسين لها، وتكون فتنة فى الأرض و فساد كبير) متعجبا من أن يتسرب إلى حديثه وهو صاحب الكلمة الهادئة، سيف تهديد صريح، ومعنى يخرج بالحوار عن دائرة الديموقراطية، وحرية الفكر، فالدعوة صريحة لفتح الأبواب للآراء المؤيدة، وتقبلها بالعناق، وحملها على الاعناق بينما كلمته مسلطة على أعناق الطرف الآخر فى الحوار، أن تكلم أثار، وأن أبدى رأيه فهى الفتنة، وأن عرض منطق فهو الفساد الكبير، ولعلى لا أخفى على الدكتور النمر أعجابى بقدرته على الايحاء النفسى، وتطويعه لهذه القدرة فى خدمة دفاعه عن قضيته، فهو يسرب بين فقرات مقاله مقولات من نوع (أننا حين نشرع لن نخضع للمتطرفين ولا للمتحللين ولا لأهواء الإداريين)، أو قوله رداً على المتخوفين (فليطمئنوا وليعلموا أن الذين سيقومون بهذا العبء سيكونون من أبصر الناس بالشريعة وظروف المجتمع والحياة)، وكلها مقولات توحى بأن الأمر إلى تحقيق، والشريعة إلى تطبيق، أما آراء المعارضين أو المختلفين فالرد عليها تصلح له عبارته التى أوردها فى مقاله

(الطناش ياكل الجلاش) وهى عبارة سردها تهكما على ما يتعلق بقوانين العرض (بكسر العين) فى التشريعات المطبقة حاليًا، والتى لا تقيم - فى رأيه - وزنا لحق المجتمع ولا الاسرة فيما يختص بهتك العرض، (وانما الأمر للزوج وحده، ان شاء غار وأشتكي وأن شاء فتح الباب للمدعوين ورحب بهم)، والذى يقرأ عبارات الدكتور ويبتسم لتهكمه، يمكن أن يتصور أن المجتمع المصرى قد تحول إلى ماخور، يرتع فيه (الطناش)، ويستهلك على موائده (الجلاش)، وأن الحل فى العودة إلى ماكان مطبقًا من قوانين فى ظل الدولة الاسلامية التى استمرت ثلاثة عشر قرنا، أكل فيها الطناش ما شاء حتى أتخم، وتنوع فيها الجلاش ما بين حلال سائغ ممثل فى الزواج الشرعى المتعدد تارة، وزواج المتعة أحينا، والتسرى بالجوارى غالبا، أو حرام يتمثل فيما تحدثنا به كتب التاريخ والأدب من أخبار غراميات القيان وأشعار التغزل فى الغلمان، بل أن الدكتور النمر نفسه لم يسلم من اتهامه فى عقيدته، حين دافع عن قانون الاحوال الشخصية السابق بصفته أحد واضعيه، ذلك القانون الذى وصفه البعض بأنه يسمح للمرأة بالجمع بين زوجين (راجع شهادة أبو اسماعيل فى قضية الجهاد)، وبمعنى أخر فقد أصبح الدكتور النمر فى نظر المدافعين عن تطبيق الشريعة الاسلامية قائداً من قواد جيش الطناش.

وبعيداً عن أحاديث (الموائد) الهادئة، أود أن أوضح للدكتور النمر أن ما يطرح اليوم من حديث الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية، أنما هو حديث سياسة، فالقصد منه بدءا وانتهاء تحويل مصر إلى دولة دينية، الأمر الذى لا ينكره دعاة الشريعة والذى يقود اليه أى تحليل هادئ لتداعيات تطبيقها، واثبات أن تطبيق الشريعة سوف يقود إلى دولة دينية

أمر هين، والاستدل عليه ممكن ويسير، ولهذا فان قصر الحديث على الدعوة لتطبيق الشريعة أنما يمثل تركيزاً على وسيلة، وتجهيلا متعمدا لقصد، وما دام الأمر أمر دولة ونظام حكم فما أحرانا أن نطرح سؤالا واضحاً ،هل نسعي إلي تكوين دولة دينية أم أننا نستهدف دولة مدنية، الدين فيها ضمير المجتمع وأساس من أسس ثقافته وتاريخه ؟ ومادام الحديث حديث سياسة ودنيا فلا حرج في القبول أو الرفض، ولا خوف من سيف الاتهام بالمعصية، فاباحة ارتكاب المعصية اتقاء لفتنة قاعدة شرعية، والدكتور النمر يعلم أكثر من غيره أن الدولة الدينية مرفوضة ابتداء من الأقلية ومرفوضة يقينا من أكثر المتنورين من المسلمين، حجتهم في ذلك التاريخ، وحديث التاريخ ذو شجون ناهيك عن الواقع في دول مجاورة، ولو شاء الدكتور النمر أن أحدثه أحاديث يعلمها لحدثته وحدثته (*) ، وسندهم أن رافعي الشعارات أنفسهم لا يملكون برنامجا لحكم ولا اتفاقا على قضية واحدة وحسبي أن أذكر الدكتور النمر بالخلاف حول معاهدة السلام بين مكفر للحاكم ورافع له إلى أعلى عليين، مع الاستدلال في كل حال بالقرآن وهو أرفع وأكرم، أو الباس القضايا السياسية ثوباً دينياً بينما الدين أعلي وأغلى وأعز، ولقد كنت ياسيدى وزيرا في عهد رجل قتله من يرفعون راية الاسلام، وزعموا أن قتله كان دفاعا عن الاسلام ويسند من تعاليمه، ولا أحسب إنك قبلت تولى الوزارة معه والمشاركة في مسئولية الحكم بجانبه الا عن اقتناع ديني كامل بصلاحه أن كنت ترى للدين حكما، أو بصلاحيته ان كنت ترى للدين فصلا

(*) راجع كتاب الحقيقة الغائبة للمؤلف - دار الفكر.

عن أمور السياسة والحكم. من يضمن لنا ياسيدى أن لايكون هؤلاء القتلة حكاما للدولة الدينية التى يدعون لها والتى تمثل الشريعة مدخلا مؤكدا اليها ؟ ... من يضمن يا سيدى أن يحكمنا فى ظل هذه الدولة العقلاء أو المعتدلون ؟، بل دعنى ياسيدى أذكرك بموقعة الجمل الشهيرة، التى حدثت بين على بن أبى طالب وصاحبه ومنهم عمار بن ياسر وعبد الله بن عباس فى جانب، وعائشة زوج الرسول وزبير وطلحة فى جانب آخر، وكيف وصل القتلى إلى ما يقرب من عشرة آلاف، وقتل من دعى إلى تحكيم كتاب الله برفعه بين الجانبي، وأسالنى وأسال نفسك، من كان على صواب ومن كان على خطأ، وأسالنى وأسال نفسك، هل كان هذا أمر دين أم أمر سياسة وحكم ؟ وأسالنى وأسال نفسك، اذا كان هذا هو الحال على يد أقرب المقربين إلى الرسول وأكثر المسلمين فهما للقرآن ونقلا للسنة، فماذا يكون الحال على يد مجموعة من ثلاث، إما مجموعة تخرج بنا جميعا من الاسلام، ولا ترى للاسلام وجها الا فيما تراه، وإما مجموعة لا ترى فى الاسلام الا سبيلا للحكم، ولا يثنيها عن ذلك قاض فى الخاندار أو الحكم فى المنشية، وإما مجموعة تنظر اليها المجموعتان الأولى والثانية على أنها اسلام رسمى باع رجاله دينهم بدنياهم، وحاشا لله أن يكون ذلك صحيحا .

حسبى ياسيدى وحسبك ما حدث فى السودان، وما يحدث فى قطر آخر ذكرت أنت من حديثه شيئا ولم تذكر أشياء، أن ذكرتها أو دفعتنى إلى ذكرها لخرجنا معا بعكس ما خرجت أنت به، وحاول ياسيدى معنا أن تكفل لنظام الحكم استقرارا، وللديموقراطية تطورا واستمرارا، ولمشاكل الناس حلولا علمية واقعية، وحرام أن تصرف الناس عن مشاكلهم

الحقيقية فى الاسكان والأجور والأسعار والمواصلات والتعليم إلى دعوة لم يستقر دعاتها على مضمونها بعد ويصورون لمن تطحنهم الأزمة أنها الحل، وحرام أن يشارك واحد منا فى هذه المزايدة، وفكر معى فى كيفية نقل نصف مليون من ساكنى المقابر والعشش إلى مستوى معيشى وانسانى أفضل، وفى كيفية توفير القوت الضرورى لأجيال تنشأ بلا مستقبل فى ظل موارد محدودة وامكانيات قاصرة، وحدثنا ياسيدى حديث رغيف الخبز لا الجلاش، وادع معى الله أن يوفقنا جميعا لاعادة كلمة الحق، ورفع راية المنطق، والتصدى (الحقيقى) لمشاكل (حقيقة)، ورفع مستوى معيشة قوم لم يسمعوا عن الجلاش الا فى احاديث الجدود، ومقالات فضيلتكم.

الاستقلال التام والموت الزؤام (*)

فـأجـانا الأسـتـاذ فـهـمي هويدى في مـقـاله بالأهرام (الشـريعة والسيادة المنقوصة) بمفهوم جديد مضمونه أن تطبيق الشريعة الاسلامية ضرورى لتحـقيق هدفين أولهما الاسـتـقلال الوطنى وثانيهـما الانعتـاق الثقافى والحضـارى، أما احسـاسنا بالجدة فنتيجة لما تعودنا عليه من تبرير الدعوة لتطبيق الشريعة باستكمال الدين أو التناسق مع نصوص الدستور أو تحقيق أغراض سياسية تتراوح بين جموح الاستيلاء على الحكم وطموح المشاركة فيه، وهى كلها دعاوى ساهمنا بالرد عليها فى حينها.

جديد اذن بالنسبة لنا أن نكتشف فجأة أننا محتلون، وأن المحتل الذى اكتـشـفناه على يد الأسـتـاذ هويدى هـو الشرائع المسـتـوردة، وأنه احتلال أقسى من الاحتلال بالجيوش الأجنبية التى هى على حد قوله شر نسـبى لا يقـارن بالشـر المطلق للاحـتـلال التـشـريعى، وهو قـول - اذا استبعدنا بلاغة أسلوبه وجزالة ألفاظه - لا يختلف فى مضـمـونه عن ادعاءات عبد السلام فرج فى كتابه (الفريضة الغائبة) حيث وصفنا بأننا (تتار) مستنداً إلى تشبيه تشريعاتنا الحالية بتشريعات الياسق التتارية، تلك التشريعات التى تحول بيننا - فى رأى الأستاذ الهويدى -

---

(*) أرسل للأهرام بتاريخ ١٢/ ٢/ ١٩٨٦ ولم ينشر.

وبين (الانعتاق) الثقافى والحضارى، وهو ما يعنى بمفهوم المخالفة أننا نخضع لرق الثقافة والحضارة الغربية، وكأن عشرات القرون من تراكم الثقافات والحضارات لم تكن كافية لاقناع البعض بأن الثقافة لا جنسية لها وان الحضارة ليس لها وطن الا حيث يوجد الانسان شريطة أن تجد فى ذهنه موقعا، وأن تلقى فى وجدانه من السماحة ما يتسع لادراك تلك الحقيقة التى بقدر ما هى بسيطة الفهم فأنها عسيرة القبول على البعض.

ولنا فى السودان عبره :

تطبيقاً لمفاهيم الأستاذ هويدى يمكننا القول بأن السودان قد نال استقلاله التام فى سبتمبر ١٩٨٣ حين أعلن الرئيس السابق النميرى تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية ونصب نفسه أماما، وقد حرص (الامام) النميرى علي تعديل مواد الدستور لكى تتسق مع المفاهيم الاستقلالية الجديدة، وكان من أهم التعديلات مبايعة (الامام) مدى الحياة، وأختياره لمن يخلفه بكتاب مختوم ومغلق وعلى مجلس الشورى مبايعة الخليفة مدى الحياة هو الآخر دون أن يعرف أسمه، وأضافة نصوص دستورية أخرى منها - لا تجوز مساءلة رئيس الجمهورية أو محاكمته (تعديل المادة ١١٥) - رئيس مجلس الشعب يعينه رئيس الجمهورية (تعديل المادة ١٩١) - نقض بيعه الامام خيانة عظمى (تعديل المادة ٢٢٠)، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل تم تشكيل محاكم طوارىء لتطبيق الشريعة أدخلت فيها عناصر من غير الهيئة القضائية أو كل الامام لنفسه حق تشكيلها بحيث تتكون من قاض وأثنين من رجال القوات المسلحة أو الشرطة، وألغى أستعانة المتهم بالمحامى الا اذا كان

صديقاً وحرم المتهم من تدوين أقواله كاملة في محضر اجراءات المحاكمة حيث أصبح من حق المحكمة أن تدون من أقوال المتهم ما تشاء وتترك ما تشاء وتوج ذلك كله بحرمان المتهم من حق الاستئناف، وقد تمخض هذا الاستقلال (السعيد) عن شبه انفصال كامل لجنوب السودان، وانعتاق لشعب السودان من قيود القوت الضروري إلى الافق الرحب للمجاعة، وتوالى الاحتفالات بقطع اليد والصلب والقطع من خلاف والصلب مع الشنق، وتوحد مفهومي الاستقلال التام والموت الزؤام، ولم يعدم النميري أصواتاً مؤيدة أنهالت عليه من كل صوب، كان أغلبها للأسف الشديد من مصر، حين أدرك البعض أن رياح (الاستقلال) تهب على أبواب مصر الجنوبية، وأن أمل (الانعتاق) قد أصبح على مرمى حجر، فاندفعوا في التأييد العنيف للنميري والمطالبة الصاخبة لمصر أن تترسم خطاه، وقد صدر ذلك كله في كتاب موثق أصدره البرلمان السوداني، لا أريد أن أعرض ما فيه حتي لا أحرج أحداً، لكنى أود أن أقف لحظة مع القارىء أمام تعليق الأستاذ الكبير عمر التلمساني المرشد العام للأخوان المسلمين، والذى يعلن دائماً عن ايمانه بالممارسة الحزبية وقبوله لقواعد العمل السياسي، وقد أدرك بثاقب فكره أن ما يفعله النميري في السودان يستفز كل أنصار الديموقراطية فيه وكل أنصار حقوق الانسان خارجه، تأمل معى قوله فى كتاب البرلمان مطابع الشعب ص ١٢٨ – موجها حديثه إلى النميرى (سينبرى البعض للقول بأن الاسلام هو الذى أودى بالمسلمين إلى هذا المصير، فعلى القائد الحصيف أن يحذرهم وأن يكبح جماحهم، ولا يفسح لهم فى غيهم بحجة حرية الرأى والكلمة، فالحرية تكون فيما يضعه البشر لأنفسهم وأما شرع الله فلا نقاش فيه)، هذا قول أكثر من نعرفهم فى التيار السياسى الدينى أعتدالا وقبولا لمفاهيم العمل

السياسى، وهذا تصوره للحريه التى لا يؤمن بها والتى يعتقد جازما أنها جوهر ما يعتنقه من عقيدة الاسلام، ولست أدري ما قوله الآن، بعد أن تخالف أصبح رأس (الامام) السابق مطلبا جماهيرياً للشعب السودانى الذى أستقل على يديه.

والاجابة معروفة سلفا :

لا أشك فى أن الرد جاهز على ماعرضته من نموذج (استقلالى انعتاقى) وهو لن يخرج عن القول بأن الاسلام حجة على الناس وليس العكس، وأن تجربة النميرى لم تكن تطبيقا لصحيح الاسلام بقدر ما كانت خروجا عليه، وهى اجابة لم يتحرج عن اعلانها من أيدوه وقت أن كان الامام فى السلطة، والشعب فى المجاعة، والخبراء المدربون فى دولة مستقلة مجاورة على عمليات القطع فى قمة نشاطهم ورواج صناعتهم، ولأنى لا أملك التنبؤ بقبول الأستاذ هويدى لهذا النموذج أو رفضه له، فاننى أدعوه إلى أن يعرض علينا أى نموذج واقعى آخر، فى أى دولة يراها من الدول التى أخذت بمفهومه الاستقلالى، والتى جاهدت أيما جهاد للانعتاق من الثقافة الوافدة والحضارة المستوردة فدفع الشعب ثمن الاستقلال من حريته، وانعتق من رق الثقافة والحضارة الوافدة إلى رق الحكام باسم الدين.

النضال الوطنى والشريعة :

ذكر الأستاذ هويدى فى مقاله (أن العودة إلى الشريعة احتلت موقعا بارزا فى النضال الوطنى، حتى أن النص على أعتبار الشريعة الاسلامية مصدراً أساسيا للقوانين لم يأخذ مكانه فى الدستور المصرى الا فى مرحلة الاستقلال)، ويبدو أن أستاذنا الفاضل يستهين بذاكرتنا

التاريخية أو يتحدث عن تاريخ شعب لا نعرفه، فاذا أرخنا بداية النضال الوطنى فى العصر الحديث بالزعيم أحمد عرابى، فانه هو نفسه الذى أسس الحزب الوطنى القديم الذى ورد فى أول سطور برنامجه السياسى أنه (حزب مصرى سياسى علمانى لا دينى) واذا اعتبرنا ثورة ١٩١٩ قمة النضال الوطنى المصرى من أجل الاستقلال فاننا لا نذكر أنه ورد فى نص توكيل الشعب للوفد ما يشير إلى الشريعة من قريب أو بعيد كما أن أقوال زعماء الثورة وأفعالهم لا تؤيد ما ذهب اليه الأستاذ هويدى من احتلال الشريعة لذلك الموقع البارز، بل حتى لأى موقع، واذا اعتبرنا دستور ١٩٢٣ وثيقة مكملة لهذه الثورة فانه على حد قول الأستاذ هويدى نفسه فى مقاله (لم يشر إلى الشريعة كمصدر للقوانين وانما اكتفى بذكر ان دين الدولة الاسلام)، وحتى هذا النص كان مثاراً لنقاش طويل حول جدوى النص عليه فى الدستور، واذا استعرضنا الفترة منذ ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ فأننا لا نجد لما يذكره الأستاذ هويدى أثراً، اللهم الا اذا كان يقصد بالنضال الوطنى نضال الاخوان المسلمين وهو قول لا أسمح لنفسى بأن انسبه اليه واذا اخذنا الفترة التالية لقيام الثورة وحتى نهاية الستينات والتى ركز الاستاذ هويدى أنها (حفلت بمعارك النضال الوطنى) فأننا نجد حقيقة معاكسة لما حاول اثباته، تتمثل فى الغاء القضاء الشرعى واسقاط نص أن الاسلام هو دين الدولة الرسمى من دستور الوحدة بين مصر وسوريا، ولست فى حاجة إلى أن أذكر الأستاذ هويدى بأن شعبنا المصرى الطيب لم يعرف على مدى تاريخه النضالى الوطنى ارهابا وسفكا للدماء الا على يد أنصار (الاستقلال والانعتاق) الذى يدعو اليه، بدءًا بالتنظيم السرى للاخوان المسلمين وانتهاء بجماعات الجهاد.

والشيء بالشيء يذكر :

وتمشياً مع مفاهيم الأستاذ هويدى حول الاستقلال والتبعية، فاجأنا سيادته بمقال سابق دعا فيه مصر إلى اعادة العلاقات الدبلوماسية مع النظام الايراني وتبادل السفراء معه، ملوحا بما تحمله هذه الدعوة من جاذبية قيام مصر بدور فى مساعى المصالحة بين ايران والعراق، ومبعث المفاجأة أن هذه الدعوة - التى أتبعها سفر الأستاذ هويدى إلى ايران - تنطلق فى وقت غير مناسب بالمرة، بل أنها تثير نفوس كثير من الوطنيين الذين يحملون فى وجدانهم ايمانا بالتضامن العربى، والذين يتابعون بكل القلق والأسى محاولات ايران المتكررة لاحتلال البصرة، فالعراق - مهما أختلفنا مع حكامه أو اختلفوا معنا - هو البوابة الشرقية للأمة العربية كلها، والبصرة لا تقل فى وجداننا قيمة ومكانة عن الاسكندرية، والصرعى من العراقيين ماتمهم فى بيت وقلب كل مصرى، والدعوة حتى وأن كانت مغلفة بجاذبية الحنكة السياسية يأباها الضمير الوطنى حين تأتى فى هذا التوقيت، بل أن هذه الحنكة مشكوك فيها إلى حد بعيد. فالنظام الايرانى لا يزال يزايد والسلام لا يبدو واردا لديهم رغم مساعى السعودية ودول الخليج، وحين تكون البصرة أو بغداد عرضة للسقوط، فانه لا مجال للتردد فى اختيار الجانب الذى نقف بجانبه، ولا متسع للحياد بين الفريقين، ولا وقت للتساؤل عمن بدأ الحرب، ولا اجتهاد فى تفسير معنى الاستقلال بغير دفاع عن حدود الوطن العربي ضد الغزاة مهما تلونت راياتهم، أو غلفت دعواهم بشعارات الاستقلال والانعتاق .

وتبقى كلمة أخيرة :

هى كلمة للتاريخ قبل أن تكون لغيره، فهو لن يغفر لنا أن نقف على أعتاب القرن الواحد والعشرين لكى نتحدث عن الانعتاق من أسر الحضارة الانسانية الحديثة، وأن ننتهي بالتعبير عن دعوة قديمة بالباسها كل يوم ثوب جديدا، فتارة هى الدين، وتارة هى الاصلاح، وتارة هى الدستور، وتارة هى الاستقلال، بينما الأمر كله لا يخرج عن معنى واحد هو الانغلاق لا الانعتاق، والاستغلال لا الاستقلال، أما الانغلاق فحاشا لله أن أقصد به الشريعة، وأنما أقصد به من يصورون للجميع أننا خارجون عليها أو متآمرون ضدها، بينما هى مطبقة فى شتى المجالات عدا النزر اليسير لغياب الاتفاق بين أنصار هذه الدعاوى على رأى موحد حيالها، وإسقاط حضارة العصر لبعض المفاهيم مثل الرق والتسرى بالجوارى والتمتع بما ملكت الايمان، واما الاستغلال فأقصد به ان ننتهى عن مشاكلنا الاقتصادة المعقدة سواء فى مجال الديون أو الاسكان أو الأجور أو الأسعار بأسئلة من نوع، هل نحن مستقلون حقا ؟ هل نحن أحرار حقيقة ؟ وكلها أسئلة تستغل المأزق الذى نعيشه، وتدفع المجتمع كله إلي حلم وردي لا يعيش الا فى خيال أصحابه، ولا سند له من واقع أو تاريخ، ولا طائل من ورائه الا أن يصل الاخرون إلي مزيد من التقدم والاتفاق علينا، بينما نصل نحن إلى مزيد من التخلف والاختلاف بيننا.

انها حقا استقالة غريبة (*)

ما من مرة نذكر فيها القضاء المصرى، الا وخشع الفؤاد لتراث عريق فى العدل والاعتزاز والعزة، وما تناول القلم القضية التى أعرضها على القارىء الا لكونها تعدت دائرة القضاء إلى أفق القضايا العامة، وحفاظا على هذا التراث وحفظا له من شائبه عابرة، لا تضيره وان كانت تضره.

لقد تكرر فى الفترة الاخيرة صدور أحكام فى قضايا معينة مرفقة بحيثيات للحكم يعلن فيها القضاة أنهم قد تقيدوا بنص القانون التزاما بيمين أقسموه، لكنهم يجدون صدرهم ضيقا حرجا لاعتقادهم أنهم خالفوا نص المادة الثانية من الدستور، والتى تنص على أن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسى للقوانين، وهى شريعة تخالف – فى رأيهم – نص القانون الذى حكموا به .

وكما هو متوقع فقد أستغلت بعض الصحف الدينية هذه الحيثيات، ونقلتها من محراب القضاء إلى ساحة المزايدة السياسية، متوجة لها بعناوين مثيرة ومعممة، أما الاثارة فتتمثل على اعلان الرفض لكل القوانين الحالية وأما التعميم فيتمثل فى تصوير هذا الرفض وكانه صادر من جميع رجال القضاء فى مصر.

ما عليهم في هذا فهو متوقع، وما علينا – بل الأدق أن نقول وعلينا – واجب أن نشير إلى وجهين للأمر يمكن أن يكون محل أعتبار أو فى أقل القليل محل نظر.

(*) نشر فى جريدة الأهرام ٢/١٠/١٩٨٥.

أما الوجه الأول فهو أن نص الدستور موجه إلى السلطة التشريعية وليس إلى السلطة القضائية، وإلي أن ترى السلطة التشريعية ما تراه، يبقى واجبا على القضاء الالتزام بنص القانون وفاء ليمين أقسموه، ولتراث مصرى وعالمى التزموا بمنهجه، بل وأكثر من ذلك وفاء لنصوص الدستور الذى تمثل مواده فى مجملها منظومة للفصل بين السلطات.

أما الوجه الثانى للأمر، فهو ما يتعلق بحياد القاضى أمام القضية وهو حياد يلزمه بالحكم فيها وفقا لمواد القانون من ناحية وملابسات القضية كما ورد أمامه فى أوراقها من ناحية أخرى، فاذا ألزمته مواد القانون بالعقوبة، أعطته ملابسات القضية مبررا لتخفيف العقوبة أو تشديدها اذا سمحت مواد القانون بذلك، ويرى البعض أن اعتقاد القاضى بمخالفة نص القانون للشريعة الاسلامية، قد يؤثر على حياده فيدفعه لتشديد العقوبة ان كانت الشريعة أقسى، أو لتخفيفها ان كانت أرحم، وفى الحالين فان عاملا ثالثا قد أضيف إلى مواد القانون وملابسات القضية، وهو عقيدة القاضى الشخصية، وهى عقيدة تختلف بطبيعتها من قاض لآخر، وتؤدى - على الأرجح - إلى تفاوت الأحكام رغم وحدة الملابسات والظروف.

ربما هون البعض من شأن ما سبق، عن ظن بأن هذه ظاهرة مؤقته، أو بمعنى أدق موقوته بشبهة الخلاف أو بعض الاختلاف الحالية بين القانون والشريعة، وقد يغالى البعض فى حسن الظن فيظن أن الظاهرة إلى زوال، بمجرد تطبيق الشريعة فيما هو مختلف عليه، ذلك التطبيق الذى يزيل الحرج ويصلح الحال، لكن هذا محض وهم، بل بمعنى أدق محض عدم تمييز بين الشريعة والفقه، فقد تحولت أحكام الشريعة

إلى تراث فقهى ملك ناصيته أئمة مشهود لهم بالعلم والدين، و فى علمهم وبتدينهم، جاوزوا حد الخلاف إلى أختلاف المذاهب، وأجبروا التابعين عليى الاختلاف فى الأخذ منهم أو عنهم، وبدون الساعى إلى التثبت من حجم الاختلاف أن يرجع إلى فتاوى أبو حنيفة فى الخمر، وفتاوى مالك فيها، وقصر الأول للتحريم على النبيذ، وتوسع الثانى فى التحريم إلى كل ما أسكر كثيره، حتى يصل إلى نتيجة مضمونه أن تطبيق حد الخمر على مذهب مالك سوف يصل بالقاضى إلى حيثيات حكم معترضه لو كان حنيفًا، وأن العكس صحيح، وأن بين الموقفين من المتشابهات ما تبرره حنبلية القاضى أو شافعيته ويزداد الأمر تعقيدا لو أرتفع القاضى بعقيدته فوق المذاهب وذهب إلى رفض حد الخمر لكونه قد استند إلى قياس من على بن أبى طالب على حد القذف، وهو قياس قد يرى البعض أنه لا يجب الأخذ به فى مجال العقوبة، لكونه لا سند له فى نص قرآنى أو حديث نبوى شريف.

ليس الأمر اذن أمر غاية وانما هو أمر أسلوب، وليس أمر تطبيق للشريعة أو عدم تطبيق، بقدر ما هو أمر منهج يتسع أو يضيق، يتحسب بالعقل فيبتعد، أو يندفع بالعاطفة فيقترب أشد الأقتراب، ويثير باقترابه أسئلة حائرة، وقد يتجاوز ذلك إلى الوقوع فى مأزق حقيقى، ودليلى على ذلك القصة التى أسوقها للقارىء، والتى نشرتها احدى الصحف الدينية (النور - العدد ١٨٢) تحت عنوان (محكمة جنايات بنى سويف تناشد الرئيس باصدار قرار بتطبيق الشريعة الاسلامية وتنفيذها)، والتى ذكر فيها القضاة وهم ثلاث من المستشارين فى مقدمة حيثيات الحكم فقرة أفزعتنى، نصها (أنها - أى المحكمة - تفتقد ذاتها كمدا وحسرة أن طوعت قلمها باسم وفاء زائف ليمين حلفته، وباسم طاعة خاطئة فى غير

موضعها لولى الأمر)، واذا تجاوزنا الفقرة الأخيرة لأن طاعة القاضى تكون للدستور والقانون وليس لولى الأمر، فان الفقرة الأولى خطيرة الدلالة لأنه اذا استقر فى وجدان القاضى أن وفاءه لليمين الذى أقسمه زائف، لترتب على ذلك سقوط اليمين، لأنه يصبح فى هذه الحالة يمينا مغشوشا أو بمعنى أدق يمينا مردودا، وتدلنا على ذلك معاجم اللغة فى معنى الزيف، ففى لسان العرب (الزيف من وصف الدراهم، يقال زافت عليه دراهمه أى صارت مردودة لغش فيها، وقد زيفت اذ ردت)، ومادام حلف اليمين شرط لتولية القاضى، فان رد اليمين عن فعل (بالاستقالة)، أو عن يقين (بالاعتقاد فى زيف الولاء له) يفقد القاضى شرطا جوهريا لتوليه منصبه، ويترتب على ذلك اعتبار حيثيات الحكم السابقة بمثابة استقالة (مكتوبة) من المستشارين الثلاثة، يتعين على المجلس الأعلى للقضاء قبولها أو اتخاذ موقف بشأنها، ولا عبرة فى هذا بالسهو أو عدم القصد أو أنه التزايد الذى أملته عاطفة دينية مشبوبة، فلا السهو مقبول فى حيثيات الحكم، ولا عدم القصد مفترض فى القاضى، ولا ساحة القضاء محل لسطوة العاطفة مع خالص احترامى لعاطفة الدين، وعميق تقديرى لمحراب القضاء، وخالص عجبى لهذه الاستقالة المفاجئة لى وربما للمستشارين الثلاثة.

أنها حقًا استقالة غريبة ؟

رد علـى رد (*)

طالعتنا جريدة (الشعب) بمقال هادىء النبرة، موضوعى التحليل بليغ العبارة، عنوانه (أهى دعوة إلى مذبحة للقضاه)، رد فيه كاتبه الأستاذ مصطفى فرغلى الشقيرى رئيس النيابة العامة على مقال نشر لى بجريدة الاهرام عنوانه (أنها حقًا أستقالة غريبة) تعرضت فيه لما ورد بحيثيات حكم لمحكمة جنايات بنى سويف، نشرتها جريدة (النور) فى صفحتها الأولى وورد فيها أن هيئة المحكمة المكونة من ثلاثة مستشارين تتمزق كمدا لحكمها بالقانون الوضعى المخالف - فى رأيها - لاحكام الشريعة الاسلامية، وأن ذلك الحكم كان وفاء زائفًا ليمين أقسمه القضاة، وإعلان ذلك الاعتقاد فى حيثيات حكم منشورة، يفقدهم شرطا جوهريا لتوليتهم منصبهم القضائى، ويعتبر بمثابة استقالة مكتوبة يتعين على المجلس الأعلى للقضاء قبولها أو أتخاذ قرار بشأنها.

وردا على ما اثاره كاتب المقال من ملاحظات على مقالى أو جز رأيى فيما يلى :

أولاً : اننى لم أتطوع بنشر حيثيات الحكم والتعليق عليها، بل انحصر دورى فى التعليق على ما نشر من الحيثيات فى جريدة (النور) التى يصدرها حزب الأحرار، وقد أرسلت الجريدة مرفقة بالمقال المرسل

(*) أرسل لجريدة الشعب للنشر، ولم ينشر.

إلى الاهرام لتوثيقة، ولأن الجريدة سياسية دينية، فقد تم عرض الحيثيات وكأنها وثيقة سياسية تدين سياسية الدولة فى التقاعس عن تطبيق الشريعة الاسلامية، وهو أمر فى تقديرى محل نظر بل ومحل مراجعة، وصورت الجريدة هذه الحيثيات على أنها اعلان (القضاء المصرى) لموقفه من قضية الشريعة الاسلامية، ولعل السيد كاتب المقال يرى معى أن النشر بهذه الصورة، قد خرج بمحتوى الحيثيات من مجال التداول فى ساحات القضاء أو درجاته إلى مجال المداولة فى ساحة الرأى العام المصرى ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تنشر فيها مثل هذه الحيثيات فى مثل هذه الصحف والمجلات، بل حدث ذلك من قبل مرات ومرات، وتعدى ساحة الرأى العام المصرى إلى العام العربى كله كما حدث فى أحد اعداد جريدة (المسلمون) التى تصدر فى لندن.

من هنا كان التعليق واجبا، وكانت المناقشة واردة وكان ابداء وجهة النظر الأخرى - الغائبة - ضرورة.

ثانيًا : ان المقال الذى نشر فى جريدة الأهرام، كان محاولة منى للحفاظ على قدسية القضاء ومهابته، وكان الهدف منه صيانة هذه المهابة من الآثار الضارة لواقعة نشرت على الرأى العام ولم يتطوع أصحابها بتكذيبها، وأقصد بها اعلان زيف يمين القضاء على يد قضاة، وإذا لم تكن هذه استقالة فماذا تكون، وكيف يتسنى لقاضى أن يعتلى منصة القضاء بعد أن أسقط اليمين الذى أقسمه، وأهدره بإعلان زيفه، هذه أسئلة لم يتطوع كاتب الرد بالرد علينا، وأكتفى بقوله بأن هذه الأستقالة (صنعها وصاغها قلم الدكتور فرج فودة)، وكأنى أنا كاتب الحيثيات، وكأنى لم أمر مرور الكرام على بعض ما ورد فيها وكان يستحق التعليق والنقد، خاصة بعد أن نشر، ومنها ما ذكر من أن القضاة قد أصدروا

الأحكام (طاعة منهم فى غير محلها لولى الأمر)، ولعل السيد كاتب الرد يتطوع باجابتى عن كنه هذه الطاعة ومحلها من الوجود أو الشرعية، بل ولعل هذه هى المرة الأولى فى تاريخ القضاء المصرى التى يتطوع فيها قاض باعلان طاعته فى أحكامه لولى الأمر، وهى طاعة تطوعت بها الحيثيات دون سند من الدستور أو القانون. غاية ما فى الأمر، أن القلم هو الذى أطاع أصحابه طاعة فى غير محلها، كان الأولى بها أن تكون محل تداول ومساءلة بين جدوان ساحات القضاء، لكنها خرجت إلى الرأى العام على لسان من أيد، واستخدمها لخدمة هدف سياسى فأعطى العذر والحجة لمن يعارض، ولعلى لا أختلف مع كاتب الرد فى أن الاجدر بالمنع هو نشر الحيثيات لا نقدها بعد نشرها، وفيها ما فيها، بعض منه علقت عليه، وبعض منه أحجمت عن تناوله متصورا أن الاستقالة إلى قبول، أو فى أقل القليل إلى وصول، وأنتظاراً لخروج السادة القضاة إلى ساحة السياسة والرأى العام، حيث يجدون لعرض أرائهم ساحة أرحب، وأجد فى مجادلتهم حول هذه الاراء مجالا أكثر اتساعا.

ثالثًا : يتساءل كاتب المقال فى عنوانه (أهى دعوة إلى مذبحة للقضاة) وأرد عليه بأنها دعوة لإنقاذ القضاء من مذبحة، وأى مذبحة أكثر من حيرة المتقاضين بين قانون استندوا اليه فى سلوكهم ودفاعهم أو دعواهم، وبين فقه اسلامى لم يستقر أصحابه عليه، ورسخ فى وجدان من يحكمون، وأى مذبحة أعتى من أن ينفصل وجدان بعض القضاة عن لسانهم فينطق اللسان بحكم وينصرف الوجدان إلى حكم آخر وأى مذبحة أعتى من أن يتحدى القضاة قسم القضاء ويحكمون بزيفة ويخلعون من أعناقهم اعتقادهم بمشروعيته.

رابعًا : اننى أود أن أغلق النقاش حول هذا الموضوع تقديرا لما

أشار اليه كاتب الرد من حرصه على تداول ما يخص القضاة فى مجالسهم أو هيئاته، وعلى ذلك فانى أعتبر مقالى الأول بالأهرام بلاغا إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء وأعتبر الرد المنشور بجريدة الشعب بلاغا ثانيا موجها اليه، راجيا أن يصدر المجلس الأعلى للقضاء بيانا بأن الأمر موضع بحث أو تحقيق، خاصة بعد أن أصبح الموضوع متداولا أمام الرأى العام، مؤكدا ما أكدته فى مقالى السابق، وهو أننى أنحنى أحتراما لقدسية القضاء المصرى العريق، بل أننى أضيف إلى ذلك أننى أنظر للقضاة فى مصر على أنهم أشبه بالشهداء، حيث يتحملون ما لا طاقة لبشر على تحمله من جهد ذهنى ويطالبون فى ذات الوقت بأن يحفظوا للقضاء المصرى ما درج عليه من قيم ومُثل وتاريخ وذلك كله فى أسوأ الظروف المادية والمعنوية، وهو ما يرتفع بمكانتهم فى نظرى وفى نظر الجميع إلى أعلى عليين، لا أقول هذا تراجعا بل تأكيدا على ماسبق وأعلنت، ولا مجاملة بل اعلانا لحقيقة واثباتا لحق.

وتبقى قضية أخرى أثارها كاتب المقال خارج موضوع الاستقالة وحيثيات الحكم، وأقصد بها رده على ماذكرته فى مقالى من أن تطبيق الشريعة لن يقضى على ظاهرة التفاوت والاختلاف فى الأحكام أو حولها نتيجة لاختلاف الفقهاء حول الحدود سواء من ناحية الشروط أو الوجوب أو العقوبة، وقد أوجز كاتب الرد رأيه فيما يلى تعليقا على حد شرب الخمر

١ - تحريم الخمر مصدره القرآن.

٢ - عقوبة شرب الخمر مصدرها السنة وسندها حديث الرسول (من شرب الخمر فاجلدوه، وان عاد فاجلدوه).

٣ - مقدار العقوبة ثمانون جلده فى عهد عمر بفتوى على.

٤ – رأى الشافعى أربعون جلده.

٥ – من ذلك يتضح أنه ليس هناك أختلاف أو تضارب فى الأحكام.

وردى على ذلك فيما يلى :

١ – ما ورد فى ثالثا ورابعا ينفى ما ورد فى خامسا فاختلاف العقوبة بين ثمانين وأربعين دليل على الخلاف على الاحكام وليس دليلا على العكس.

٢ – ورد التحريم فى القرآن صحيح مع ملاحظة أنه ليس كل ما حرم محل لتطبيق الحد ومثال ذلك الربا وأكل الميتة أو لحم الخنزير وغيرها .

٣ – ان الحديث المذكور لم يرد فى صحيح البخارى أو صحيح مسلم وقد ورد فى سنن النسائى وسنن أبى داود كحديث ضعيف السند ونصه (من شرب الخمر فاجلدوه، ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه، ثم ان شرب فاقتلوه) وفى حاشية الامام السندى على سنن النسائى أن الأمر بالقتل منسوخ وهذا تضعيف للحديث، ولعل المجال يسمح فى حديث أخر ببيان ما ورد فى السنة بشأن الخمر وما أختلف فيه الفقهاء أو عليه.

وتبقى كلمة أخيرة وواجبة، وهى أن كاتب المقال قد أرتقى بلغته وموضوعيته إلى الحد الذى دفعنى للرد والحوار، وما أندر مانجد ذلك فى زماننا الردىء، الأمر الذى يستوجب منى فى نهاية الرد أن أشيد وأن أكرر الشكر.

الحابل والنابل والقنابل (*)

هذه وقفة مع النفس، ومحاولة للاعتراف بالخطأ، عن ادراك بأن الاعتراف بالخطأ أو ل خطوات الحل، ودون توقف عند من أخطأ وكيف، وعن تسليم بأن العلاج الآن هو الهدف، وأننا جميعا أمام الردة الحضارية واحتمالات الارهاب في سلة واحدة، أما صحيح الدين فلا أظن أن عاقلا يواجهه، أو أن نفسا طيبة تأباه، فهو من القلب في قرار مكين، وهو جد مختلف عن كثير مما تسمعه ونشاهده ونلقاه.

الخطأ الأول : أسلوب الحملات الاعلامية :

أخيرا وكالعادة هدأ كل شيء، قبلها تطايرات الكلمات الساخنة، وتبارت الصحف في الهجوم على التطرف، وكانت المناسبة مسيرة الشيخ حافظ سلامة التي وصفها بأنها خضراء، ووصفها معارضوه بأنها حمراء، واتفق الجميع على أنها ملونة، وفي مواجهه ذلك كله نشط الاعلام المصري، وأثبت أنه خبير في اخراج الحملات الصحفية، وهي حملات من نوع اعصار (جلوريا) [1] ، يأتي هادرا ثم ينتهي كان لم يكن، وترتفع بعد أصوات معاكسة، ربما في نفس منابر الاعلام، تصف من وصفتهم من قبل بالتطرف بأنهم حسنو النوايا، وأنهم ينحرفون أحيانا ، للارهاب

(*) نشر في أخبار اليوم بتاريخ ٢٣/ ١١/ ١٩٨٥.

(١) اعصار شهير يهب على شرق الولايات المتحدة الأمريكية.

واحيانا للفتنة ودائما ضد الشرعية، ليس عن خطأ منهم - معاذ الله - بل لتقصير منا، فنحن المخطئون لاننا نسينا أن نذكر لهم أن الاسلام دين الرحمة والعدل والكلمة الطيبة، وليس دين القسوة والبطش والارهاب.

حدث ما سبق بمناسبة المسيرة وبعدها، وحدث قبلها بعد حادث المنصة وحوادث أسيوط وحادث الذهبي وحادث الفنية العسكرية، وسوف يحدث باستمرار إلى أن ننتبه إلى أننا نفعل ما فعله البوربون في فرنسا من قبل وموجزه أنهم لم ينسوا شيئا، تماما كما فعلنا حين كررنا نفس الخطأ، ولم يتعلموا شيئا، كما هو واضح من تكرارنا للموقف دون استيعاب الدروس.

أما الخطأ فيتمثل في تبني أسلوب (الحملة الاعلامية)، تلك الحملة العالية النبرة، والتي يبدو ظاهرها أمنيا وطبيعتها سلطوية، ومظلتها حكومية، والتي تهب فجأة وتنتهي فجأة، ووسط المفاجأتين، ويبدو المشاركون فيها بالكتابة والفكر، عن ايمان وصدق مع النفس، وخوف حقيقي على الوطن وكأنهم أفراد في جهاز (الشرطة الفكرية). وتتحول مقالاتهم في نظر القراء إلى بلاغات، ويتحول كل منهم أمام الرأى العام إلى (مخبر) من نوع المخبرين الذين يظهرون في الأفلام المصرية القديمة واقفين بجوار عمود الانارة، وعلى أكتافهم معطف أصفر وفي يدهم جريدة وفي فمهم سيجارة يميلون بها على القراء، بينما تهمس شفاههم بالجملة التقليدية (تسمح تولعها)، وهي صورة رديئة لا ذنب لهم فيها، فالذنب كله أنهم نشروا مقالاتهم وسط (الحملة الاعلامية) وهو أسلوب يجب أن يتوقف وأن يحل محله أسلوب (الخط الاعلامي الثابت) الذي يتبنى فكرا واضحا واتجاها مستمرا، ونغمة اعلامية ثابتة لا تعلو

بالصوت المرتفع، ولا تهدأ بالصمت المندفع، ولاتتحول من النقيض إلى النقيض.

الخطأ الثانى : الاستدراج إلى حوار دينى - دينى :

اننا يجب أن نعترف بأننا أمام ظاهرة متشابكة يختلط فيها الحابل بالنابل بالقنابل، ووظيفتنا أن نواجه الظاهرة بأسلوبين متوازيين، أما الاسلوب الأول فيتمثل فى (الفرز والتجنيب)، وأقصد بالفرز التفرقة بين من يقبلون بصيغة العمل السياسى ومن يرفضونها، وأقصد بالتجنب استقطاب الراغبين فى العمل السياسى الشرعى فى منابر متاحة لهم يمارسون فيها العمل السياسى بحرية كاملة، وأما الأسلوب الثانى فيتمثل فى (التمييز والمواجهة)، وينصرف إلى الفريق الرافض بالفكر والرافض بالعنف، وأقصد بالتمييز هنا التفرقة بين الرفض بالفكر والرفض بالعنف، وأقصد بالمواجهة أن يكون الرد على العنف بالعنف، وعلى الارهاب بالقمع، ليس أنتقاما منهم، بل حماية للمجتمع ونظامه العام، ولا أعتقد أننى أتجاوز فى ذلك أو أتجنى، فالتجاوز هنا أن يعامل الجميع نفس المعاملة، والتجنى هنا أن نأخذ المعتدل بذنب المتطرف والمتدين بذنب الارهابى.

ان التهوين الشديد من حجم الظاهره، والتسطيح الفكرى لها بتصويرها على أنها خلاف حول صحيح الدين، والدخول نتيجة لذلك فى حوار (دينى - دينى) خطأ كبير، فالاسلام الصحيح يتحقق بالعقل لا بالمدفع وبالحوار لا بالقنبلة، وبمعايشة الواقع لا بالهروب منه، وبالتصدى لعلاج مشاكل المجتمع لا بتجهيله، وبالمشاركة بالقول والعمل لا بالاعتزال، وبالاجتهاد لا باغلاق الذهن، وبالتقدم للمستقبل لا بالبكاء على الاطلال،

وليس متصورا أن يقود المجتمع إلى عصر الفضاء من يتصورون التكنولوجيا بدعة وضلالة، ومن ينظرون لكبار المخترعين والمفكرين على أنهم رسل الصهيونية والامبريالية لضلال العالم، ومن يفرقون بين الخطأ والصواب بالاستخارة، ومن يخططون للمستقبل من خلال تفسير الأحلام، ومن لا يرون في الحضارة الغربية غير الدعارة والأيدز، والأهم من ذلك كله من يسعون لقيادة المجتمع والحكم دون أن يقدموا برنامجا سياسيا يحسمون فيه ما اختلفوا عليه بدءًا من اختيار الحاكم وانتهاء بالديمقراطية والأحزاب، والعجيب أنك تجد فيهم بعض المعتدلين، الذين اذا سألتهم عن البرنامج السياسي صمتوا، واذا سألتهم عن أمر أفتوا، فاذا سألت عن حظ الفتوى من الاجماع ران عليهم الصمت من جديد، ودعوا لك بالهداية، وسألوا الله أن يثبت قلبك باليقين.

هذه هي قاعدة الحوار وأرضيته، وأقصد بها أن الحوار سياسي بحت، وأن الهدف سياسي لا لبس فيه وأن الوسيلة هي التجاهل أو التعميم أو العنف نتيجة لافتقادهم لبرنامج سياسي واضح ومحدد، وعلينا أن نرد عليهم دائما بسؤالهم عن برنامجهم السياسي، وأن لا نمل تكرار السؤال عسى ربهم أن يهديهم وأن يهيئ لهم من أمرهم رشدا، فاذ هربوا من السؤال بالاحالة إلى *القرآن الكريم*، رددنا بأن القرآن في القلب، لكنه كما قال الامام علي لا ينطق بلسان، ولا يمنع من أختلاف، فقد اختلف المسلمون في عهد عثمان وفي عهد علي رغم وجوده بل ان الفتنة الكبرى بدأت عندما أرتفعت دعوة الاحتكام إلى *القرآن الكريم*، وهي دعوة أنكرها الامام علي ووصفها بأنها حق يراد به باطل، لسبب واضح لا لبس فيه، وهو أن الله جلت حكمته، وعلت قدرته، ترك للبشر تنظيم أمور حياتهم باجتهادهم، لعلمه وهو العليم أن أمورا سوف تجد لاسابقة لها، وظروفا

سوف تطرأ لا نظير لها في عهد السلف، وأن ذلك سوف يقود المسلمين إلى فريقين أولهما (وهم كثر) يشعرون بالعجز عن مسايرة العصر ناهيك عن الاجتهاد في أموره، ويجدون أن السبيل الأسهل أن يدمروا كل مظاهر الحضارة حتى يعود المجتمع إلى ما كان عليه في عهود السلف، وحتى ينطبق عليه ما أنطبق عليهم، ويرددون بينهم وبين أنفسهم مقولة مضحكة مبكية، مضمونها أننا اذا لم نلحق بالعصر فلنعد بالزمن إلى الوراء، وثانيهما (وهم قلة) يرون أن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحا وواسعا وأنهم مطالبون بالاجتهاد للمجتمع الجديد على اساس من العقيدة، وللاسف الشديد فان الساحة تكاد تخلو للفريق الأول، ويكفي ما أثارته قوانين الأحوال الشخصية التي نسلم جميعاً بحكم الشريعة الاسلامية فيها، وكيف شهدنا ثلاثة قوانين في عشر سنوات، وأثار كل منها ما أثار ولا يزال يثير، ذلك لأننا ودعنا الاجتهاد منذ زمن، واكتفينا بأن مالكا قال أو أن الشافعي ذكر أو أن أبوحنيفة أو أن ابن حنبل استحسن أو كره، ولا أعتقد أن مسلما واحدا يدعي لاحد من الأئمة الأربعة عصمة، أو يفترض أن احكامهم مقدسة أو أنها ترقى إلى مرتبة أصول العقيدة، هم بشر ورجالنا بشر، وهم متفقهون في الدين ورجالنا متفقهون، لكن الأربعة الكبار اجتهدوا لعصرهم، بينما آثر رجال عصرنا أن يجهدوا عقولهم بالمقارنة بين أقوال الأربعة وأحكامهم واختلافتهم واتفاقاتهم ...

وما بال الفتوى بتجهيل المجتمع وتكفير الحكام وحل الدم تصدر بسهولة ويسر، ويتطوع لها الفتيان من الأمراء، ويتصدى للدفاع عنها الصبية، ويتبارى في ساحتها الزعماء، كبارا وصغارا، شيبا وشبانا، وبينما الفتوى في أمور الحياة العامة عزيزة لا نجد لها أثرا، وصعبة لا يحتويها برنامج سياسي واضح أو يصدر بمجملها منهج فكري متكامل ؟

هذا هو السؤال وعليهم الاجابة ..

الخطأ الثالث : تركناهم فتركونا :

فى محاولة فردية منى ذهبت للأحياء التى تتركز فيها ظاهرة التطرف السياسى الدينى، وهى منتشرة فى أقصى شرق القاهرة الكبرى وأقصى غربها، وكنت أتمنى أن يكون رئيس الوزراء الجديد معى حتى يشاهد ما شاهدت، وحتى يقتنع بما أقترحه عليه.

زحام سكانى هائل، نسبة عالية من الشباب، وخدمات متدنية، والأهم من ذلك أنك لا تجد ساحة شعبية أو ناديا رياضيا أو مكتبة عامة، أو منتزها أو كشكا للموسيقى أو متحفا للفن أو ندوة ثقافية أو منتدى راقيا، وبعض هذه الخدمات ذات تكلفة محدودة وليس مطلوبا أن تكون على مستوى مرتفع ..

لقد شاهدت بعينى فى الأحياء الفقيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية أنهم يسورون الأراضى الخالية باسوار عالية من الأسلاك المربعة، ويدكون أرضها بالحمره، ويقيمون فيها مرميين لكرة السلة، ودورة مياة نظيفه، ترى كم يكلف ذلك اذا اقيم فى كثير من المساحات الخالية وسمح بتأجيره برسم ضئيل حتى يمارس الشبان نشاطا رياضيا، ولماذا لا نعطى أعفاء ضريبيا لمن يؤجر الدور الأول من المبنى ليكون مكتبة عامة صغيرة أو ناديا صغيرا به منضدة تنس طاولة وبعض الألعاب المسلية وتلفزيون وبعض الكتب الثقافية، وماذا يكلفنا اذا حولنا الأراضى التى تملكها الدولة فى كل حى من هذه الأحياء إلى مساحة خضراء بها بعض مقاعد، وأعدنا أكشاك الموسيقى إلى المساحات المتسعة منها بدلا من تركها خرائب أو دورات مياه مكشوفة أو مقالب للقمامة، وكم تتكلف الدولة

اذا نشطت مجالس المحليات والأحزاب السياسية فى أقامة المسابقات الرياضية والثقافية بين الأحياء والشوارع ولماذا لا يتوجه الفنانون فى مجالات الغناء والتمثيل والرسم والنحت لاقامة حفلاتهم ومعارضهم فى هذه المناطق لنشر الوعى الثقافى والفنى بها.

يجب أن تعترف بأن جزءا من هذه الظاهرة يعود لفشل المدارس فى أداء دورها التعليمى والتربوى لأسباب متعددة ومتراكمة، وأننا تركنا الشباب نهبا لأحد بديلين، اما الانحراف، واما التطرف، وان البديل الثانى يحظى بتشجيع الآباء رحمة بهم من البديل الأول، وأننا يجب أن ندرك أنه بجانب هذه الحلول الجزئية التى يجب أن تتوجه إلى هذه الأحياء فى المدن الكبرى، وتتوجه بنفس الصورة إلى القرية، علينا مسئولية أكبر، وان كانت تستغرق زمنا أطول، وهى أن نعطى شبابنا أملا فى المستقبل، وأن ندرك أن التطرف الذى نشهده فى بعض الشباب، هو فى مجمله تعبير عن انغلاق الواقع وندرة الأمل، وأن تقديم حلول مدروسة وواقعية(ولو جزئيا) لمشكلة الاسكان، انما يمثل خطوة على طريق دفع الشباب لقبول المجتمع وليس رفضه بالتكفير والانكار والتجهيل، وأن كل محاولة لعلاج الخلل فى هيكل الأسعار والأجور انما تمثل خطوة بناءة على طريق قبول الشباب للحياة وليس هروبهم منها تحت مسميات الاستشهاد أو الهجرة إلى الله، وأن كل خطوة فى سبيل أتاحة مناخ ديمقراطى أكثر رحابة تمثل خطوة على طريق الحل وتأمينا للمجتمع من الانفجار، وبالقطع فان الحديث فى هذا المجال يمكن أن يطول ويتشعب بما لا تسمح ظروف النشر لكن موجزه أن جزءا كبيرا من هذه الظاهرة أو المشكلة قابل للحل، وفى حدود المتاح والممكن...

ما سبق كان كما ذكرت فى البداية وقفة مع النفس، ومحاولة للاعتراف بالخطأ، وسبيلا إلى الحل، واجتهادا قد يخطيء وقد يصيب، وفصلا للحابل والنابل، عن القنابل.

لعلها محض مصادفة (*)

لولا أن الاستاذ فهمي هويدى ذكر اسمي، واستشهد بفقرات من أقوالى فى ندوة نظمتها ونشرتها مجلة (فكر)، ما كلفت نفسي عناء الرد، أو حاولت (عدل الحقائق)، أن جاز أن يكون هذا التعبير وجها مقابلا لما فعله الأستاذ هويدى فى مقاله (التطرف العلمانى) المنشور بالأهرام، وأقصد به قلب الحقائق، لا أقل وربما أكثر.

أما زهدى فى الرد لو أقتصر على الغمز فى، أو الاشارة إلى دون ذكر الاسم، وهو ما حدث منه أكثر من مرة، فمرجعه إلى سببين أولهما – أنني – أستعير نص كلماته فى مقاله الأخير – (لست أحسبني مؤهلا للاسهام فى مثل ذلك المستوى من الحوار) فالحق أبلج والباطل أعوج، وللقارىء عقل، ولمصر ضمير، وثانيهما رؤيتى للقضايا العامة وأنها أكبر من الغمز وأرفع من اللمز، وأبقى من الأشخاص.

نحن والتطرف :

لا أحسب أن هناك من يختلف حول مفهومى الاعتدال، والتطرف، فالاعتدال ينتهى حين تتحول الكلمة إلى رصاصة، والقبول بالشرعية إلى

(*) أرسل للأهرام ولم ينشر، وعلمت أنه أرسل للأستاذ هويدى للرد، فحفظه فى درج مكتبه، وله الحق.

بصدروعن غاليتها، والاحترام للقانون إلى انتهاكه، وأمام تنظيمات مثل (الجهاد) و (التكفير والهجرة)، تتحاور مع المخالفين بالخناجر، وتصفى الحسابات مع المعارضين بالقتل لا بالقول، يسهل علينا وصفها بالتطرف، ويصعب علينا بل يستحيل ان نقبل اكتشاف الأستاذ هويدى المثير لما أسماه (تنظيم الجهاد العلمانى)، الذى شرفنى بوضع اسمى ضمن أعضائه، وتهكم عليهم بتسميتهم الحكماء التسعة، وأعلن فى بداية المقال احتفاظه بالأسماء - حتى لا يحرج أحدا ولأن الله أمر بالستر (كذا !) - ثم ناقض قوله بذكر أسماء سبعة منهم موثقة بأقوالهم، وهم بترتيب نشر أسمائهم د / محمد نور فرحات، د / فؤاد زكريا، د / فرج فوده، د / الحبيب الجنحانى (من تونس وليس المغرب)، د / يونان لبيب رزق، لطفى الخولى، د / طاهر عبد الحكيم، وأضيف اليهم من لم يذكرهما كاتب المقال، وهما الدكتور وحيد رأفت (نائب رئيس حزب الوفد) والدكتور رؤوف عباس (رئيس قسم التاريخ بآداب القاهرة)، وحين تجتمع الأسماء السابقة لمناقشة مشكله التطرف السياسى الدينى، يصبح ذلك أرهابا فى نظر الأستاذ هويدى، ويصبح أجتماعهم تنظيما موازيا لتنظيم الجهاد فى تطرفه، ويصبح وحيد رأفت مناظرا لعمر عبد الرحمن، وفؤاد زكريا قرينا لعبد السلام فرج، ولطفى الخولى سماوى آخر، ونور الجنحانى ويونان وعبد الحكيم ورؤوف وفرج أمراء لجماعات الجهاد العلمانية، وهم يستحقون الوصف بالتطرف لانهم لا يعرفون غير القول سبيلا، وغير الرأى منهجا، وغير المنطق أسلوبا، وغير الشرعية اطارا، وغير الحوار وسيلة، وغير المستقبل هدفا، وغير وحدة الوطن غاية، وغير القلم سلاحا، وغير ضمير الوطن ملاذا.

من حق الأستاذ هويدى أن يصفنا بالتطرف، وأن يسمنا بالارهاب، لاننا نرفض أن تحكمنا سلطة دينية تفرض رأيها لكونه من وجهة نظرها حلالا، وترفض رأى المعارضة بحجة مخالفته لمعلوم من الدين بالضرورة، ولا تتحرج في تبنى رأى الخميني حين سألته صحيفة ايطالية عن رأيه في اعدام الأبرياء، فكانت اجابته، وماذا في ذلك ؟ اذا كانوا أبرياء حقيقة فسوف يدخلون الجنة، منطق هزله جد، وجده جد، يظنه البعض اجتهادا ونراه اثما، ويحسبه البعض الهاما ونستشعره كابوسا.

نحن في رأى الأستاذ هويدى متطرفون، وارهابيون، لاننا نحتكم في أمور السياسة والحكم إلى الدستور وليس إلى الكتب السماوية، ليس رفضا لها - معاذ الله - بل ارتفاعا بها، وتنزيها عن استغلالها في خدمة الاهواء، ومناصرة السلطان، وتبرير الهوى، وما أيسر أن نستدل على ذلك بحديث التاريخ وما أهون أن نستنبطه من حديث الواقع، ودونك معاهدة السلام التي يقبلها البعض منا، ويرفضها البعض، لكننا نحتج حين نقبل وحين نرفض بالمنطق والحجة، ونختلف عن إيمان بأن الرأى المخالف اجتهاد، قد يخطىء وقد يصيب، ولكنه لا يخرج وطنيا عن وطنيته، ناهيك عن دينه، وحسبك ما شاهدناه من أئمه كبار، ذوى علم وفضل، واجتهاد وفقه، واطلاع وتفقه، حين ناصر بعضهم بنصوص القرآن وصحيح السنة، ولم يخش المؤيد أو المعارض مغبة رأيه، لانه في دولة مدنية تسمح بتعدد الآراء، وتنوع الاجتهاد، واختلاف الرأى، بينما لوحكم فريق منهم لفر الفريق الآخر ناجيا بدينه ودنياه، وسحب فتواه، خوفا من اتهامه بالردة، أو الافساد في الأرض، ولعل الأستاذ هويدى وهو مؤيد لعودة العلاقات مع ايران بعد زيارته الميمونه لها (رغم حربها مع العراق العربى الشقيق)،

يتحفنا ببعض ذكرياته عن حديث المعارضة فيها، وعن حقيقة قتل خمسين الفا من المعارضين، ولعله يفسر لنا ذلك التطور التكنولوجى الهائل المتمثل فى استخدام الأوناش الالية فى شنق المعارضين، وهو ما تنقله لنا وكالات الانباء موثقا بالصور، بديلا عن بذل الجهد والوقت فى القتل بأساليب عفى عليها الزمن .

أحسب أننا جميعا - معشر الحكماء التسعة - مؤيدون للدولة المدنية، وبمعنى أخر مؤيدون لبقاء الحال على ما هو عليه من شكل للحكم أو أختيار بين الهوية المدنية والهوية الدينية، تحسبا مما ذكرت وهو بعض من كل، وتخوفا من فتنة تصيب الوطن كله، وتميز بين بنيه، وتفرق بين طوائفه، مهما أبلى الأستاذ هويدى فى بيان مدى السماحة فى معاملة أهل الذمة، لأن قصارى ما ينادى به رأى الآخرين - وهم كثر - أنه أخطأ ولم يجتهد، أو أنه أخطأ الحقيقة فى أقل من القليل، وأنكر الحق فى أكثره، ولعله يعرف يقينا أن الأصوات المختلفة معه، والمخالفة له : أقوى وأعنف وأقدر وأفعل، وأكثر جمعا، وأعلى صوتا، وأنه يمهد لها نصف الطريق، حين يهيىء الأذهان لقبول الدولة الدينية وهو أمر جد مختلف عن الدين، وفى تقديرى خارج عن اطاره، حين يخدر الأعصاب بالحديث عن سماحتها، وملاحتها، وعدلها، وفضلها وهو ما لم يحدث على مدى ثلاثة عشر قرنا، الا فى نصف قرن ان تحقق، أو نصف النصف أن دقق.

يرحم الله أبا حنيفة :

من حقى بعدما ذكرت أن أترحم على أبى حنيفة، وأن أتمثله فى مجلسه فى المسجد، مرددا كلمته المشهوره، آن لأبى حنيفة أن يمد قدميه، وأنا أقرأ أن مجموعة الحكماء، وكلها أسماء لها وزنها الفكرى والسياسى،

يمينا ويسارا سياسة وتاريخاً، فكراً ونضالاً، ترتفع من وجهة نظر الأستاذ هويدى فى سلم الارهاب درجات حين تقارن بالجهاد أو التكفير والهجرة لانهم (أى الحكماء) مجريون محترفون - أتخذوا مواقعهم عمدا ومع سبق الاصرار والترصد، بينما أعضاء منظمات التكفير والهجرة شباب مندفع سلك طريقه على سبيل الخطأ.

الاسلاميون والمصادفات السعيدة :

يتبقى فى تعليقى نقطتان غاية فى الاهمية، أولاهما ما يحاول الأستاذ هويدى ترسيخه فى الأذهان وعلى الالسنة بترديده لعبارة (الاسلاميون) مطلقا أياها على كل من رفع مصحفا حتى لو أخفى فى داخله خنجرا أو مسدسا، أو ستر به مطمحا سياسيا أو مطمعا دنيويا أو تاجر به فى رحلة شتاء أو رحلة صيف وذلك لعمرى مسىء غاية الأساءة، للاسلام أولا لأنه أرفع من أن ينسب اليه صوت ارهاب أو صدى ضيق أفق، ولنا ثانيا لأنه لا الأستاذ هويدى ولا غيره بقادر على أن يصف البعض بالاسلاميين فينفى عن البعض ونحن منهم هذه الصفة، ولكن من لا يوافق الأستاذ هويدى فى أفكاره ثالثا لأن الجميع ونحن منهم (اسلاميون).

وتبقى النقطة الثانية والأخيرة، وهى ما الاحظه من مصادفات سعيدة، حفلت بها مقالات الأستاذ هويدى المتتالية، وتوافقت جميعا لكى تشكل منهجا فكريا وعمليا واحدا وواضحا وهى مصادفات تبدأ بزيارته لايران، ثم دعوته لاعادة العلاقات معها، ثم اعلانه أن استقلالنا منقوص لاننا لم نطبق الشريعة بعد، ثم تركيزه على كتاب مغمور لمؤلف مغمور،

منقذا للكتاب من الركود، ودافعا لنجم جديد من نجوم الارهاب إلى الصعود، ثم دفاعه المستتر عن الشباب المندفع الذى أخطأ الطريق، ثم هجومه الضارى على (المجريين المحترفين المصريين المترصدين)، وهى كلها مصادفات قد تكون مقصودة وقد لا تكون، لكنه زمن عجيب فعلا، ذلك الذى تحفل فيه الصحف القومية بالمصادفات.

مع خالص الاعتذار (*)

أشهد أنني منذ سنوات طويلة، لم أقرأ فقرة قصيرة، حفلت بأخطأ تاريخية كثيرة ومثيرة، كما حدث عندما قرأت للأستاذ الكبير فهمى هويدى فى مقاله (انكار فى الحاضر واهدار للماضى) ما نصه :

« والذين جاءوا بعد معاوية كانواعلى الجملة أهل حكمة وسداد وعلم وحزم، مروان بن الحكم انتخب فى ظل شورى حقيقة، تمت فى مؤتمر عقده أهل الرأى بالشام، وأستمر ثلاثين يوما فى بلدة « الجابية » - بين الأردن ودمشق - حيث رجحت كفته على عبد الله بن الزبير وخالد بن الوليد وكان مروان شيخ قريش فى زمانه، وكبير بنى أمية، وعرفت عنه الكفاءة والشجاعة والتقوى، فضلا عن أنه يعد من الطبقة الأولى للتابعين، الذين تلقوا معارفهم على أيدى الصحابة.

ابنه عبد الملك، الذى تولى الخلافة بعده، كان من أعظم الناس عدالة، كما يقول ابن خلدون، فوق كونه من أفقه أهل زمانه، حتى أحتج الامام مالك بفعله فى كتابه « الموطأ » وفى عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك ظهرت عظمة الدولة الاسلامية، ويذكر له أنه لم يعهد بالخلافة من بعده لأحد من أولاده وانما عهد بها إلى أفضل أهل زمانه، عمر بن عبد العزيز

(*) أرسل هذا المقال للأهرام ولم ينشر، وقراءة المقال تفسر السبب.

الذى هو أجل من أن يعرف.

ولا نريد أن نستطرد، فنفصل فى بقية المسيرة الظافرة التى استمرت حتى العصر العباسى الأول ».

لقد حفلت الفقرة السابقة بالأخطاء التاريخية التالية :

أولاً : ذكر الأستاذ الهويدى أن الوليد بن عبد الملك عهد إلى عمر ابن عبد العزيز بعده والصحيح أن الوليد عهد إلى أخيه سليمان بن عبد الملك تنفيذا لوصيه والدهما عبد الملك بن مروان واستمر حكم سليمان بعد الوليد سنتين وستة أشهر وخمسة عشر يوما.

ثانيا : ذكر الأستاذ هويدى أن خالد بن الوليد كان منافساً لمروان بن عبد الحكم وعبد الله بن الزبير عندما أختير مروان فى « الجابية » والصحيح أن خالد بن الوليد مات قبل هذا التاريخ بأربعين عاما، وبالقطع فان الأستاذ هويدى يشاركنا الرأى فى أن أرواح الموتى لا تشارك فى الشورى، ناهيك عن المنافسة على الخلافة.

ثالثا : الحديث عن كفاءة مروان وتقواه ينقصه ما أجمعت عليه كتب التاريخ (راجع الطبرى وابن الأثير والمسعودى) من أنه كان وراء أخطاء عثمان، وأنه كان دائم الافساد لمحاولات على بن أبى طالب لاصلاح ما بين المسلمين وخليفتهم، وهو صاحب القول المشهور قبيل قتل عثمان (جئتم تريدون أن تنزعوا ملكنا من بين أيدينا، أخرجوا عنا - « الطبرى - جزء ٣ - ص ٣٩٧ ») ولعله أول قول يصف الخلافة بالملك وهو القول الذى عجل بفجيعة قتل ثالث الخلفاء الراشدين، ولا بأس أن نذكر

الأستاذ هويدى بما تجمع عليه كتب التاريخ من أن مروان كان صاحب السهم الذى أصاب طلحة بن عبيد الله، المبشر بالجنة، وزميل مروان فى جيش عائشة، وحسبنا ذلك دليلا على تقوى مروان، وصلاحه.

رابعًا : ساق الأستاذ هويدى واقعة اختيار مروان بن الحكم فى « الجابية » كمثال للشورى الصحيحة، وأوحى ظاهر لفظه بأن الأمر كان اختيارا بين مروان وخالد بن الوليد وعبد الله بن الزبير، أما خالد بن الوليد، فقد صححنا الأمر بالنسبة له، والصحيح أن المقصود هو خالد بن يزيد بن معاوية بين يزيد ولم يكن الأمر شورى كما ذكر الاستاذ هويدى بل كان مؤامرة أموية دبرها عمر بن سعيد الأشدق بعد وفاة معاوية بن يزيد (أو قتله على الأرجح) مقابل وعد من مروان بتوليته وليا ثانيا للعهد بعد خالد بن يزيد وذلك لمواجهة نفوذ عبد الله بن الزبير وسيطرته على أغلب ديار المسلمين عدا الشام، ويصف المسعودى فى كتابه مروج الذهب (جزء ٣ - ص ٩٥ - دار المعرفة) اختيار مروان فى الجابية بما يلى (وكان مروان أول من أخذها بالسيف كرها على ما قيل بغير رضا من عصبة من الناس - بل كل خوفه الا عددا يسيرا حملوه على وثوبه عليها، وقد كان غيره مما سلف أخذها بعدد وأعوان، الا مروان فانه أخذها على ما وصفنا)، اين الشورى أذن والايحاء بأن المسلمين قضوا شهرا فى الجابية فى الأردن يقبلون الأمر على وجوهه ويختارون بين ثلاثة يعرضون أنفسهم عليهم (مروان - وروح خالد بن الوليد - وعبد الله بن الزبير)، ولا بأس أن يعلم القارىء كيف أنتهى الأمر بشورى الجابية فلم تنقض خمسة أشهر حتى نقض مروان عهده لخالد ابن يزيد والأشدق من بعده، وأحضر حسان بن مالك، وأرغبه ورهبه، فقام حسان فى الناس خطيبا

ودعاهم إلى بيعة عبد الملك بن مروان وبيعة عبد العزيز بن مروان بعد عبد الملك بن مروان فلم يخالفه في ذلك أحد (مروج الذهب للمسعودي - جزء ٥ ص ٩٧).

خامساً : ليس صحيحا أن من عهد إلى عمر بن عبد العزيز هو الوليد، والصحيح أنه سليمان بن عبد الملك، وأسباب العهد إلى عمر لم تكن التقوى والورع فقط (ان سلمنا بهما)، بل يضاف إلى ذلك ثلاثة أسباب توردها كتب التاريخ، أولهما صغر أبناء سليمان بما لا يمكنهم من القيام بأعباء الحكم، وثانيهما أن الوليد (شقيق سليمان والخليفة السابق له) كان قد أراد نقض البيعة لسليمان خلافا لعهده لأبيه، وتولية ابنه من بعده، فعارض عمر بن عبد العزيز في ذلك، فحبسه الوليد في غرفة سد منافذها حتى يهلك أختناقا، ثم عفا عنه بعد ذلك وتراجع عن فكرة تولية ابنه، فحفظها له سليمان، وثالثهما أن عمر بن عبد العزيز لم يكن بعيدا عن الخلافة بحيث تصبح توليته مفاجأة، فوالده عبد العزيز بن مروان كان ولي عهد عبدالملك، ولولا وفاة عبد العزيز قبل عبد الملك لآلت اليه الخلافة ثم إلى عمر، ولما وصلت إلى الوليد أو سليمان، والمفاجأة الوحيدة في تولية عمر ابن عبد العزيز أنه كان صالحا بأكثر مما هو معروف عن بني أمية، وتقيا بأكثر مما هو مطلوب لخليفة من شاكلتهم، لعل هذا ما دفع سليمان إلى العهد بالحكم إلى يزيد بن عبد الملك بعد عمر بن عبد العزيز، حتى يفسد ما أصلحه عمر، فتعتدل الكفة ويستقيم الميزان، وهو ما حدث بالفعل دون زيادة أو نقصان.

سادسا : لعل أغرب ما ورد في الفقرة السابقة، حديث الأستاذ

هويدى عن عدل عبد الملك بن مروان وفقهه فى الدين وتقواه (حتى احتج الامام مالك بفعله في الموطأ)، ولعلى أذكره بأن اليد اليمنى لعبد الملك كان الحجاج بن يوسف الثقفى، الذى قتل من المسلمين ما لم تقتله جيوش الفرس أو الروم، والذى كان أول من رمى الكعبة بالمنجنيق، وهدمها على من فيها دون أن ينكر عليه عبد الملك ذلك، بل أن آخر وصايا عبد الملك لخليفته الوليد، أن يلزم الحجاج وأن يحفظ له صنيعته فى الدفاع عن ملك بنى أمية، ويؤثر عن عبد الملك ذلك أنه خطب عام حج سنة خمسة وسبعين للهجرة على منبر الرسول فى المدينة قائلا (والله لا يأمرنى أحد بتقوى الله بعد مقامى هذا الا ضربت عنقه) - راجع تاريخ الخلفاء للسيوطى - ولابن كثير فى كتابه الشهير (البداية والنهاية - جزء ٩ - مجلد ٥ - ص ٦٧) رواية طريفة تقول (أنه لما سلم على عبد الملك بالخلافة كان فى حجره مصحف فأطبقه وقال : هذا فراق بينى وبينك) وما دمنا فى مجال الحديث عن فقه عبد الملك وتقواه، فقد روى عنه أنه نهى عن ذكر عمر بن الخطاب وسيرته لأنه سيرة عمر فى رأيه (مرارة للأمراء - مفسدة للرعية) - المرجع السابق ص ١٧.

سابعًا : لعل القارىء يلاحظ أنتقال الأستاذ هويدى فجأة من ذكره لمعاوية إلى ذكره لمروان بن الحكم، متخطيا يزيد بن معاوية الذى حكم ثلاث سنوات وثمانية أشهر ونصف بينما لم تزد فترة حكم مروان عن ثمانية أشهر وخمسة أيام، حتى يتجنب ذكر مقتل الحسين أو واقعة الحرة التى استباحت فيها جيوش يزيد المدينة وقال فيها شعرا أنأى بمشاعر القراء عن ذكره، كما يلاحظ القارىء أيضا انتقال الأستاذ هويدى من عمر بن عبد العزيز إلى صدر الدولة العباسية متحاشيا ذكر يزيد بن عبد

الملك الذى قتله عشقه لجاريته (حبابه) ولهشام بن عبد الملك (الذى قتل يزيد بن على بن الحسين وصلبه عريانا) وللوليد بن يزيد الذى كان يهوى رشق المصحف بالسهام ويقول فى ذلك شعرا وكم أتمنى على الأستاذ هويدى أن يفعل ماذكر أنه يوده من استطراد فى وصف المسيرة الظافرة، غير أنى منصف له من حيث لا يحتسب، فمعاوية وعبد الملك والمنصور والمأمون عظماء ما في ذلك من شك، لكن ليس بمقياس الدين والعقيدة، بل بمقياس الدنيا والسياسة والحكم وهذا جوهر ما نختلف عليه، ويبقى علىَّ فى النهاية واجب الشكر للاستاذ هويدى لأن مقاله أتاح لنا تصحيح ما سلف من أخطاء وكشف عن تبحر الأستاذ هويدى، فى التاريخ الرومانى، ولعلها أخطاء مطبعية، أو لعلها كبوة جواد عظيم، ولا بأس ولا ضير، ففوق كل ذى علم عليم .

قــانــون الوكــالــة السياسية (*)

هذا حديث يخلط الجد بالهزل عن عمد، ويغلف الحزن بالدعابة عن قصد، وهو حديث موجه إلى الغرفة التجارية وأجهزة مكافحة التهرب الضريبي، وليس موجها بحال إلى المشتغلين بالعمل السياسي، وهوفي نفس الوقت محاولة متواضعة مني للإسهام في حل مشكلة نقص حصيلة الدولة من العملات الصعبة، وجوهر الحديث أقتراح محدد باصدار قانون لتنظيم الوكالات السياسية على غرار قانون تنظيم الوكالات التجارية، بحيث يسجل المشتغل بالعمل السياسي والمرتبط بدولة من الدول المحيطة بنا اسمه في جدول خاص تحت مسمى (وكيل سياسي)، ويسجل أيضا بصفة دورية ما يحصل عليه من هذه الدولة من أموال بصفته (وكيلا معتمدا)، الأمر الذي يترتب عليه أن تخضع موارده لضرائب الدخل والايراد العام، وأن يسبق اسمه الموضوع على مقالاته عبارة (وكيل سياسي معتمد لدولة كذا).

سوف يحل هذا عديداً من المشاكل، وسوف يوضح أمام القاريء ألوان المقالات ودوافعها، ولن يقف القاريء موقف الحيرة أمام اعلان أحد السياسين عن سعيه للمصالحة مع سوريا، دون أن يستجد في موقف

(*) أرسل للأهرام ولم ينشر.

سوريا جديد،أو أن يعلن آخر أنه سوف يتوسط لتصفية الخلافات مع الجماهيرية الليبية، دون أن تبدى ليبيا من حسن النوايا الا طردها للمصريين العاملين فيها، أو أن يعود قطب سياسي ديني من السعودية بأحدث طراز من سيارات المرسيدس، خالصة من الجمارك معلنا أنها خالصة (لوجه الله)، أو أن يعلن رئيس لأحدى الجمعيات الدينية أنه جمع أموال بناء المساجد الكبرى من تبرعات (المسلمين) بالخليج، في زيارة قصيرة الزمن، عظيمة العائد، أو أن تتوقف كثير من الاقلام (القومية) عن اعلان تأييدها للعراق، أو أدانتها للعدو الايراني، وفاء منها للشقيقتين العربيتين، اللتتين شاءتا أن تقفا في خندق واحد مع اسرائيل، لمساندة الثورة الايرانية في تهديدها لأرض العراق، بالسلاح لايران، وبالمال للمناضلين العرب.

قد يحتج معترض بالصعوبات الفنية التى تواجه هذا القانون، مثل الوضع القانوني للوكيل في حالة تعدد الوكالة أو بمعنى أخر الارتباط بأكثر من دولة، وفى رأيي أن التيسير واجب، وأنه من الممكن أن يسمح القانون بذلك مع اشراط كتابة أسماء الدول الموكلة جميعا تحت اسم الوكيل، ولا بأس من يذكر رقم البطاقة الضريبية تيسيرا لتحصيل حق الدولة، وقد يثير معترض أخر الوضع القانوني للوكالة (الداخلية)، بمعنى أن تتحدث قيادة وفدية عن الاخوان المسلمين بصفتها وكيلة عنها في ظل التحالف القائم بينهما، وفى رأيي أن العبرة في ذلك تكون بالتعامل المادى - ان وجد - مع أستبعاد الدفع بالعملة المحلية باعتباره (نفقات محولة) وقصر المحاسبة الضريبية على التعامل بالعملة الصعبة الواردة من الخارج.

ما سبق كان أجتهادا قد يخطيء وقد يصيب، لكنه ان أخطأ التطبيق فقد قصد كبد الحقيقة المحزنة التي يعيشها مناخنا السياسي الحالي، وقد يأخذ البعض المقال بجدية مسترشدا بقانون مماثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يأخذه البعض على محمل الدعابة، فتنطبق عليه المقولة الشهيرة (شر البلية ما يضحك)، وفي كل الأحوال فإنها رسالة أرجو أن تصل إلى من قصدت، والله والوطن من وراء القصد.

أبو المكارم ومكارم الأخلاق (*)

نشرت مجلة (الاعتصام) مقالين عنيفين (كعادتها) ردا على كتاب « قبل السقوط » ملأتها بعبارات لا تثير الغضب بقدر ما تبعث على التعجب وصدرتهما بأوصاف لى من نوع (طريد الوفد)، (عدو الشريعة) وهى عبارات تدل على ما يتحلى به بعض المتشدقين بالشريعة من خلق رفيع، وأنهته بعبارات ذكرت فيها (ما تزال الأيام تكشف لنا عن نوايا هؤلاء الذين لا يعرفون لدين حرمة، أو لفكر طهاره، أو لكلمة شرفا)، وكاتب هذه الكلمات الذى يفترض فيه، بمنطق المخالفة، أنه شريف الكلمة، طاهر الفكر، هو الدكتور محمد أبو المكارم قنديل.

وكاتب المقالين يذكرنى (بيوم أن خضت غمار الانتخابات ورأيت رفاقى على الدرب يضعون أمنية تطبيق الشريعة على رأس قائمة ما يتبنون من أفكار)، ويؤسفنى أن أذكره بأننى لم أخض غمار أى انتخابات حتى الآن، ولم أكن منضويا فى الانتخابات الأخيرة تحت راية أى حزب، حيث استقلت من الوفد فى ٢٦ يناير ١٩٨٤، وهى استقالة مكتوبة ومسببة ومنشور عنها بما لا يستقيم معه وصفى باننى " طريد الوفد " لأن من يقدم الاستقالة طارد وليس بطريد، الا اذا كان الأمر أمر سقط ألفاظ أو تدنى لغة، وهنا أشهد لمن كتبوا العنوان بالسبق والتجويد.

(*) نشر بالاعتصام (العدد السادس)، بتاريخ يناير ١٩٨٦.

ومرة أخرى يتساءل الكاتب في تعليقه على مباراة (نعم للمصحف والدين ... ولا للسيف والحكم)، أقول يتساءل (لماذا أقتحمت كلمة السيف هنا)، وأرد عليه بأنى أرد بهذا على رافعى شعار (الاسلام مصحف وسيف) وهو شعار يعلم الكاتب أن الاخوان المسلمين قد رفعوه منذ قامت دعوتهم فى عام ١٩٢٨، واتهام اقحام السيف مردود اليهم وعليهم، والفقرة التى ذكرت على غلاف الكتاب دعوة الفصل لا للخلط، والنزع لا الاقحام، وهى دعوة لمن لا يرون فى الاسلام الا سيفا مشرعا، فان عز عليهم ذلك أبدلوه لسانا سليطا، والاسلام عندى أعز، وهو فى حقيقته أرحم، وهو فى طبيعته أكرم.

والكاتب يعيد ويزيد، ويناقش ويفند، فى عبارة أوردتها عن اقتناعى بكون الدين أساسا من أسس المجتمع، ورفضى فى ذات الوقت خلط الدين بأمور السياسة والحكم، مؤكدا أننا (نسعد جميعا بتعليم الدين فى المدارس، وبآيات الله تتلى فى أجهزة الاعلام، وبالاحتفال بالمناسبات الدينية، وباحترام رجال الدين وتوقيرهم)، وقد تلقف الكاتب ذلك بالتجزئة والاستهزاء وناقشه بمنطق (هل الدين فى نظرك يا سيدى ان تسعد بالاحتفالات الدينية ؟)، (هل يسعدك حقيقة ان يتعلم أولادك أصول الدين ؟)، ولم يفته الغمز بوصفى بأننى (الباحث الفقيه السيد فرج فودة)، ثم انبرى رافضا عبارات (الحكم بالحق الالهى، والحكم الدينى، رجال الدين) مؤكدا أن مجتمع المسلمين لم يعرف الا (علماء الدين)، وأن هؤلاء العلماء لا يسعون للحكم، أو الولاية، فالولاية كما قال (أولهما سلامة، ووسطها ملامة، وأخرها خزى يوم القيامة) وهى عبارة مسجوعة، وليست بحديث أو بحكمة بليغة، وأنما هو قول منغوم على نسق (لولا

الملامـة يا هوى لولا الملامـة)، وهو يسـتـدرك بعد ذلك حـتى يترك الباب مـواربا لمفهوم الحكم الاسلامي أو الحكم بالاسلام فيقول (هذا بالنسبة لمن وليها حبا فيها لا رغبة في أقامة العدل) وهو يوضح مفهومه للحكم الاسلامي بأنه قد (انعقد الاجماع على أن يكون حكم المسلمين للقادر الكفء الذي ينهض باعباء الحكم ومسئولياته - صابرا محتسبا - محكما منهج الله، مسترشدا بفقه العلماء من أبناء هذه الأمة في كل ناحية من نواحي الحياة)، وهنا أتوقف لكي أناقش (الباحث الفقيه) السيد محمد قنديل موضحا له ما يلي :

أولاً : أن الكتاب كله حديث سياسة ودنيا وليس حديث دين وعقيدة، وهو يناقش مفهوم فصل الدين عن أمور السياسة والحكم دون أن يعني ذلك المطالبة بفصله عن الدولة وشئون الحياة، ويطالب الطرف الآخر في النقاش بدحض ذلك بالحجة والمنطق.

ثانيا : ان الحجة المطلوبة والمنطق المواجه يتمثل في أنكم ما دمتم تدعون لدولة دينية اسلامية فعليكم أن تقدموا لهذا برنامجا سياسيا يناقش الأصول والفروع، ويتعرض في ذات الوقت للقضايا العامة مثل نظم الحكم واسلوب تولية الحاكم واسلوب تنحيته ان حاد عن الصواب وهو الا أظن السيد العالم الفقيه عالما به أو مالكا ناصية القول فيه، وان كان فأهلا به ومرحبا وعليه البيان، وعلينا الرد، اما بالقبول والاستحسان، واما، ولا أريد أن أسبق الحوادث.

ثالثًا : لقد ذكرنا حقيقة واضحة وهي أن تجارب ما حولنا من دول في السعودية وايران وباكستان والسودان في عهد النميري لا تؤيد ما

يدعو اليه، وتؤيد ما أدعو أنا اليه، وقد كان استشهادى واضحا وتفصيليا بتجربة السودان التى هلل لها المؤيدون من علمائنا الاجلاء مثبتا ذلك بالنص والاسم، وعلىّ العالم الفقيه قنديل أن يرد على فى هذا وهو رد لا يخرج عن واحدة من اثنين، اما أن هذه تجارب تخرج عن اطار صحيح الاسلام، واما أنها هى كلها أو بعضها أو أحداها تمثل النموذج الصحيح للدولة الاسلامية ولكل رد رد.

رابعا : اتبع الباحث الفقيه منهجا حذرت منه فى كتابى حين احال كل ما نحن من مشاكل إلى الابتعاد عن تطبيق شرع الله (ص ٣٠ - المقالة الثانية) وردى على ذلك أنقله من كتابى (ص ٢١) حيث ذكرت (أن أمور السياسة لا يجوز أن تؤخذ بما تؤخذ به الآن من تسطيح وتهوين الأمور وسوء مفرط فى الاستدلال، فقد يجوز أن نأخذ من يصيب الافراد من خير على أنه ابتلاء، وما يأتيهم من شر على أنه اختبار، لكن اطلاق تلك الأحكام على أحوال الدولة وشئون السياسة خطأ جسيم، ربما ارتد إلى قائله حاملا له عكس ما قصد وغير ما أراد، وبوسع المقلب (وليس المتقلب) فى صفحات الصحف أن يجد الكثير من النماذج على ما ذكرت فمثلى لا يفهم، أيا كانت الدوافع، أن يتشفى واحد من كبار الدعاة فى مصرع رئيس سابق، ذاكراً أن الاغتيال انتقام الهى، ناسيا أنه مردود عليه بتساؤل ظاهرة سذاجة وباطنة حجة، عن قوله فى اغتيال الخلفاء الراشدين، واذا كانت هزيمتنا فى ١٩٦٧ غضبا الهيًا فما القول فى نصر اسرائيل ؟ هل هو رضاء من الله فى المقابل ؟، واذا كان تدهور مستوى المعيشة فى بلادنا سخطًا من الله لترك شرعه الصحيح فى القول فى أرتفاع مستوى المعيشة فى دول الغرب ؟ وأستطيع أن أستطرد

مع القارىء فى أسئلة لا طائل من ورائها الا أن نتعجب من اطلاق الأحكام دون ترو، والحكم على الأمور دون تحكيم للعقل، فليس كل أمر سيء سخطا أو ابتلاء، وانما أمور يسهل تحليل أسبابها ان أتت من فرد أو مجموعة، ويسهل مواجهتها بحلول عقلانية ان كانت ثمة مواجهة، دون أن ينتقص هذا من ايماننا أو يزيد، ودون أن نهرب من مواجهة المشاكل بأهون الأساليب، وأقصد بها الاحالة إلى الارادة الالهية، التى يجب أن يعلو التسليم بها وبقدرتها فوق هذه التفاسير، ولنا فى عام الرمادة أسوة، وفى طاعون عمواس أسوة، وكلاهما حدث فى عهد عمر، وعمر هو عمر، عهده هو العهد الذى يعلو على شبهة غضب الله على عبادة المؤمنين، ولنا أيضا أن نقف وقفة هادئة، مع الهاتفين فى كل مرة يصيبنا فيها ضر أو ضنك، بأن هذا عقاب الله عل تركنا لشريعته، تلك التى لوطبقناها لأبدلت ضرنا خيرا، وضنكنا غنى، ذاكرين لهم أن فى حجتهم كثيراً من الوهن، وأنها مردود عليها بأن تطبيق الشريعة انما يصدر عن الرغبة فى تطبيقها وليس عن التوسل به إلى غنى أو رفاهة، وأن ما يحدث فى أيامنا يسهل تفسيره بأنه محصله لأسباب قد تتعلق بقصور فى اسلوب حكم، أو تقصير فى الاخذ بأحسن السبل، وهما أمران يمكن أن نجد لهما حلا اذا قست على أمور الدنيا دون أن تهمل فى وجدانك أعظم ما يهبه الدين، وهو الضمير، وبأختصار فهذه قضية وتلك أخرى).

وتبقى كلمة أخيرة موجهة للباحث الفقيه ...

لقد أجهدت نفسك فى الكتابة وأجهدت نفسى فى الرد دون أن نصل إلى كلمة سواء، ربما لأننى احتكمت للعقل وهو احتكام عسير على

البعض، وكم كنت أتمنى أن تدخر جهدك لما فيه صالح الاسلام والمسلمين بأن تحاول تقديم برنامج سياسي للدولة الدينية التي تتصورها أو دستورا ينظم أمورها أو حلا للخلافات الفقهيه حول الحاكم وهل يكون قرشياً أم لا، وحول الشورى وهل هي ملزمة أم لا، وغير ذلك من الأمور التي تهرب منها ويهرب منها الجميع إلى الاختيار السهل، وهو أختيار النقل لا العقل، والتكفير لا التفكير.

ألزمني بالحجة أيها الفقيه أن أردت، ورد على ما سبق واستعد لما سيأتي ان استطعت ورد على ما ورد بالكتاب من أمثلة في التاريخ الاسلامي لا أظن أنك تنكرها، أما محررو الجريدة الذين اختاروا عنوان المقالين فاليهم أوجه كلمة هادئة ...

إن كان الأمر أمر تجاوز في اللغة أو سقط في العبارات، أو ألفاظ مقذعة فلا تتوقعوا جزاء إلا من جنس العمل، وان كان الأمر أمر اسلام فاني أعلن أن الاسلام ظل وسوف يظل قبلكم وبعدكم دين السماحة والمحبة والدعوة بالتي هي أحسن، وان كان الأمر أمر سياسة فقد دخلتم في ساحة لستم فرسانها ولا تملكون أساليبها ناهيكم عن قاموسها، واذا كان الأمر أمر تقدم بالمجتمع فلن يكون ذلك بالسواك وتكحيل العينين، وحمل حجاب الحصن الحصين، وترديد الأقوال المأثورة أو المنثورة من نسق لولا الملامة كما سبق وأسلفتم ورددت، فأدوات التقدم هي العلم لا الدروشة، ودراسة واقع العصر لا الهروب منه، والعمل لا اطلاق البخور، وأشياء أخرى أعتقد أنني سوف أجد مجالا لارشدكم اليها يوما ما، مادام حديثكم متصلا وحوارنا مستمرا أدعو الله أن لا ينقطع، وأن لا تنقطع لكم عادة، وأن يهديكم إلى سواء السبيل.

شجاعة فى غير محلها (*)

هذا قاض شجاع (١)، يهوى أن يضحى بمنصبه دفاعا عما يعتقد أنه الحق، وللناس فيما يعشقون مذاهب، وقد نقدناه فى مقال سابق منذ عام ونصف عنوانه (أنها حقًا استقالة غريبة) حين وصف يمين القضاء الذى أقسمه بأنه يمين زائف فى حيثيات حكم، ونقدنا البعض بحجة أننا نتعرض للقضاء، متجاهلين أننا تعرضنا لما نشر على الملأ وملأ وجداننا عجبا ودهشة، ولعل الناقدين اليوم يجدون لنا عذرا، ونحن نعرض لظاهرة ما نظن أن لها سابقة فى تاريخ القضاء المصرى، وما لا نتمنى أن تكون لها لاحقة، فقد نشر سيادة القاضى، الذى تحدثنا عنه سابقًا، مقالا فى جريدة الأحرار، توجه باسمه مسبوقا بلقب المستشار، وزانه بصورته، وعنوانه (عبود الزمر .. منطلقا من الاسلام نناديك)، وهو مقال مشبوب العاطفة، مثقل بالشجن، موجزه أنه – أى عبود – أشرف الشرفاء، وحامل اللواء، وأنه – أى المستشار – معه قلبا وقالبا، وقد يرى بعض المفكرين والسياسيين ان عبود مجرم وقد يراه البعض منهم بريئا، لكن ما يراه القاضى يختلف باليقين فالفيصل لديه بين الاجرام والبراءة ليس خيطا

(*) أرسل هذا المقال للأهرام ولم ينشر.

(١) المقصود هو المستشار محمود عبد الحميد غراب.

رفيعا، بل سدا منيعا، هو حكم القضاء النهائى الثابت، فالحكم عنوان الحقيقة، وإذا كان أحد القضاة يرى فى عبود المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة مرتين، بريئًا، بل وبطلا يستحق منه المساندة والتأييد، وقائدا يستحق أن يقف الجميع - ومنهم القاضي ومن معه - وراءه، وأن يدعو للثبات والايقان بالنصر، فتلك لعمرى - كما يقولون - قاصمة الظهر، ولا يغني عن السيد المستشار عبارة بثها بين السطور، ذكر فيها (أن حكم القضاء واجب الاحترام لكن أسلوب التنفيذ ومنهجه واجب عدم الالتزام بل الصد والانتقام)، فنحن نرى، وسوف يرى القارىء معنا، أن السيد المستشار لم يحترم أحكام القضاء، ودليلنا عبارات المقال نفسها، فالزمر فى تقدير المستشار (أخ مسلم فى الله - رجل مناضل فى الاسلام - سيف مصلت على رقاب أعداء الله من طواغيت البشر)، وهو يستحق من سيادة المستشار أن يناجيه قائلا (اننا معك فى كل مايجيش صدرك، ويعتمل فى قلبك، ويثور فى ذهنك، نحس باحساسك، نكتوى بنارك، نشعر بعذابك، نسمع أنينك، وأنات فؤادك، ورغم السلطة وما فيها من بهر نوجه اليك هذا النداء)، وهكذا أصبح الرجل المدان فى التدبير لقتل الرئيس السابق وغيره فى حادث المنصة، والمدان بعدها فى قتل (طواغيت البشر) من ضباط وجنود الشرطة الأبرياء فى أسيوط صباح العيد، فارسًا مغوارا، يكتوى بنار عذابه المستشار، وما باله لا يوصف بذلك، ولا يكوى كذلك، وهو بنص ألفاظ المقال (متبع وليس مبتدعًا، مجاهد فى سبيل الله، آمر بالمعروف، ناه عن المنكر، مناصح للأمير والقائد والخارجين والمارقين)، وما دام السيد المستشار يراه كذلك، فلا

(*) أرسل هذا المقال للأهرام ولم ينشر، وقراءة المقال تفسر السبب.

بأس من أن يناجيه نجوى تتفطر لها القلوب وتنوب فيها حشاشة الصدر، حتى أن الكلمات تكاد ترتعش والعبارات توشك أن تشى بالدمع الهتون، وهو يشبهه بالرسول، ويبشر بالانتصار على السلطان الحاكم، وأقرأوا معى (أنت على الدرب تماما « والله ياعم لو وضعوا الشمس فى يمينى والقمر فى يسارى على ان أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه »، لست آلة صماء، ولا ترسا فى جهاز السقوط مثلهم (؟)، ولكنك قائم بذاتك، ولست رمزا لعائلتك أو قريتك أو محافظتك فحسب بل للاسلام والجهاد، والصبر والثبات وستكون الشريعة الاسلامية بك وبأمثالك (؟) - يوما فى جميع أرجاء مصر شاهدة على قوة إيمانك تطبق وتنفذ رغما عن السلطان الحاكم)، وهكذا يصبح العنف شرفا، والقتل جهادا، والتدمير ثباتا، على يد من لا يرون فى الاسلام السمح الا سيوفا مشهورة وقبورا محفورة، وأكفانا منشورة، ولا يترك سيادة المستشار لنا فسحة من حسن الظن بما يقول، أو سوء الظن بمن ادين، فيخاطبه بنص صريح فى نهاية المقال قائلا (ثق أنه على أيدى أمثالك من الشرفاء ستنتهى باذن الله مذابح الشريعة التى نصبها أعداء الله) ...

ياسبحان الله، المدانون بأحكام القضاء فى نظر المستشار شرفاء، والحكام أعداء الله ومذابح الشريعة تملأ الأرجاء، والحل فى يد عبود ورفاقه، فهو به جدير، فمن يمناه انطلقت القنابل، ومن يسراه انهمر الرصاص، ومن ذهنه خططت المذابح، وعلى يده سقط الأبرياء، وليس مهما لدى سيادة المستشار أن القضاء أدانه، أو أن حكما قاطعا صدر عليه، فالرجل رجل ثورة، ومقاله أو بيانه - لا فرق - يدعو لما هو أكثر من تأييد عبود، أنه يدعو إلى (الزلزال)، لا أقل ولا أكثر حين يقول (ولكن على

الوجه الآخر تمتلىء نفوسنا بحقد يغلى، ونفس تمور، وزلزال عاصف أسود ضد تلك السلطة الشاذة النادرة التى غبرت السماء، وأنزلت البلاء وعممت الفساد).

والله خير حافظا :

الله خير حافظًا ممن يأتمنهم المجتمع على أقدس أقداسه وهو محراب العدل، فيهينون أحكام القضاء، وينعتون المجرمين بالشرفاء ويمجدون قتل الأبرياء، ويتنادون بالثورة دون مواربة أو خفاء، وحسبي ما عرضت من فقرات فى المقال، ففيها ما يكفيها، وفيها أيضا ما يكفينى ويكفى القارىء ويغنيه عن ايضاح، وهى فى مجملها اشارة خطيرة، لتجاوز خطر، فى قطاع خطير له كل الاحترام والمهابة، وما كان أغنانا عن الخوض فى هذا الأمر، تقديرا وعرفانا واجلالا لولا أن البعض يهوى المغامرة ويستمرىء الاندفاع ويلجئنا إلى الدفاع، ليس عن أنفسنا فقد وهبناها للوطن منذ زمن، ولكن عن محراب جليل، واجب سدنته أن ينفذوا القانون، لا أن يضعوا أنفسهم تحت طائلة عقابه.

الصباحي يشترى البضاعة (*)

نشرت جريدة حزب الأمة موجزا للندوة الاسبوعية للحزب عنوانه حوارا ساخن مع « الداعية الاسلامي » (عبد الله السماوى) بدأ فيه الشيخ السماوى حديثه بقوله (أنني سأعرض شيئا من بضاعتي ولا أدرى هل سيكون مناسبا أم لا)، وانطلق السماوى في عرض (البضاعة) بتعريف المقصود بالمجتمع بأنه الكيان المعنوى الذي يتميز عن جماعة (الذئاب والثعالب والأفاعي) وأنه عندما يقول أن المجتمع جاهلي كافر أو أن الدار جاهلية فهو لا يقصد الأفراد بأعيانهم، وانما يقصد الراية المرفوعة، وقد ذكرت جريدة الأمة في أعقاب هذه العبارة أن أحد أعضاء الحزب ساله قائلا حتى لو كان السلطان هذا يصلى ويصوم ويقول انى من المسلمين، فأجاب الشيخ السماوى لو صلى وصام وقال انى من المسلمين فهو جاهلى، وساله أعضاء حزب الأمة عن معنى الجاهلية فأجاب بأن الجاهلية مأخوذة من الجهل بالحق لأن الامام ابن تيمية قال أن من لا يعلم الحق فهو جاهل.

وواضح من عدم تسلسل الحديث أن البضاعة اشتملت على اتهام (السلطان) بالجهل، ولم يشفع له في نظر الشيخ السماوى أن يكون

(*) أرسل للأحرار ولم ينشر.

مصليا وصائما وأن يعلن اسلامه على الملأ .. وقد يكون مفهوما أن يعرض الشيخ السماوى بضاعته، بل ومن المنطقى أن يكون ما سبق هو مضمون بضاعة الشيخ (السماوى)، لكن الملفت للانتباه هو تعليق الأستاذ أحمد الصباحى رئيس الحزب على هذه (البضاعة) حيث ذكر بالحرف (الحمد لله)، لقد وجدنا فى هذه الليلة ضالتنا - ففى صباح السبت الموافق ٢٨ يوليو ١٩٨٤ كتبت « الأخبار » أن الاسلام أو الفلسفة الاسلامية قد أنتهت وان الاسلام هو عقيدة وشريعة فقط وقد وقفت الفلسفة الاسلاميةS عند ابن رشد - ولقد سمعنا فى هذه الليلة من الشيخ السماوى فلسفة عريقة للاسلام، ولكن ماذا يبقى بعد الفلسفة، ماذا نعمل، هل نسمع كلاما ونعيش فى كلام آخر، فلقد قال الرسول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده أو بلسانه أو بقلبه). وواضح من كلام الأستاذ الصباحى أنه قد اشترى البضاعة، بل وجد فيها ضالته، وأن عقد الشراء قد تضمن نصوصا أهمها أن المجتمع جاهلى وأن السلطان جاهلى وأن ذلك كله منكر ينبغى تغييره بالقوة اى باليد، فان لم يكن فبغيرها من وسائل أضعف الايمان، وأن الفلسفة الاسلامية التى هيىء للبعض أنها توقفت عند ابن رشد قد وجدت ضالتها أخيرا لدى الشيخ السماوى.

لقد حرصت على أن لا أغير حرفا من الكلمات المنشورة، كما حرصت على أن يكون استنتاجى مطابقا لنص ما قيل حرفيا، ولم أقصد على الاطلاق أن أستعدى السلطات على أصحاب هذه المقولات، وأنما ارادت أن أعرض على الرأى العام نموذجا فكريا أحسب أنه بالغ التهافت والخطر فى آن واحد ..

انه من السهل أن نهرب من مشكلات التضخم والدعم والاسكان والتعليم والطفولة وغيرها إلى الصراخ بأن المجتمع جاهلي، ومن السهل إن نتخلص من مطالبتنا بالمشاركة في حل المشكلات إلى الدعوة لتغيير نظام الحكم بالقوة، ومن السهل أيضا أن نتهم السلطان بالجهل بدلا من أن نمد له يدنا فيما أصاب ونرفع أصواتنا بالنقد فيما أخطأ، لكن السؤال الصعب الذى أشك في أنه قد خطر على بال الأستاذ الصباحي وهو يشترى البضاعة هو - وماذا بعد ؟ هب أننا سلمنا معه بأن المجتمع جاهلي وأننا غيرنا نظامه، وأزلنا سلطانه، ماذا في جعبته هو وفيلسوفه لاعادة البناء ؟ ...

أرجو أن يكون هذا التساؤل مقدمة لحوار لا نتراشق فيه بالعموميات وانما نتحاور فيه بالحلول الواقعية، وسوف أكون أسعد الناس بالمشاركة في حوار بين الفكر، والبضاعة.

حوادث أسيوط وتداعيات السقوط (*)

« السائرون خلفًا، الحاملون سيفا، المتكبرون صلفا، المتحدثون خرفا، القارئون حرفا، التاركون حرفا، المتسربلون بجلد الشياه، الاسود ان غاب الرعاة، الساعون ان أزفت الآزفة للنجاة، الهائمون فى كل واد، المقتحمون فى مواجهة الارتداد المنكسرون المرتكسون فى ظل الاستبداد، الخارجون على القوانين المرعية، لا يردعهم الا توعية الرعية، ولا يعيدهم إلى مكانهم الا سيف الشرعية، ولا يحمينا منهم الا حزم السلطة وسلطة الحزم، لا يغنى عن ذلك حوار أو كلام، والا ... فقل على مصر السلام ».

لم أفاجا بما يحدث الآن فى أسيوط أو المنيا أو طب القاهرة، ولن أفاجا اذا حدث ما هو أسوأ، فقد نبهت إلى ذلك مراراً وتكراراً ومنذ زمن يصل إلى عشر سنوات، فى كتب ومقالات وندوات وأحاديث، دون أن ألقى غير أبتسامة تشى بعبارات من نوع (أنت تهول الأمور – ليس الأمر بهذه الدرجة من الخطورة، أنهم حسنو النوايا وأن أساءوا التعبير)، وخلال هذه السنوات العشر حدث اغتيال السادات على يد مجموعة محدودة من منغلقى الذهن، دخلوا ساحة السياسة لأول مرة من باب اغتيال الرئيس، وبعدها حدثت حوادث أسيوط وسقط العشرات من قتلى الشرطة، وتحولت

(*) نشر فى مجلة روز اليوسف بتاريخ ١٢ مايو ١٩٨٦.

محاكمة القتلة إلى ساحة ارتفع فيها صوت امامهم الشيخ عمر عبد الرحمن بالتحذير والنذير، بالوعد والوعيد، للجميع دون استثناء بدءا من رئيس المحكمة ونهاية برئيس الحكومة، وانتهت المحاكمات إلى تبرئة (الشيخ الجليل) والحكم على الكثيرين بالبراءة .

خلال ذلك رفضت نقابة المحامين قبول عضوية قاضى محاكمة الاسلامبولى ورفاقه بحجة أنه قصر فى أعطاء المحامين حق الدفاع الكامل، حين تدخل لا يقاف مهزلة اتهام رئيس الدولة الراحل الشذوذ، ولم يناقش أحد هذا الأمر، ولم ينتبه أحد إلى مغبة أن يصبح مصير الرجل عبرة وعظة للآخرين، واضطر الرجل على حد ما سمعت إلى البحث عن عمل خارج حدود مصر، ولم تقصر الدولة فى المشاركة فى اثبات سعة صدرها وقدرتها على تحمل الضربة تلو الضربة، وامتصاص الخروج على الشرعية والقانون فأصدرت قرارها بتأجيل قضية الجهاد المتهم فيها نحو تسعين عضوا فى السجن فيما سمى (بالمصالحة بين الدولة والجماعات)، وأغلبهم الآن بحمد الله فى أسيوط والمنيا يشعلونها نارا، ويقودون ما نسميه على أستحياء بالحوادث المؤسفة.

واذا كانت الذكرى تنفع (الحكومة)، فسأحاول أن أذكرها وأذكر القراء بمسلسل التداعيات التى أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه اليوم، لقد أدى الاعلام دورا رائدا فى التحضير لأنفجارات التطرف التى تشهدها الساحة المصرية الآن، ويكفى للدلالة على ذلك أن أشير إلى صحفى معروف ساجلنى مساجلة عنيفة حين أدنت حادث الشيخ محمود طه زعيم الاخوان الجمهوريين بالسودان وغيره آخرون منهم من يسخر عموده اليومى ومقاله الاسبوعى للنقل عن شيخ جليل ومن حقه بالطبع أن يتدين أو يتصوف أو يجتهد، لكنه من حق القراء أيضاً أن يعثروا على شعرة

معاوية بين الاعلام السياسي والدعاية الدينية.

أما أوسع الصحف انتشارا فقد خصصت صندوقا يوميا أسبوعيا ثابتا لأحد كتابها دعا فيه مرة لتعود العلاقات مع ايران متحديا مشاعر التضامن العربي الشعبية والرسمية مع العراق، وادعى فيه مرة أخرى أننا لم نحصل على استقلالنا بعد لأننا محتلون بالشرائع المستوردة، وأن حصولنا على الاستقلال رهن بتطبيق الشريعة الاسلامية، وهو ترديد أكثر بلاغة في اللغة العربية، وحنكة في التناول، لنفس مقولات محمد عبد السلام فرج في كتابه (الفريضة الغائبة) حين ادعى أننا محتلون بشريعة (الياسق) قياسا على ماطبقه التتار، وحين تطوعت بالرد والمناقشة اعتذر المسئولون عن عدم النشر.

هذا عن الاعلام فماذا عن المعارضة ؟

لقد تحولت صحيفة الاحرار إلى صحيفة دينية تنافس شقيقتها(النور) في دعاوى الردة الحضارية والتعصب الديني، ويكفي مانشره رئيس تحرير الاخيرة في مقاله الأخير، موجها لوما عنيفا لجريدة الأخبار لنشرها خبر سقوط الترابي في السودان، وحجته في اللوم التعنيف والتقريع أن الأستاذ سعيد سنبل رئيس تحرير الأخبار (من النصارى) .. هذا عن الاحرار، أما عن الشعب فقد رأس تحريرها ماركسي سابق، متطرف ديني لاحق، لا يرى خلاصا الا بتحويل مصر إلى دولة دينية، أما الأمة التي تصدر من حين إلى حين، فقد تخصصت في الدعوة للشريعة الاسلامية والكرة الصاروخية، ولم يشأ الحزب الوطني الحاكم أن يترك الساحة دون اسهام فأصدر جريدة اللواء الاسلامي المعلنة بجلاء عن توجهها لتطبيق الشريعة كمدخل لمصر الاسلامية، والتي عقدت

فى عـددها الأخيـر ندوة تكفـيـر وردّة للدكـتـور يوسف ادريس على يد مـجموعة من علمـاء الدين الأجلاء، وأخيرا انضم الوفد إلى الركب، حين نشر حادث (شعبان) فى اسيوط على نحو مختلف للحقيقة، حين صوره على النحو التالى (أمسك المخبر شعبان من رقبته، وصوب مسدسه إلى راسه، وأطلق الرصاص فتناثر مخه إلى الخارج) والحادثة كما صورتها الصحف القومية تختلف عن ذلك كثيرا ، وتبدو منطقية أكثر، فقد تصدى المخبر وزميله لأربعة يلصقون المنشورات بقصد منعهم فاعتدى المتطرفون عليه بالمطاوى، فكانت النتيجة أن أطـلق المخبر رصاصـة استقـرت فى رأس (شعبان)، والعالمون بما يحدث فى أسيوط لا يجدون فى حادث الاعتداء بالمطاوى الا مداعبة رقيقة من الجماعات لأحد رجال الشرطة.

هذا عن المعارضة فماذا عن الدولة ... وهو الاخطر ...

فى نفس حادث شعبان أرسلت طائرة لانقاذه وقطع وزير التعليم العالى رحلته إلى المنصورة وعاد فوراً للاطمئنان على (شعبان)، وأذيع الخبر فى نشرات الأخبار، ونشر فى الصفحات الأولى للصحف اليومية، وصرح محافظ الجيزة (مطمئنا الرأى العام) بأن ملاهى شارع الهرم سوف تنقل خارجه إلى (خرابة) على أطراف مدينة ٦ أكتوبر، وتباهى محافظ أسوان بقرار المجلس المحلى بالغاء مشروع سياحى بسبب وجود صالة قمار فيه لا يسمح للمصريين بدخولها، لكونها رجسا من عمل الشيطان، وخوفا على السياح من الفتنة والمعصية، وعقد مجلس الشعب جلسات مطولة لمناقشة اصدار قوانين رادعة لردع البهائيين وأدعياء النبوة وأصحاب الأفكار (الهدامة) ، وأوقفت جريدة الأخبار نشر رسوم الفنان بيكار وحجة المطالبين باعدام البهائيين أن البهائية ليست (كما يعتقد المؤمنون بها) دينا سماويا نعترف به كمسلمين ، وهى حجة لو

أخذت بها دول أوربا الغربية مثلا ، وهى دول كلها مسيحية ، لتعرض فيها المسلمون لمحاكم التفتيش من جديد .

نتيجة لما سبق كلة لم أفاجأ وأنا أقرأ أن أحد أعضاء الجماعات من الطلبة فى تجارة أسيوط صعد الى منصة المدرج ورفع يده الى أعلى ، وهوى بها على صدغ الأستاذ الجامعى الجليل دون أن تحرك الجامعة ساكنا ، ولم أفاجأ وأنا أقرأ أن أمير الجماعة الاسلامية يفاوض رئيس الجامعة فى فتح الجامعة أو إغلاقها ، ولم أفاجأ حين تحركت الجماعات لازالة كابوس الدكتور الشجاع هاشم فؤاد بعد أن أرقتهم محاولتة لتحويل طب القاهرة الى كلية محترمة .. لكنى فوجئت حين طلب منى بعض الأصدقاء أن أرد على صفحات الصحف على دعاوى طلبة الجماعات بجاهلية المجتمع وخروجة على الدين والشريعة ، فقد كتبت كثيرا عن ذلك ، وسبقنى أساتذة أجلاء فى تفنيد ذلك بالأدلة ، مثل المستشار سعيد العشماوى والأستاذ حسين أمين ..

فوجئت لأن هذا الطلب فيه قدر كبير من الرومانسية المفرطة ..فالأمر ليس أمر محاورة فما أكثر ما حاورنا وما أكثر ما أغلقوا آذانهم وأذهانهم .. الأمر أخطر بكثير ..

الأمر أمر هيبة دولة ، وسلطة قانون ، وسلطان نظام عام ..

والهيبة والسلطة والسلطان لا تتأتى بالعسكر ، بقدر ما تتأتى بالاقناع العام ، شأنها فى ذلك شأن أقتناع الناس بقيمة النقود وهى ليست أكثر من ورق لا قيمة له ..

وفى الدول المتقدمة تشعر بالهيبة والسلطة والسلطان فى كل خطوة أو تصرف ، دون أن تجد أمامك شرطيا أو فوق رأسك قانونا للطوارىء ... وأذا أهتزت الهيبة أو تراخت السلطة أوضعف السلطان ضاع كل شىء،

وهذا هو عين ما تسعى اليه الجماعات الاسلامية فى تحركها الأخير ...
دعونى أتساءل ... ماذا يحدث اذا فصل من جامعة أسيوط و من التعليم كلة مائة طالب أو حتى ألف اذا لم ينصاعوا للنظام العام أو الأعراف الجامعية .. بل ماذا يحدث اذا طبقت الطوارىء فى أسيوط وعومل الخارجون على الشرعية بما هم أهل له، معاملة الخارجين على القانون، يخرجون المطواة فيواجهون بالرشاش، يخرجون الرشاش فيواجهون بالعربة المصفحة والدبابة، يخرجون على القانون، فيوضعون حيث يوضع الخارجون على القانون فى السجون، وبالقانون .. ماذا يحدث اذا أعطى (لو بى التطرف الدينى الاعلامى) أجازة مفتوحة بمرتب، وتركت لهم حرية الكتابة خارج الصحف القومية، وفى الصحف والمجلات الدينية الممولة من الخارج مساحة واسعة لاجتهاداتهم وفى صحف المعارضة موقع ملائم لكتاباتهم وحجمهم، أما ان تكون صحف الدولة ساحة لهم لهدم نظام الدولة، أو أن تكون مؤسسات الشعب موقعا لضرب أى فرصة لتقدم الشعب ولحاقة بالعصر والحضارة، فلا أظن أن عاقلا يقبل أو أن مسئولا يستسيغ، واذا كان ما يفعله عمر عبد الرحمن، الذى ينتقل من مدينة الى مدينة، مثيرا للشغب، داعيا للعنف، مستفزا لمشاعر التعصب، مستفزا الشباب الغض للجهاد ضد الحضارة، موجها له لقلب نظام الحكم بالقوة، واقعا بالفعل تحت طائلة قانون الوحدة الوطنية وقوانين الطوارىء، فلماذا لا تطبق هذه القوانين عليه، ولاحجة هنا للحرية أو الديمقراطية فعلية اذا كان يرغب فى العمل الشرعى أن يقيم حزبا أو أن ينضم الى حزب، أما أن ينتقل كالفراشة ويلسع كالنحلة ويهدم كالمطرقة، فلا أظن أن وطنيا يؤيد أو يتحمل أو يقبل .

أما الحزب الوطنى الحاكم، فان قدرا كبيرا من المسئولية يقع على عاتقة، ويكفية غياية عن ساحة المواجهة الفكرية أو الشعبية لهذة التيارات

التى تهدد وجوده، واذا كان ما لا يدرك كله لا يترك كله، فلا أقل من أن يلزم أعضاءه فى مجلس الشعب وكوادره الاعلامية بعدم المزايدة على قضايا الشريعة والدولة الدينية، فإن التزموا فهو الحد الأدنى من الواجب الحزبى، وان زايدوا أعفاهم من مواقعهم الحزبية وأطلق سراحهم رحمة بهم و بالحزب والشعب وبالمستقبل .

ان ما ذكرته ليس أكثر من مدخل الى ما يطمح اليه المصريون جميعا وهو عوده الهيبه الى الدولة، والسلطة الى القانون، والسلطان الى النظام العام .. وليس فى هذا افتئات على الديمقراطية أو خروج على الحريات، بل ان العكس هو الصحيح، فالخارج على القانون أو النظام العام يعامل بالقسوة فى أكثر المجتمعات التزاما بالديموقراطية، لا يعنى الدولة ما يرفعه من شعارات صحيحا كان أم خطأ، بل يعنيها أنه مجرم فى حق الشرعية، تستوى فى ذلك الألوية الحمراء والمافيا فى ايطاليا والبادرماينهوف فى المانيا الغربية، والجيش الأحمر فى اليابان، والجماعات الدينية فى مصر، وفى أسيوط على وجة الخصوص

القول لك إلى أين ؟ (*)

تحت عنوان (الى أين يا دكتور فرج فودة)، وعلى مدى اسبوعين متتاليين، كتب الأستاذ صلاح أبو اسماعيل في جريدة الأحرار، ما تصوره ردا علي، وما قدره تعريضا بي، وما قصده تحريضا للقراء، فقد فهم الرجل أن كتابي (قبل السقوط) دعوة لإباحة الزنا، فدعاني ـ مشكور إلى إباحة عرضي ؟، فان لم أفعل فأنا أناني ؟، وان فعلت فقد لطخت نفسي ؟، ولعلي أصارح القارىء، بأنني على كثرة ما توقعت من نقد أو تجريح أو حتى تطاول، لم أتوقع أبدا أن يصل الأمر الى مستوى ما ذكرت، وهو ما ورد بالنص في مقال الرجل الفاضل الجليل، وما أضعه أمام القارىء محتكماً اليه، متعففاً عن الهبوط الى مستوى الرد عليه.

ولا يبقى بعد الرد والتعريض الا التحريض، وأمره بالنسبة لي يسير، فلا أحسب أنني قادر على الخوف حتى لو أردت، أو أن وجداني مهيأ للفزع حتى لو حاولت، فالدعاة إلى الحق - حق المجتمع في مستقبل أفضل - والمؤمنون بالله والوطن، دون سعي لمنصب أو مأرب، لا يخافون في الحق لومة لائم، ولا يلهيهم عن دعوتهم صوت تجارة أو حديث بيع.

وإذ كنت قد بدأت حديثي بلوم الرجل على تعريضه بالاعراض، فان من حق القارىء على أن أقدم له البديل، حين يذكر للرجل نضاله

(*) نشر هذا المقال بجريدة الأحرار بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٨٦.

المشرف متجاوزا استعداده لى، وأن أشيد بتاريخه حرصاً منى على نسبة الفضل لأصحابه، ومحاولة منى لترسيخ قيم الحوار السياسى العفيف فى نفوس الأجيال الصاعدة، فقد بدأ الرجل نضاله السياسى منتسبا إلى الاخوان المسلمين، ثم مالبث أن أكتشف أنهم فئة مارقة، فأرسل رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، نشرتها جريدة المصور (العدد ٣١١٠) مقرونة بتوقيعه، وكان تاريخها ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٥، ولم يكن الرجل معتقلا أو مضطهدا حتى يقال أنه كتبها تحت ضغط أوتنكيل، وانما أتى تأييده للثورة وهجومه على أعدائها خالصا لوجه الاسلام، وليس أروع من نشر فقرات من هذه الرسالة حتى يسعد الجميع بقراءتها وحتى يتعلم النشء كيف يكون الولاء للوطن ولثورة يوليو المجيدة، وكيف يكون النقد الذاتى للنفس على الخطأ حين يقول (ولست أسفا على شىء فى حياتى بمقدار أسفى على أنى كنت يوما من الأيام واحدا من المنتسبين الى هذه الجماعة الضالة) ، أو ذلك الوفاء النادر والولاء المحمود للثورة (المباركة) أو كعبة المجاهدين كما أسماها حين يقول (ان أعمالى كمدرس تدور حول غرس مبادىء الثورة فى القلوب) .

ولعل الرسالة السابقة تكشف جانبا عظيما من قدرة الرجل على تغير مواقفه حين يتبين له الحق، وهو أمر تبرره السياسة، وتشفع له التقية، وتفسره الحكمة، تلك التى دفعته الى خلع الزى الأزهرى وارتداء الملابس العصرية، خداعا منه للظالمين، واخفاء منه لصادق نواياه، وصحيح معتقداته، وقد جازت الخدعة على رجال السلطة، خاصة حين شاهدوا الرجل عضوا نشطا فى هيئة التحرير، ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى العربى، بينما فى القلب، وفى النفس من حب الاسلام وصادق العقيدة ما يعجز القلم (قلمى) عن وصفه، وما عجز اللسان (لسان

الرجل) عن التعبير عنه، وحين أذن الله أن يحكم مصر الزعيم المؤمن أنور السادات عاد الرجل الى زيه، وعاد اللسان الى صادق تعبيره، وازدان حزب مصر بعضوية الشيخ ودفاعه عن الاسلام، واستمر الرجل رافعا راية الجهاد الاسلامي في حزب مصر، الى أن أعز الله الاسلام بنضاله في حزب الوفد، ووصل الأمر به في احدى خطبه في منزل رئيس الحزب، أن وصفه بأنه فؤادالاسلام وسراج الدين، ثم وصفه بعد اقالته من الحزب في جريدة النور بأنه كذاب أشر، وفي كل من الموقفين، كان ينطلق من ايمان صلب عميق، وعقيدة داخلية لا تتزعزع، دفعته الى ارسال برقيه للحزب الوطني، نشرتها جريدة مايو، يعلن فيها انضمامه اليه، وقد نشرت الصحف خبر رفض الحزب الوطني قبوله بين أعضائه، فلم تلن له قناة، ولم يهن له عزم، واستكمل مسيرته نائبا لرئيس حزب الأحرار ..

ذلك تاريخ نضالي مجيد، لاأجسر على انكاره، ولا أملك أن أبخسه قدره، ولايمنعني العداء أن أذكره، وهو تاريخ يستحق أن يوزن بميزان الذهب، وأن يقوم به الثبات على المبدأ، وأن يوصف بأنه أعلى درجات الصمود وراء الحق، وهو تاريخ برره الرجل بأنه يتأسى بالرسول حين كان يعرض نفسه على القبائل الكافرة، وهنا استميحه العذر أن أراجعه، فأين هو من الرسول، وأين القبائل الكافرة من الأحزاب القائمه، وعساى أن أكون قد أنصفت الرجل قبل أن أنتقل للرد عليه أو النقد لما كتب .

فرج فودة والصهيونية :

تحت العنوان السابق النشرالأستاذ صلاح ابو اسماعيل ما تصوره أنه غمزة موجعة خاصة أنه كررها في أكثر من مقال حديث، حين ذكر أنه لم يسمع لى كلمة واحدة في لوم الصهيونية أو من ورا ءها .

ان الموقف من اسرائيل يا أخ صلاح، لا يزيد عن كونه موقفا سياسيا، فقد تراها صديقة أو جارة مسالمة لك أن كنت مؤمنا بالسلام، وقد تراها عدوا خارجيًا أن كنت رافضا للمعاهدة وفي كل الاحوال فأنها صديق خارجي ان سالمت، أو عدو خارجي أن عاديت وتستطيع في أسواء الاحوال أن تغلق دونها الحدود أو تحشد أمامها الحشود، لكنك تواجه موقفا أصعب بالتاكيد حين يأتيك الخطر من داخلك، وحين ترى عدوك بين صفوفك، مواجها للوحدة بالفتنة، وللغد بالماضي، وللرأى بالسيف، وللتفكير بالتكفير، وللعقل بالنقل، وللاجتهاد بالعقم.

البرنامج الاسلامي :

لست أدرى هل ماذكره الأستاذ صلاح كبرنامج سياسي اسلامي هو مجرد اجتهاد شخصي له فأتجاوز عنه داعيا له بالمغفرة، أم أنه برنامج حزبه الذي يشغل فيه منصب نائب الرئيس فأطابقه على برنامج الحزب المعلن، أم أنه - واحسبه قصد ذلك - اعلان منه عن نقاط الاتفاق بين الاتجاهات السياسية الاسلامية فأضرب كفًا بكف وأنا أراه يعلن (أن الربا أن يكن ضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات وعلى هذا الأساس يجب أن نتعامل) وهو ما لا أظن أنه كان يوما محل اتفاق أو اجماع، أو أن برنامجه في الزراعه، مقصورعلى احالته إلى نبأ صاحب الجنتين في سورة الكهف ونبأ أصحاب الجنة في سورة القلم، أو أن البرنامج السياسي للصناعة تشمله العبارات التالية (أن توجد أخلاقيات اسلامية نتقن بها الصنعة ونراقب بها ربنا وننأى عن الغش والخداع والانقضاض على الصالح العام) أو أن يعجز عن الاجتهاد في امامة الحكام « ويقصد بها اختيار الحاكم » فيراها كأمامة الصلاة سواء بسواء

وهو قصور فى الاجتهاد عظيم، وحسبى أن أحيله ألى اجتهادات بعض الفقهاء والتى تضع بين شروط امامة الصلاة ما لاأحسب أن الشيخ لم يقرأ أو أنه قرأه وأرضاه، ومنها أن يكون أحسنهم زوجة ومادام لا حياء فى الدين، فقد رأى البعض أن يكون الشرط الأخير أن تساوت الشروط أن يكون (أقصرهم ذكرا) (*) ، ولا حول ولا قوة الا بالله، ويا أسفا على أسلام عظيم لا يجد رجالا يطاولون عليه ويجد فى يسر وسهولة من يسيئون اليه، ولا بأس أن أعطى دليلا على عقم الاجتهاد بما ذكره وما سبق أن نبهته الى مغبة الاصرار عليه من أن الرخاء مرتبط بالايمان، أما الخوف والجوع فمرتبط بالكفر والفسوق والعصيان، أى برفض الاسلام دينا ودولة، ولعلى سائله عن عام الرمادة وطاعون عمواس، وقد حدثا فى عهد عمر، وعمر هو عمر ولعلى أيضا مانعه من الاجابة على السؤال حبا وكرامة، هل كان هذا غضبا من الله على عمر ؟، ولعلى سائله أيضا عن حظنا من الهزيمة فى عام ١٩٦٧ وهل كان غضبا علينا لرفض الاسلام دينا ودولة، ورضاء من الله فى المقابل عن اسرائيل لكونها وأعتذر عن الاستطراد، واذا كان ما نعيشه من فاقه وفقر غضبا من الله، فهل ارتفاع مستوى المعيشة فى الولايات المتحدة الأمريكية بل وفى الاتحاد السوفيتى رضاء من الله لاتباع شرعه الصحيح ؟ .

اخشع يا رجل فأمور الدين ليست بهذا القدر من البساطة وبرنامج

(*) راجع بدعة التعصب المذهبى لمحمد عيد عباس - ص ١٩٣ طبع الدار العربى، وراجع المسلمون العلويون فى مواجهة التجنى لأحمد على حسن، طبع الدار العالمية ببيروت، ص١٩ حيث يرتب الفقيه محمد وحيد الجبارى الأول والأجدر كما يلى :١-السلطان ٢ - وليه ٣-الأحسن خلقا ٤- الأحسن وجها ٥- الأكثر بشاشة ٦- الأحسن صوتا ٧- الأحسن زوجة ٨ - الإكثر مالا ٩ - الأكثر جاها ١٠ - الأنظف ثوبا ١١ - الأكبر رأسا ١٢ - الأصغر عضوا (ذكرا) .

الاسلام لا يكون بهذا القدر من التسطيح، واسمع لي فاني لك ناصح أمين، أن اجتهد وأقرأ فان عز عليك الاجتهاد فاستشر، فنحن نقبل منك أن تسيء الى نفسك ونتجاوز عنك ان أسأت لنا أما أن تسيء الى الاسلام فلا أحد يرضى ذلك لك أو يقبله منك .

تب الى الله يا رجل :

خفف الوطء أيها الرجل فما أظن أديم أرض مصر الا من أجساد شهدائها دفاعا عن أرضها وحضارتها ووحدة أبنائها .

وأستغفر الله وتب اليه يا رجل فقد كفرت مسلما، وهو اثم عظيم لكن رحمة الله واسعة، تسعك وتسع الجميع، هذا ان صدقت التوبة وصلحت النية وتنزه القصد .

واستح يا رجل أن تكذب على الناس مدعيا أنك ناظرتني وأفحمتني فى نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، وأنت أول من يعلم أنها كانت محاضرة لك ولم تكن مناظرة بيننا، وأن حضورها كان محمودا من منطق الشجاعة والمواجهة، وأنه لم يكن مسموحا لى الا بالتعليق فى دقيقتين صفق لى الحاضرون أضعافها، ومنظمو الندوة والحاضرون أحياء وشهود . .

وعد إلى كتابى (قبل السقوط) واقرأه من جديد بعين لا تخلط بين منطقه وبين العداء لى فهو كتاب مفيد قرأه قبلك خمسة وأربعون ألفا دون أن يشاركك واحد منهم رأيك، وقرأه أضعافهم منشورا فى المجلات وصحف سيارة، وترجم إلى الانجليزية وعرف المتحدثون بها اسمك من خلاله، بل ربما اشتهرت بينهم لانك ذكرت فيه، وأعدك أنك سوف تجد فيه ما يخفف غلواءك وما يصحح منطقك وما يهيىء لك من أمرك رشدا.

وأجيبك إلى أين :

أما سؤالك لى فى عنوان المقالين (إلى أين يا دكتور فرج فودة) فأجيبك عليه ..

إلى حيث أفحم المزايدين، المعتدين على الشرفاء والمفكرين، المشوهين لصحيح الدين، سأواجههم بالمنطق، وما أدراك ما المنطق، ذلك الذى منه يهربون، ويعلمون أنه الحق، وأيم الله يعلمون، وأنه بهم محدق، وأنهم به مفتونون، وأنه لدى الشعب أصدق، وأنهم لدى الشعب ممترون، وان منهم من يردده فى نفسه سرا ويخشى ان ينطق به جهرا، فذرهم إلى حين، ثم ذرهم إلى حين، ما ينظرون الا كتابا آخر يأخذهم فلا ينطقون، وسوف أفعل أن شاء الله.

الجماعات الدينية والأمراض النفسية

يجب أن نعترف بأن الأمراض النفسية قد زادت إلى حد كبير في المجتمع المصري، نتيجة للحروب، والأزمات المعيشية، والأحداث السياسية العنيفة المتلاحقة، ولست أبالغ أو أتعنت اذا ذكرت أن جزءا كبيرا من ظاهرة العنف السياسي الديني يعود إلى سبب جوهري محدد، هو الأمراض النفسية، دليلي على ذلك ما سوف أسرده على القراء، من وقائع وآراء، تاركا لهم الحكم في نهاية المقال.

التحلية والتخلية :

أول ما ساعرضه على القراء ذلك الحوار الذي دار بين قطبين من أقطاب التيار السياسي الديني، ونشرته احدى الصحف الحزبية الدينية في عددين متتاليين، وكان رأي القطب الأول عدم انضمام الجماعات الدينية للأحزاب السياسية بحجة أن التحلية يجب أن تسبق التخلية، بينما كان رأي القطب الثاني ضرورة الانضمام لامكان التخلية حتى يمكن أن تحدث التحلية.

أما عبارة (التحلية والتخلية) فهي منسوبة إلى الأمام الخميني، ومنقولة إلى مصر على جناح الأصفر الرنان، وأما لفظ التحلية فيقصدون به تحويل المجتمع إلى دولة دينية، وأما لفظ التخلية فيقصدون به اخلاء المجتمع من حزب الشيطان، ذلك الحزب الذي يشمل جميع التيارات

السياسية عدا حزب الله، وهو في رأيهم فرقة واحدة ناجية من ثلاثة وسبعين فرقة تشملنا جميعا، ولست في حاجة إلى أن أذكر للقراء أن كلا من القطبين يعتقد أنه على راس هذه الفرقة.

وبصرف النظر عن حظ كل من الرأيين من البلاهة، فان القارىء يلاحظ أن الطرف الأساسي في الموضوع، وهو الرعية التي سوف تتم تحليتها أو تخلية المجتمع منها، غائب تماما عن النقاش، مفروغ تماما من أمره، فما عليه الا أن يصدع لأمر المنتصر من القطبين، فاذا أنتصر الطرف الأول، كان على الرعية أن تتحلى، أما أذا انتصر الطرف الثاني فما عليك الا أن تتخلى ...

بماذا تسمى ذلك – أستحلفك بالله – ألا تسميه انفصاما منهم عن الرعية، وبمعنى أدق عن المجتمع ...

ومسؤلية من تلك – بالله عليه – أليست مسئولة الدولة، التي يجب عليها أن توفر المصحات النفسية للفريقين.

السياحة الداخلية :

لأن السياح يأتون بالبدع، وينقلون الينا الحضارة المنكرة، ويضيفون إلى موارد الدولة ما لم يعرفه السلف الصالح من الدولارات والماركات والفرنكات، ولأن ما عدا الدرهم والدينار بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، فقد خرجت علينا الجماعات بدعوى رفض السياحة الوافدة، وبدأوا حملتهم بالفعل بالقاء الحجارة على السياح في المنيا، ومحاولة تشويه ملكات جمال العالم بماء النار، ومحاولة منع المواطنين من الاحتفال بشم النسيم في المنيا وأسيوط، ثم الهجوم المكثف اعلاميا وبرلمانيا على قرية مجاويش السياحية الناجحة على ساحل البحر الأحمر،

مطالبين رئيس الجمهورية بأن (يهدمها على من فيها)، ولأنهم يعلمون أن ذلك يحرم الدولة من عائد سنوى يزيد عن المليار دولار، الأمر الذى يؤدى إلى الأزمة الاقتصادية وربما الجوع، فقد رفعوا شعارا طريفا مضمونه - (تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها) - أما الحرة فهى مصر، وأما التشبيه فهو دارج فى قاموسهم، فالمرأة لديهم مرتبطة بالفتنة، ان أبتسمت فهو الاغراء، وان ضحكت فهو الفجور، وان كشفت وجهها فهو السفور، وان غنت فهى الاثارة، وان تحدثت فهو القول اللين يخرجك عن دينك ويفسد عليك دنياك ...

وفى حوار لى مع أحد أعضاء الجماعات سألته عن البديل فأجابنى بحديث أنقله إلى القارىء دون زيادة أو نقصان .. (ما الذى يدفع الانسان إلى السياحة، لا شك أنه أكتئاب النفوس وضيق الصدور، واذا ضاقت الصدور فعليكم بزيارة القبور، وما على المؤمن ان ضاق صدره أو أكتأبت نفسه، الا أن يذهب لزيارة المقابر، فهناك العبرة والموعظة، وهناك السياحة الايمانية، وسوف يعود بأذن الله منشرح الصدر، مجبور الخاطر، مسرور النفس، مقبل على الحياة كل الاقبال، هذا هو المجال الأول للسياحة الداخلية، أما المجال الثانى فيحتاج قبل توضيحه إلى أن نعترف معا بأن الحضارة الوافدة قد أتت بالبدع فأنستنا أنفسنا وأنستنا الله، ودفعتنا إلى أن نتخلى عن تقاليدنا وعاداتنا العظيمة، وان نأخذ بعادات الغرب وتقاليده وقيمه الفاسدة، انظر معى أيها الأخ الكريم إلى منازلنا وقد نقلت عن الغرب أسوأ ما فيه، ودونك ما نعرفه وما لم يكن يعرفه السلف الصالح من دورات للمياه، وقد تتصور أنها نعمة لكنها نقمة، وأى نقمة، ودليلى على ذلك ما تنفقه الدولة على المجارى والذى يقدر بالمليارات ويفوق عائد السياحة الذى تتحدث عنه.

ان قضاء الحاجة في الخلاء، بجانب توفيره للانفاق على مستوى الفرد والدولة، يمثل رياضة وسياحة يومية، فأنت تمشي حتى الخلاء الذي لابد وأن يكون بعيدا ومنعزلا، وأنت تتوجه في قضائك لحاجتك الوجهة الصحيحة، وأنت تقضيها بالصورة الصحية، وأنت تمارس الرياضة ذهابا وايابا، فان كنت وحدك فقد صح البدن، وان كنت في مجموعة فقد تحدثت معهم وصحت النفس، (وما أروع السياحة حين يأتي بصحة البدن والنفس جميعا).

بماذا تسمي ذلك أيها القارئ، وتحت أي بند من بنود السياحة تندرج زيارة القبور وقضاء الحاجة في الخلاء ...

ومسئولية من تلك أيها القارئ، أليست مسئولية الدولة التي يجب أن توفر لهم من المصحات ما يناسبهم، بشرط أن تكون ملاصقة للقبور من ناحية، ومجاورة للخلاء من ناحية أخرى، وبشرط أن يراعى اتجاه الريح في موقع الخلاء، وأن توفر لهم من المشرفين والأطباء النفسانين من يصحبهم إلى المقابر، ومن يأخذ بيدهم إلى الخلاء، حيث يقضون حاجتهم، بطريقتهم، ويعودون منها أصحاء نشطين، محبورين مجبورين، خفافا بعد كانوا ثقالا، صامتين بعد أن كانوا مكثرين للحديث، مبتسمين بعد أن كانوا مهمومين، منفتحين على الدنيا بعد أن كانوا منغلقين على دواخلهم، مقبلين على المجتمع بعد أن زالت الموانع ...

ما سبق كان مجرد عينة، وعرضا لأسلوب تفكير لا يدعو للابتسام بقدر ما يدعو للرثاء، ودعوة للدولة أن توفر في ميزانيتها من الامكانيات ما يسمح باقامة المصحات النفسية، الأمر الذي سوف يسهم في علاج مشكلة التطرف السياسي الديني، التي هي في جزء منها، شيزوفرانيا (*).

(*) حتى لا يتصور البعض أنني أتجنى فقد نشرت (النور) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٦ للأستاذ جودة محمد ما نصه (المرحاض الغربي – التواليت – خطر صحي وشرعي، لاحتمال الاصابة منه بالنجاسة والأمراض الجلدية مع عدم توافر الجلسة الطبيعية لقضاء الحاجة).

المؤلف

* فرج على فوده
* من مواليد الزرقاء - دمياط
* تاريخ الميلاد ٢٠ أغسطس ١٩٤٥
* حاصل على بكالوريوس الزراعة فى يونيو ١٩٦٧
* حاصل على ماجستير العلوم الزراعية (اقتصاد زراعى) فى ابريل ١٩٧٥ من جامعة عين شمس .
* حاصل على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الزراعى - جامعة عين شمس - فى ديسمبر ١٩٨١ - وموضوع الرسالة (اقتصاديات ترشيد استخدام مياه الرى فى مصر) .
* صدر له كتاب (الوفد والمستقبل) عام ١٩٨٢ ، وكتاب (قبل السقوط عام ١٩٨٥ ، وكتاب (الحقيقة الغائبة) عام ١٩٨٦(يناير).
* عمل معيدا بكلية الزراعة جامعة عين شمس ثم مدرسا بزراعة بغداد ثم خبيرا اقتصاديا فى بعض بيوت الخبرة العالمية.
* ادار مجموعة فودا الاستشارية المتخصصة في دراسات تقييم المشروعات.
* تولى منصب رئيس حزب المستقبل (تحت التأسيس)

يسعد ورثة المؤلف أن يتلقوا رسائل القراء المعارضة أو المؤيدة على العنوان التالى :

ص. ب: ٥٦٧٧ هليوبوليس غرب - مصر الجديدة - القاهرة.

فهـــرس

الموضوع	صفحة

رقم الإيداع ٩٣/٥٧٨٨
I. S. B. N
977 - 5130 - 17 - 4

« السائرون خلفا ، الحاملون سيفا ، المتكبرون صلفا ، المتحدثون خرفا ، القارئون حرفا ، التاركون حرفا ، المتسربلون بجلد الشياة ، الاسود إن غاب الرعاة . الساعون إن أزفت الآزفة للنجاة ، الهائمون فى كل واد ، المقتحمون فى مواجهة الارتداد ، المنكسرون المرتكسون فى ظل الاستبداد ، الخارجون على القوانين المرعية ، لا يردعهم إلا توعية الرعية ، ولا يعيدهم إلى مكانهم إلا سيف الشرعية ، ولا يحمينا منهم إلا حزم السلطة وسلطة الحزم ، لا يغنى عن ذلك حوار أو كلام ، وإلا .. فعلى مصر السلام »


Bibliotheca Alexandrina
0274129